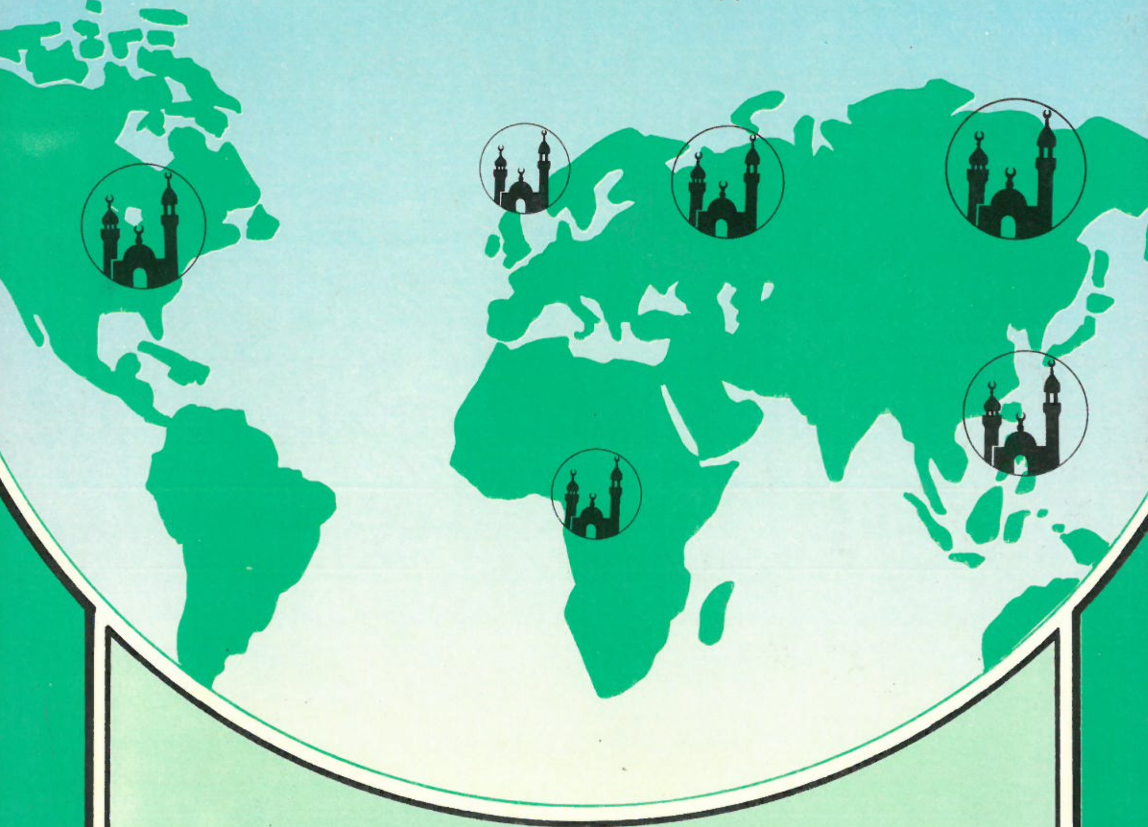
د. محمد علي ضناوي

الأقليات الإسلامية في العالم



مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

د. محمد علي ضناوي

الأقليات الإسلامية في العالم

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع



الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥١٣٦ السجل التجاري في بيروت رقم ٥ / ٤٢١

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فلعل من أبرز الاهتمامات في العالم الإسلامي في الربع الأخير من القرن العشرين، وأوائل القرن الخامس عشر الهجري، موضوع الأقليات والجاليات المسلمة المنتشرة في العالم غير الإسلامي المترامي الأطراف في القارات الخمس.

والظاهرة الفريدة في حياة المسلمين أن نصف عدد المسلمين هم أقليات في مجتمع لا تزال أكثريته العددية من غير المسلمين، وهكذا لا يتجاوز عدد أبناء دول العالم الإسلامي (٥٥٪) من أصل مجموع المسلمين في العالم البالغ ١١٨٠ مليون نسمة كما في عام ١٩٩٠.

واللافت للنظر أن مائة مليون مسلم أو أكثر يعيشون في الهند مثلاً يعتبرون أقلية مغلوبة بينما يشكل مليون مسلم في دولة عربية صغيرة أو أفريقية أكثرية غالبة.

ومن جهة أخرى[1] نرى المسلمين في دول آسيا الوسطى في الإتحاد السوفياتي مثلاً أكثريات في (دولهم الذاتية) يتحولون في منظور الإتحاد السوفياتي كدولة إتحادية إلى أقليات تعيش وسط بحر من قوميات وأديان ضمن سيادة الحزب الحاكم والفلسفة المادية الاشتراكية الشيوعية.

---

(١) وذلك قبل التطورات المتسارعة التي جرت مع نهاية عام ١٩٩١ حين أعلن رسمياً حل الاتحاد السوفياتي وقيام دول مستقلة ومنها دول آسيا الوسطى المسلمة. راجع نهاية هذه المقدمة.

ومن جانب آخر نرى جاليات مسلمة تنتشر في بعض مواطن الاغتراب تزداد عدداً ونمواً وتطوراً تبعاً لأسباب وظروف مختلفة بينما نجد جاليات مسلمة أخرى تتعرض لعوامل الحرمان والتفتت والضياع.

* * *

ومن المفارقات في بحث أوضاع المسلمين في العالم أن الباحث المسلم يعتبر الناس المتحدرين من أصول إسلامية أو الذين لا يزالون يعيشون على هامش إسلامي شكلي، مسلمين ونراه يتلمس الأسباب ويجهد في إعلانها من أجل إثبات أن الجاليات أو الأقليات في بلد الأكثريات غير المسلمة هم مسلمون... يشكلون مع مسلمي العالم الإسلامي... أمة واحدة. في حين لا يقبل هذا الباحث المسلم نفسه بعض صفات الانحراف في المسلمين الذين يعيشون في العالم الإسلامي ويعتبر تلك الظواهر الانحرافية ردة عن الإسلام.

* * *

وأمر خامس تطرحه قضية الأقليات في مواطنها الأساسية والجاليات في بلاد الاغتراب، وهو أمر الدعوة إلى الله بين غير المسلمين. وهو دور يتلازم فطرياً، مع عقيدة المسلم ويعتبر واجباً عليه وإن كان - في حد ذاته - فرض كفاية إن قام به البعض سقط عن الآخرين.

ولا ريب أن العمل بين غير المسلمين ودعوتهم إلى الإسلام تحتاج، خاصة في هذا العصر، إلى مزيد من وضوح الطريقة والأسلوب مدعومة بخطة موضوعية تخاطب عقل الرجل الصناعي أو غير المسلم تبعاً للبيئة التي يعيش فيها، كما يجب أن تعتمد على منهج يكون بمقدوره الدفاع عن نقاط الارتكاز وهي موضوع الخطة الهجومية للمبشرين النصارى أو غير المسلمين ضد الإسلام: عقيدة وتاريخاً وفلسفة حياة.

ولا ريب أن الدعوة إلى الله بين غير المسلمين، خاصة في مناطق الأقليات والجاليات المسلمة، تستدعي استراتيجية دقيقة وأسلوب عمل دقيق. ومن المؤسف القول أن هذين الأخيرين لا يزالا معدومين باستثناء خطط خاصة بهيئات ومنظمات شعبية إسلامية محدودة القدرة والممارسة غير أنها باتت في القريب تمثل مراكز لها تأثيرها النسبي...

إن بحث موضوع الأقليات والجاليات يجعل مثل هذه الاستراتيجية ومستلزماتها وأسلوب الدعوة إلى الله بين غير المسلمين واحتياجاته ومواصفاته، أحد أبرز معالم التصدي لمشكلة الأقليات والجاليات في مجتمع الأكثرية غير المسلمة.

* * *

وأمر سادس في بحث الأقليات والأكثريات والأغلبيات يستدعي من المسلمين مزيداً من العمل الإحصائي في الديمغرافية البشرية في العالم وتوزعها السكاني بين العقائد والأديان والمذاهب فيما يفرض كثيراً من التدقيق في الجغرافية البشرية والسكانية ويستلزم مزيداً من المعاهد العلمية والإحصائية لتتبع آثار التزايد السكاني بين المسلمين ومقارنته بسائر المعدلات وتأثير هذه الزيادة في وجهيها السلبي والإيجابي على قدرات المسلمين العامة.

ومما لا ريب فيه أن العملية الديمغرافية موضع اهتمام كبير من المعاهد الإحصائية في العالم فضلاً عن دوائر الإعلام والتوثيق والمعلوماتية.

فدائرة المعارف البريطانية مثلاً قدّرت نسبة المسلمين في العالم عام ١٩٧٢ إلى عدد سكان العالم آنئذ بـ ١٣,٣٪ وعددهم ٤٧٦,٢٠ مليون بينما دائرة معارف نيويورك قدرت المسلمين عام ١٩٧٠ بـ٤٩٣,١٢ مليون في حين أن رابطة العالم الإسلامي قدّرت نسبة المسلمين إلى سكان العالم بـ ٢٠ ٪ وعددهم ٧٣٣,٠٠ مليون نسمة.

وقدّر المركز الدولي للسكان في سان دييغو في كاليفورنيا عدد المسلمين في العالم عام ١٩٨٨ بـ ٩٨٠ مليون من أصل ٥,٢ مليار نسمة هو عدد سكان العالم وقد توقع الخبراء الديمغرافيون في هذا المركز أن يرتفع عدد المسلمين عام ٢٠٢٠ من ١٨ ٪ (حالياً) إلى ٢٥ ٪ ويعزو ذلك إلى أن المسلمين هم الأكثر تزايداً بين شعوب العالم فمعدل الولادات هو بنسبة ٤٢ طفلاً لكل ألف مسلم مقابل ٣٤ طفلاً في دول العالم الثالث و ١٣ طفلاً في العالم الصناعي.

* * *

وفي الحقيقة غاب، بعد زوال الخلافة الإسلامية ومحاولة الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي، أي مخطط ذي منهاج واضح لدراسة أمر الأقليات والجاليات المسلمة، حتى كان عام ١٩٧٨ حينما عقد في لندن أول مؤتمر لمناقشة أمر الأقليات المسلمة دعت إليه منظمة المؤتمر الإسلامي والمجلس الإسلامي الأوروبي (واشترك به أكثر من أربعين وفداً يمثلون أقليات إسلامية وحضره ممثلون عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وصدرت عنه قرارات وتوصيات تهدف إلى ضمان الحياة الإنسانية الكريمة لهذه الأقليات)[١].

وفي عام ١٩٨٠ عقد مؤتمر ثان في لندن أيضاً (حضره ممثلون عن الأقليات الإسلامية) [٢].

ويوجد في المملكة العربية السعودية معهد متخصص في دراسة شؤون الأقليات المسلمة وهو معهد مهمته أن يحقق (التكامل في الاهتمام بشؤون الأقليات المسلمة في العالم ويجعل الأنشطة العلمية قائمة على الدراسة العلمية السليمة) [٣].

كما أصدر المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول الذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض عام ١٣٩٩/١٩٧٩ دراسة مهمة حول الأقليات الإسلامية.

جاء فيه:

وهناك اهتمام على المستوى العلمي عن طريق إقامة العلاقات الثقافية والإمداد بالمعونة ولا سيما المعونة الثقافية وأبرز المنظمات التي تقوم بهذا النشاط رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة - والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة -. وقد اهتمت الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض - بطرح قضايا ومشكلات بعض الجاليات والأقليات المسلمة وتوجت تلك الاهتمامات بعقد مؤتمر إسلامي عالمي في الرياض في ٢٢ - ٢٧ يناير ١٩٨٦ وأصدرت في أعقابه مجموعة توصيات وقرارات ذات برنامج محدد في تصوير ومعالجة العديد

(١) (٢) (٣) من المجلد الأول لأبحاث أخذ الندوة العالمية في الرياض.

من مشكلات الأقليات والجاليات. وتعتبر تلك المقررات بحق قفزة نوعية ومنحىً جديداً في تسليط الضوء على واقع المسلمين في العالم كما أصدرت مجلدات ثلاث حوت البحوث التي قدمت إلى ذلك المؤتمر.

* * *

وهذا الكتاب كان في أساسه بحثاً أعد ليقدم إلى مؤتمر الندوة العالمية للشباب الإسلامي السالف الذكر غير أن ظروف لبنان الحربية وإقفال المطار آنئذ حالا دون تمكني من المشاركة في أعماله ودون تقديم البحث.

وكنت في أعقاب عودتي من أوستراليا عام ١٩٨١، وكنت هناك في تفقد الجالية الإسلامية، قد أطلقت دعوة تتطلب إيجاد مؤتمر في العالم الإسلامي لبحث أوضاع الأقليات والجاليات ينبثق عنه مجلس عالمي للاهتمام بالأقليات والجاليات واعتبرتُ فكرة المجلس والمؤتمر العالمي مدخلاً صحيحاً لبلورة العديد من الطروحات في دعم ومساندة الأقليات والجاليات، حتى جاء مؤتمر الندوة عام ١٩٨٦ ليتوج مضامين الطرح بأساليب وأفكار فئة كبيرة من ممثلي مختلف الجاليات والأقليات والمفكرين المسلمين.

* * *

رأيت، وقد اكتمل الكتاب لدّي أن أقوم بنشره تجسيداً لفكرتي التي تأطرت في الدعوة لإنشاء مجلس عالمي للجاليات والأقليات المسلمة [١] ومساهمة متواضعة في دراسة أمر المسلمين في البلاد غير الإسلامية ومحاولة هادفة في تحريك الأطر العامة للصورة الحقيقية لواقع المسلمين عسى أن يتطور نحو الأحسن والأفضل.

وعندما قررت دفع هذا الكتاب إلى المطبعة أعدت قراءته من جديد لأضيف إليه بعض المستجدات في وضع الأقليات الإسلامية، فعلت ذلك ضمن مناخ أحداث أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي التي كانت قد بدأت وراحت تتسارع بين نهاية عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ ووجدت أن ما ذكرته في ثنايا الحديث عن الأقليات في المعسكر الإشتراكي صورة مقربة

(١) راجع نص الدعوة في ملحق هذا الكتاب.

للواقع المتحرك مع بداية عام ١٩٩٠ فتبسمت في أعماقي وأدركت أية مستجدات كثيرة تنتظر أقلياتنا الإسلامية التي هي في واقعها أكثريات ضمن حدودها الجغرافية الأصلية، تحولت بفعل القهر والضم والقضم إلى أقليات عصفت بها الرياح الهوج إلا أنها صمدت لأكثر من سبب وسبب.

وهي اليوم مع نهاية القرن العشرين على موعد مع التغيير الكبير والانقضاض على القهر والحرمان والاستعمار. غير أننا نسارع هنا إلى التساؤل هل يكتب لأقلياتنا المسلمة ـ الأكثريات القدرات اللازمة فتفيد من أجواء التغيير وتتغير بالفعل وتعود إلى الإسلام أم أن خلف الموعد المحتوم ستتحقق جملة مؤامرات للانقضاض على العودة إلى الإسلام في وقت يتلهى المسلمون في العالم الإسلامي بخلافات المصالح والتهويل!!.

* * *

ومن المفارقات اللطيفة التي عايشتها وأنا أكتب عن الأقليات والجاليات المسلمة، أني من لبنان الذي عانى ويعاني حرباً أخذت شكل حرب أقليات دينية عاشوا ويعيشون في حدود دولة وجدت في ١٩٢٠ في محاولة ليصبح النظام الذي بني على سيطرة الطائفة المارونية، وهي أقلية بالنسبة لمجموع السكان، بينما تصر الطوائف الإسلامية على تصحيح الصورة وتحقيق العدالة والإصلاح ليكون المسلمون كما المسيحيون مواطنين في دولة واحدة حيث المسلمون يشكلون في الواقع أكثر من نصف سكان البلاد...

تلك المفارقة جعلتني في تبسم ممزوج بالحزن وأنا أتصدى لكتابة أبحاث عن الأقليات في العالم بينما نحن في لبنان نعيش وطأة الأقليات ومخاطر التذويب والحرمان.

* * *

وشاء الله سبحانه، وقد طبع الكتاب طبعته الأولى للتصحيح، أن تتسارع الأحداث في الاتحاد السوفياتي تسارعاً فاق كل تصور واحتمال فإذا بالاتحاد يسقط ويتلاشى لتقوم مكانه دول ذات استقلال كامل ومنها دول آسيا الوسطى المسلمة بل أن بعض تلك الدول كأذربيجان مثلاً يتقدم من منظمة العالم الإسلامي للانضمام إليها كدول إسلامية ذات سيادة كاملة.

ونتيجة لهذا التطور البارز جمدت طباعة الكتاب ريثما تنجلي التطورات المتسارعة ورحت أوازن بينها وما في الكتاب من منهج ومعلومات ثم قررت أن أدفع بالكتاب إلى الطباعة النهائية بعد إدخال تعديلات يسيرة. فالكتاب دراسة لواقع الأقليات والجاليات وتحدياتها وهذه، ستبقى متغيرة في تسارعات مختلفة وما عاشته الأكثريات ـ الأقليات في الوسط السوفياتي المتداعي، من محن ومآس ومشكلات، سيبقى مدار بحث عميق من متخصصين على اختلاف الملل والخلفيات، فضلاً من شعوب تلك الأكثريات ـ الأقليات سابقاً، لاستلهام العبر والدروس، في محاولة استقراء منهجية لمعالم الشخصية المسلمة وتقلباتها ومقوماتها، في ساعات الشدة والتضييق بل الوأد الظاهر والخفي، زد على ذلك فإن مجموعات مسلمة تشكل فعلاً أقليات لا تزال منتشرة في بعض الدول الجديدة التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق كاتحاد روسيا وسواها حيث تتشكل، في بعضها، مناطق حكم ذاتي تحاول أن تتطلع إلى الاستقلال المنجز. الأمر الذي يوجد في مستقبل منظور تغيرات محتملة..

من هنا فإن كتابنا هذا يبقى في أطره ومضامينه جزءاً أساسياً في عمليات الاستقراء تلك، خاصة وأن مؤتمرات عدة ستعقد حول الجاليات والأقليات المسلمة، في المدى المنظور أولها ما تقرر عقده في مجلس وزراء خارجية الدول المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في تركيا في الشهر التاسع من العام ١٩٩١، وسيكون باستضافة خادم الحرمين الشريفين للمؤتمرين في مكة المكرمة في نهاية عام ١٩٩٢ الجاري.

وبعد،

فالكتاب في فصوله يشكل حلقات في بحث واحد مختوم ببعض الوثائق التي يستحسن نشرها ليتحقق التكامل في دراسة نرجو أن تفيد وأن تسد ثغرة في الجدار الإسلامي الممتد ـ المتداخل في القارات الخمس...

كما آمل بتجديد الدعوة لمؤتمرات متعاقبة للأقليات والجاليات تتمحور حول ضرورة إنشاء مجلس أعلى يرعى شؤونهم وينسق المقررات التي تصدر بشأنها ويكون أشبه بمنظمة عالمية مختصة تأخذ دورها في ريادة وتوجيه وتطوير أكثر من نصف مسلمي العالم.

تلك ضرورة رأيت أن تتجسد في مؤسسة مركزية ولا زلت أرى خيراً كبيراً في إيجادها، كبرت العقبات أم صغرت، ذلك كي لا تبقى أمنياتنا ومقررات مؤتمراتنا وصدى كتاباتنا وتطلعات الباحثين حبراً على ورق.

ترى أتكون في مدى قريب أم يجعل الله لها أحداً؟!!.

تلك هي المسألة...

محمد علي ضناوي.

طرابلس ١٤١٢/٥/٣ هـ
١٩٩٢/١/٣٠ م

الفصل الأول

الهجرة والاستيطان

يوم أن كانت الحضارة الإسلامية في أوج عطائها كان أبناؤها يمارسون دور الشهادة (ليكونوا على الناس شهداء) فينطلقون إلى أرجاء المعمورة جيوشاً وتجاراً، بخلفية صاحب الحق الملتزم به الراغب بإظلال الناس فيه (لنخرج الناس من ضيق الأرض إلى سعتها ومن ظلم الدنيا إلى عدل الإسلام).[1].

وهكذا انتشر الإسلام في أقطاب المعمورة بعد معارك الجهاد الضارية وبفعل أخلاق الجنود والتزامهم بالإسلام وممارسة التجار المسلمين لمجموعة الفضائل والأفكار الإسلامية ممارسة صحيحة. فإذا بالأقليات الإسلامية تتحول إلى أكثريات. وإذا بأبناء تلك الأمصار يتحولون عن قناعة ورضى إلى الفكر الجديد. وإذا بهم ينضمون إلى دار الإسلام فيعطيهم الإسلام أمجاداً ويعطون هم حضارة الإسلام مزيداً من العطاء عبر العلماء والتحرك الجاد.

ولدينا في التاريخ أكثر من مثل ودليل:

وصلت جيوش المسلمين في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى بلاد القفقاس وبلادالداغستان. وفي عهد عمر بن عبد العزيز اجتاحت جيوش المسلمين أراضي ما وراء النهر (جيجون) في بلاد أوزبكستان اليوم وأراضي التركستان... غير أن الإسلام لم يتأصل في تلك الأمصار النائية عن قلب العالم الإسلامي إلا بعد حادثة فريدة لم تكن لتقع لولا الحرية التي وفرها الإسلام للناس سواء مسلمين أم غير مسلمين ولولا عدل الإسلام الرائد.

---

(١) من قول ربعي بن عامر لرستم ملك الفرس في بداية فتح العراق.

فقد خرج أهل سمرقند من أراضي التركستان ووفدوا على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فرفعوا إليه مظلمتهم بأن قتيبة دخل مدينتهم وأسكنها المسلمين على غدر. فكتب عمر إلى عامله أن ينصب لهم قاضياً ينظر فيما ذكروا فإن قضى بإخراج المسلمين أخرجوا فنصب لهم جُميع بن حاضر فحكم بإخراج المسلمين [(١)] فهش أهل سمرقند للإسلام وبشوا ودخلوا في دين الله أفواجاً. وكتب عمر إلى سائر ملوك النهر يدعوهم إلى الإسلام، فأسلم بعضهم وانتشر الإسلام في هاتيك الأمصار وتأصلت جذوره وكان من بين أبنائهم دعاة ومجاهدون وعلماء ومحدثون أمثال الإمام البخاري... صاحب أصح كتب الحديث النبوي الشريف.

وبفعل الهجرة القسرية التي فرضت على نفر من بني أمية ومنهم (عبدالرحمن الداخل) على أثر الانقلاب السياسي على سلطة بني أمية، وهروبهم إلى المغرب والأندلس قامت الإمارة الأموية الثانية ونتج عنها ما نتج من حضارة وفتوحات إسلامية خالدة استمرت أكثر من سبعة قرون وانتهت بعد أن عم الفساد وتحكم الخلاف وترهلت الروحية الإسلامية في نفوس الراعي والرعية.

وبينما كانت بلاد الشام ومصر تتعرض للحملات الصليبية كان ركاب سفينة عربية، قدمت من جدة ورست في ملقا عند البوابة الجنوبية لشبه جزيرة الملايو، يقومون بدعوة الملك إلى الإسلام فيكتب الله له ولشعبه الهداية. فكانت ملقا أول مملكة إسلامية في تلك البلاد ثم أخذت على عاتقها مع التجار المسلمين الوافدين، نشر الإسلام في تلك الأمصار والأصقاع في الملايو وسومطرة فسائر جزر أندونيسيا... وهكذا انتشر الإسلام بالموعظة الحسنة والسلوك الملتزم بالأخلاق الرفيعة والعلاقات الطيبة بالآخرين... ويمكن القول أن الإسلام حُمِلَ مع البضاعة والتجارة والكسب الدنيوي فكانت التجارة طريقاً إلى الآخرة وطريقاً إلى الله...

وكما في أقصى الشرق كذلك في أفريقيا... حتى أن جزر القمر دخلت

(١) فتوح البلدان للبلاذري ٤١١ راجع كتابنا عمر بن عبدالعزيز.

في الإسلام في القرن الرابع الهجري عن طريق التجار والمهاجرين القادمين من بلاد العرب الجنوبية والخليج...

ولئن كانت بلاد الحبشة قد لامست الإسلام من أيام الدعوة الأولى في هجرتهم إليها التي سمح بها النبي ﷺ إلا أن الدعوة فيها لم تتوقف رغم عناد ملوكها واستبدادهم. وكان من أسباب دخول قبائل متفرقة في الحبشة الإسلام، أخلاق التجار وشعور الأحباش بالظلم. وهكذا فر (المظلومون المحرومون من الأحباش إلى عدالة الإسلام، وكان المسلمون في الحبشة ذوي مكانة اجتماعية وثقافية وخلقية معروفين بالجدية في العمل والأمانة في المعاملة)...«ورغم التدابير الصارمة ضد الإسلام، في القرن التاسع عشر، استمر انتشار الإسلام وخلاله أسلمت قبائل بأجمعها كانت يوماً تدين بالمسيحية... كما يقول توماس أرنولد: «عندما تولى «ليج أياسو» حفيد «منيليك» الحكم أنكر المسيحية ولبس ثياب المسلمين ونقش على العلم الحبشي«لا إله إلا الله محمد رسول الله» وقرر عام ١٩١٦ أي إبان الحرب الأولى تبعية بلاده للخلافة العثمانية في الشؤون الدينية... وهنا تدخلت الدول الأوربية وأرغمته على التنازل عن العرش... [(١)] وساعدها في ذلك بابا الأقباط ورجالات الكنيسة...

المسلمون والهجرة في القرن العشرين [(٢)]:

لا ريب أن الإسلام قد حض على إتصال الشعوب بعضها ببعض رافضاً نظرية الإنعزال مرغباً بالسياحة في الأرض، وجاءت آيات القرآن تعالج

(١) راجع البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة/دراسات في المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول جامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٧٩.
يقول الأستاذ مصطفى مؤمن في كتابه قسمات العالم الإسلامي المعاصر ص ٣٥٣ عمدت كل الدول المستعمرة إلى استرضاء «منيليك» ومده بالسلاح حتى تستطيع بسط نفوذها على رقعة في شرق أفريقيا وكلما ازداد السلاح في يد منيليك كلما أمعن في تعذيب المسلمين وذبحهم بغية استئصال الإسلام ذاته من أرض الأحباش ولكن الموت عاجله سنة ١٩١٣ وخلفه الأمبراطور أياسو. راجع واقع الأقليات ـ أثيوبيا من هذا الكتاب.

(٢) سنحاول في طبعة ثانية إن شاء الله إضافة فصل بالهجرة والرحلات الإسلامية قديماً وآثارها على مختلف الصعد.

هذا الأمر بكثير من الوضوح والجدية فقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ قاعدة ثابتة في علاقات الأمم والأفراد كما أن قوله تعالى: ﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ إذن واضح في الهجرة واستيطان أماكن أخرى نتيجة السياحة والاتصال والوقوف على تواريخ الأمم والشعوب وحضاراتهم ونتيجة الاعتبار والاتعاظ والإفادة مما هو أحسن (فالحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها) كما قال ﷺ، (واطلبوا العلم ولو في الصين).

ونظرية الهجرة أو السياحة في الأرض أو التعارف بين الشعوب، فضلاً عن كونها جزءاً من القواعد الكونية المتفقة مع طبيعة الإنسان وفطرته كما خلقها الله وكما أرادها لعباده، فهي أيضاً تخدم استراتيجية إسلامية في نشر الفكر الإسلامي والدعوة إلى الله وتعريف الناس بالإسلام وتشجيعهم على الدخول في دين الله أفواجاً وأفراداً، كما تخدم استراتيجية إسلامية أخرى هي التفاعل مع معارف البشرية ونقل أفضلها إلى العالم الإسلامي وإغناء حضارته بها وإسعاد الناس الآخرين بما عند المسلمين. وبذلك تكون الأمة الإسلامية وسطاً بين الأمم شاهدة على العالم، وأبناؤها شهود على الناس، بيدها الريادة ومنها تشع حضارة على العالمين في عطاء لا ينقطع وبركات من الله سبحانه.

ونظرية الهجرة هذه تعدل نظرية القتال وتحرير الناس، بقوة السلاح، من العبودية لغير الله ومن ظلم بعض الناس لبعضهم ومن تحريف الأديان والأفكار والمبادىء، بل إن تلك النظرية مقدمةٌ على أسلوب الجهاد، فتسبقه الكلمة المخاطبة والمراسلة وابتعاث الوفود... وقد رأينا كيف أن عمر بن عبد العزيز قد حكم على جيشه أن يخرج من سمرقند لدخوله إليها دون مقدمات. فليست غاية الجهاد إخضاع الناس والأوطان إلى سيادة الجيش الإسلامي بل إدخال العباد والبلاد في حكم الإسلام ومبادئه وإقناعهم بأفضليته...

غير أن فقهاء المسلمين، بعد أن استقرت الدولة الإسلامية وأخذت أبعادها وامتدادها في العالم، راحوا يضعون القواعد التي تحكم علاقات الدولة بالآخرين وعلاقات أبنائها بهم والتجاوزات والأخطاء التي يمكن أن تصدر

عنهم فوضعوا بذلك الأساس الأول في القانون الدولي وقسموا العالم إلى قسمين أو دارين أو حضارتين أو معسكرين: دار الإسلام ودار الحرب وأعطوا لكل منهما أحكاماً كما سنبينه فيما بعد.

إن عوامل داخلية مختلفة أدت إلى ضمور الدعوة إلى الله باتجاه العالم غير الإسلامي. فقد تخلت الدولة أو الدول الإسلامية عن الاضطلاع المباشر بهذه المهمة الخطيرة الأساسية فيما استمرت المهمة بجهود فردية من تجار أو مهاجرين أو علماء.... ومع أن هذه الجهود فردية فقد أثرت ودخل ملايين الناس في دين الله أفواجاً كما خضعت بلدان كثيرة إلى منطوق دار الإسلام، وإن بقيت خارجة أو بعيدة عن حكم الخليفة أو السلطان لأسباب عديدة ومختلفة، يواجه كل منها مصيره بمفرده، ولا يتمكن أي منها من دعم الآخر أو التعاون معه أو الدفاع عنه، مما أدى في بعض المناطق إلى انقلاب الأمر وتحول أكثريات مسلمة إلى أقليات أو جاليات كما سنبين.

أسباب الهجرة في القرن العشرين:

ومع رسوخ النظرية الإسلامية في الهجرة، في خلفيات المسلمين، فإن أسباباً عديدة أخرى أدت وتؤدي إلى استمرار الهجرة وتشكيل جاليات إسلامية في بلدان غير إسلامية، مما يؤدي عبر الزمن إلى نشوء وجود إسلامي تحكمه اعتبارات الأقلية وتكتنفه تناقضات عديدة ويعاني في بعض البلدان من صراع البقاء ومخاطر التفكك والانهيار.

ومن هذه الأسباب:

١ ـ ضعف السلطنة العثمانية والدول الإسلامية الأخرى وضمور الدور الحضاري الرائد للمسلمين مما أدى إلى تفشي الجهل والضعف العام في الإنتاج القومي الزراعي والصناعي والتجاري وأظهر هذا التخلف عجزاً فاضحاً في الموازين التجارية فارتبكت الحياة العامة واندفع عدد من الناس إلى الهجرة إلى بعض الدول الأوروبية أو الأميركية أو الإفريقية أو إلى نزوح متبادل ضمن الدول الإسلامية الأخرى.

٢ ـ إنهيار السلطنة العثمانية وتمزق العالم الإسلامي خاصة بعد الحرب

العالمية الأولى حيث زادت فرص الهجرة وبالتالي الاستيطان ونشوء الجاليات.

٣ ـ اشتداد الهجوم على الشرق المسلم[1] عبر محاور فكرية وخدمات وتبشير وتشكيك. غير إن وجود إرساليات وجامعات أجنبية أدى إلى استنهاض الهمم والرغبة في المقاومة والمجابهة وإبراز نهضة إسلامية ويقظة شاملة مما دفع عدداً من أبناء المسلمين إلى طلب العلم والمعرفة من بلدان العالم الأكثر تفوقاً.

٤ ـ الأحداث العسكرية المختلفة في العالم الإسلامي سواء بالاحتلال العسكري الأوروبي الغربي والسوفياتي لأكثر أجزاء العالم الإسلامي أو باحتلال فلسطين من قبل الصهيونية العالمية وما ترتب على ذلك من هجرة العديد من أبناء البلاد وتنقلهم بين قارات الدنيا أو الحرب الأهلية المستمرة في لبنان وصراع الحدود بين الدول العربية الإسلامية المختلفة.

٥ ـ التحكم والاستبداد في أنظمة العديد من دول العالم الإسلامي حيث يُفرض على المعارضين والمخالفين السجن أو يلجأون إلى الفرار إن تمكنوا من ذلك (فيفرضون على أنفسهم أو تُفرض عليهم الهجرة بالفرار)...

٦ ـ الرغبة بتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي عبر الهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً وازدهاراً مع ما يستتبع ذلك من وجود ضمانات الحياة المختلفة الصحية والاجتماعية والتعليمية... فكثير من العائلات تطلب الاستيطان في بعض دول العالم لتأمين نفسها من المخاطر اليومية والمستقبلية وضمان تعليم أبنائها في الجامعات... وهي حاجات لا تزال بوجه عام دون المستوى المطلوب أو المعقول في بعض بلدان العالم الإسلامي.

الهجرة والاستيطان:

ونتيجة لبعض أسباب الهجرة العامة فقد نشأت عدة ظواهر تتحكم بنتائج الهجرة.

---

(١) راجع في دراسة الهجوم وخطط المجابهة فصل الهجوم والمجابهة من سلسلة الطريق إلى حكم إسلامي.

ظاهرة الهجرة الاختيارية: وهي التي يتمكن المرء معها من اختيار البلد الذي يهاجر إليه بهدف العمل أو الإقامة، أو بناء على ظروف محض شخصية وإن كان بعضها وثيقاً بأحداث سياسية في بلده وقد تتحول هذه الهجرة إلى استيطان دائم وقد تنقطع بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي.

وظاهرة الهجرة الإجبارية: وهي تلك التي تنشأ عن أعمال عسكرية وسياسية وعدوانية وهذه تعرف اليوم باسم اللجوء واللاجئين.

فأما الأولى، الهجرة الاختيارية، فهي في كثير من الأحوال، تكون طارئة في حياة المهاجر مع رغبة أكيدة في العودة إلى الوطن... غير أن تمادي أحد أسباب الهجرة، وبالنسبة إلى وضعه الخاص، يُحوّل الهجرة مع الزمن إلى استيطان دائم، خاصة إذا نشأت ظروف محلية جديدة في بلد الهجرة كالنجاح في العمل التجاري أو طمأنينته إلى غده وتخوفه من التحول في بلده الأصلي إلى مكافح من جديد في طلب العيش أو إلى ارتباطه في المهجر بنشأة أبنائه وتقلبهم في مراحل الدراسة مما يلزمه في كثير من الأحوال إلى تمديد حال الهجرة إلى حين تخرجهم ثم قد تنشأ روابط الزواج من أهل تلك البلاد فتغدو العودة أكثر صعوبة فيتحول المهاجر إلى مستوطن خاصة إذا ما اكتسب جنسية الدولة المقيم فيها وأصبح حائزاً على حقوق المواطن الأصلي.

وعلاوة على ذلك، فإن المهاجر المسلم يشعر أن تبعات كثيرة تغدو ملقاة عليه، منها العمل على المحافظة على وجوده الإسلامي ووجود أبنائه، فيعمل جاهداً لبناء المؤسسات الإسلامية كالمساجد والمدارس والمعاهد والمراكز وتصبح هذه بذاتها أسباباً إضافية للاستيطان ليحافظ عليها من جهة ولأنها هي نفسها تضمن ـ في نظره ـ حدوداً مقبولة في وجود إسلامي معقول.

وأما الثانية وهي الهجرة القسرية، والتي تسمى اليوم باللاجئين، فهي من أقسى ما مر ويمر على بعض البلدان الإسلامية، بل إن اللاجئين المسلمين الفارين من اضطهاد أو عدوان أو ظلم جماعي يفوق ٨٧٪ من مجموع اللاجئين في العالم عام ١٩٨٣، وهي نسبة كبيرة جداً تكشف مدى المخاطر

التي تحيط بالمسلمين والمؤامرات الضخمة التي لا تزال تستهدفهم كأمة وشعوب.

فقد بلغت نسبة اللاجئين المسلمين عام ١٩٨٣ ـ ٩,٣٢٩,٠٠٠ لاجىء من أصل ١٠,٦٦٦,٢٠٠ لاجىء في العالم. وقد أكدت إحصاءات لجنة الولايات المتحدة للاجئين (أن معظم هؤلاء قد فروا من الاضطهاد الذي يتعلق أحياناً بعوامل عرقية، ولكنها دينية في الأصل) [1] علماً أن الرقم المبين آنفاً لا يشمل اللاجئين المسلمين في أفريقيا واللاجئين من الحرب بين العراق وإيران ولا أولئك الذين هجروا من ديارهم ونقلوا إلى نواح مختلفة في الإتحاد السوفياتي أو الصين. . .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هؤلاء اللاجئين ينالون مساعدات إنسانية مستمرة من مفوضية اللاجئين التابعة إلى الأمم المتحدة وهي ما سميت بوكالة إغاثة اللاجئين وتشغيلهم ويلاحظ السيد فضل الله ديلموت أن بين الدول الأربعين الممثلة في اللجنة التنفيذية التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للتشاور بشأن اللاجئين وإغاثتهم توجد سبعة فقط من أعضاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» كما أن كل المنظمات غير الحكومية التي لها نشاط متصل بالعمل من أجل اللاجئين هي منظمات مسيحية في الغالب. وإذا ألقينا نظرة على عضوية «المجلس العالمي للوكالات التطوعية» لا يجد المرء منظمة إسلامية واحدة ممثلة عنه[2].

ويلاحظ من هذا التقرير أن نسبة إسهام الدول الإسلامية في حصيلة التبرعات لعام ١٩٨٣ لم تتجاوز ٢,٣ ٪ وهو أمر ملفت للنظر حقاً غير أنه لا بد من القول أن بعض البلدان الإسلامية تقوم بالإغاثة أو الدعم بصورة مباشرة خاصة لأولئك الذين يقيمون على أراضيها، فباكستان مثلاً تدفع ٥٠ ٪ من جملة نفقات اللاجئين عندها [3].

---

(١) من بحث للسيد فضل الله ديلموت مقدم إلى مؤتمر الأقليات في الرياض ١٩٨٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التقرير السابق ص ٣٩٥.

علاقة المهاجرين ـ الجاليات والأقليات ـ بالعالم الإسلامي:

بصورة عامة فإن المهاجرين كجاليات أو المستوطنين المسلمين كأقليات لا ترابط بينهم من جهة ولا علاقة منظمة بينهم وبين دولهم الأم أو دول العالم الإسلامي أو منظماته الدولية مما جعلهم معزولين إلى حد ما عن العالم الإسلامي ورقاً مهملاً في حساب العالم الإسلامي وسياسته الخارجية. . .

وقد يكون من أبرز أسباب عدم الترابط فيما بينهم، خاصة في المراحل الأولى للهجرة والاستيطان، الرغبة في تحقيق المكاسب المادية فيحملهم هذا على الاندماج في المجتمع الجديد والتفاني في العمل التجاري أو المهني، كما أن من الأسباب صراع دول العالم الإسلامي فيما بينها وانعدام أي سياسة توجيهية. . . غير أن الغربة مع ما تفرضه من تحديات تجعل التجمع واجباً. بيد أن هذا التجمع كثيراً ما أخذ المنحى القومي والإقليمي حتى في بعض المناطق أخذ أسلوب تجمع المهاجرين من مدينة واحدة أو قرية واحدة أو حي واحد. . . ثم تخف الصلات بين هذه التجمعات لتترابط من جديد تحت الضرورة وضمن قواسم إسلامية مشتركة، في اتحاد واحد أو في جمعيات مشتركة.

وقد يكون المسلمون في دولة من الدول موزعين على جنسيات عديدة ويشعرون بضرورة إقامة مركز إسلامي، فيه المسجد والمدرسة ومكان التجمع، فيتعاونون فيما بينهم لإقامة هذا الصرح وهنا تنشأ، بالضرورة، علاقة مع العالم الإسلامي، فتتشكل الوفود لزيارة دولة من دول العالم الإسلامي وبالذات الخليجية، طلباً للمساعدة في إنشاء مثل هذه المراكز. وبسبب زيارات يقوم بها مسؤولون في منظمات إسلامية شعبية أو رسمية للجاليات الإسلامية في العالم، وبسبب تكشف أحوال الجاليات والأقليات الإسلامية وبسبب تنامي الصحوة الإسلامية بدأت علاقات المسلمين المهاجرين تزداد شيئاً فشيئاً مع العالم الإسلامي، خاصة بعد أن تحسست بعض الدول الإسلامية والمنظمات العالمية الإسلامية أهمية الوجود الإسلامي في دول العالم الأخرى.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت ملامح عديدة لتنظيم هذه العلاقات وتقوية ذلك الوجود وتنميته ومده بالقدرات والطاقات في محاولات غير مبرمجة أو مخطط لها بشكل سليم حتى تاريخه[1] فتجد مثلاً التنافس في إقامة أكثر من مركز إسلامي في مدينة واحدة في المغتربات لا بسبب وجود ضرورة إيجاد أكثر من مركز ولكن لتنافس الدول العربية أو الإسلامية فيما بينها ولمحاولاتها اعتبار الجالية في بلد ما مؤيدة لها... ولا ريب أن مثل هذا التنافس سيوجد بعد فترة يسيرة شرخاً عميقاً بين أبناء هذه الجالية ويسبب إشكالات محلية عديدة.

ومن أجل تنمية العلاقة الإيجابية بالعالم الإسلامي ولأسباب كثيرة فقد دعونا إلى تأطير علاقة الجاليات الإسلامية بالعالم الإسلامي ورفعها إلى مستوى تنظيمي رفيع فكان نداؤنا في أعقاب زيارتنا لأوستراليا عام ١٩٨١ لإنشاء مجلس أعلى للجاليات والأقليات الإسلامية في العالم كما هو مبين في موضعه من هذه الدراسة... [2].

محاولات الدول المضيفة في استيعاب الهجرة:

تعقدت إجراءات الانتقال والسفر من دولة إلى أخرى بإخضاعها إلى سلسلة ترتيبات مسبقة والتشدد بوجه عام، في منح تأشيرات الدخول والإقامة، ذلك أن قبول الهجرة أو رفضها باتت جزءاً من سياسات الدول، فكما أن دولاً تمنع إقامة الأجانب في أراضيها إلا وفق شروط عديدة تخدم

(١) باستثناء المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرياض بدعوة من الندوة العالمية للشباب الإسلامي والذي خصص للبحث في أمر الأقليات وصدرت عنه توصيات تجدها في نهاية هذا الكتاب... وقد أعددنا هذا البحث أساساً لتقديمه إلى المؤتمر وبعد ظروف الحرب في لبنان التي حالت دون مشاركتنا فيه. ومثال التخبط يبدو في أوستراليا حيث تنافست بعض الدول لتقيم المراكز دون تخطيط.

(٢) راجع فصل الوثائق من هذا البحث حيث تجد نص الدعوة ومبرراتها وقد نشرت هذه الدعوة في عدد من المجلات الإسلامية كما أرسلت إلى وزراء الأوقاف ورؤساء المنظمات الإسلامية.

أغراضاً محددة، نجد دولاً أخرى تمنع هجرة بعض الناس منها وبخاصة ما أطلق عليه حديثاً هجرة الأدمغة وهم الصنف الراقي علمياً في المجتمع... كما نجد دولاً ثالثة ترسم مخططاتها بكثير من الذكاء لاستقبال مهاجرين وتسهل لهم الإقامة وتمنحهم ضمانات طيبة في محاولة منها لاستيعاب مشكلة إنسانية أو لتخفيف أهوال حرب أو ظروف صعبة أو لتضخيم الكثافة السكانية لديها وتنمية قدراتها الإنتاجية فأوستراليا مثلاً شاسعة المساحة قليلة السكان فتعمد بين حين وآخر إلى فتح باب الهجرة إليها بعناية، ولها وزارة متخصصة في البلاد هي وزارة الهجرة...

ويجري ضمن هذه السياسة تنفيذ سياسة الاستيطان المعتمدة لديها فتضع الدولة سلسلة إجراءات تؤدي في النهاية إلى استيطان المهاجر بمنحه كافة الضمانات الممنوحة لسائر السكان بما فيها الجنسية وممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية، مما يؤدي مع الزمن إلى اندماج المهاجر المستوطن أو أولاده في البيئة العامة، ويغدون بحق مواطنين يدافعون عن الوطن الحاضن ويتبعون تقاليده وأنظمته وأحكامه، وهكذا تتمكن الدول من استيعاب حركة الهجرة وتحويلها إلى أغراضها في دعم الوجود الوطني الخاص بها.

ولا ريب أن هناك مصالح متعارضة بين الجاليات الإسلامية على الأخص وبين حكومات الدول المضيفة؛ والجاليات وإن تحولت إلى أقليات إسلامية بفعل اكتساب الجنسية إلا أن مسؤوليتها الدينية تحظر عليها الاندماج في مجتمع غير إسلامي والتقيد بلا حدود وضوابط بأنظمته وقوانينه، بل قد يكون هناك تضارب واضح بين المبادىء الإسلامية، القابلة للتطبيق دوماً، والمتعلقة بالأحوال الشخصية والممارسات العبادية وبين أنظمة وأحكام تلك البلاد، ممايفرض على الجالية أو الأقلية الدفاع عن حقوقها والنضال من أجل تحقيق مزيد من المكتسبات...

وقد تجد حكومات البلاد المضيفة نفسها مضطرة إلى الخضوع لبعض مطالب الأقليات والجاليات إما بسبب دستوري أو قانوني أو لتحول دون بروز إشكالات أمنية أو نزولاً عند ضغط دول ينتمي إليها أبناء الأقليات أو بسبب

رغبة تلك الدول الظهور بمظهر الحرية الشاملة مما يستهوي الألوف الأخرى من المهاجرين الجدد.

وفي هذا الصدد هناك العديد من الأمثلة: في إجازة الزواج على الطريقة الإسلامية أو السماح بالذبح الحلال أو الترخيص بالدفن وفقاً للأحكام الدينية الإسلامية أو إقامة المعاهد التي تدرّس اللغة العربية مثلاً في كامل المنهج التعليمي أو كلغة ثانية... أو في إصدار الصحف والنشرات بلغات الأقليات أو في التماس البث الإذاعي والتلفزيون إعلاماً وأخباراً ودعاية...

وبقدر ما تكون الأقلية أو الجالية منظمة ومدعومة من الخارج بقدر ما تستطيع تحقيق مكاسب على صعيد وجودها. وهذه المكاسب تعتبر ربحاً في جانب الأقلية أو الجالية، فبواسطتها تحقق الجالية ذاتها وتترجم مبادئها وتمنحها التمايز عن سائر المجموعات في المجتمع فتعلن عن ذاتها بشكل حضاري، مستفيدة من أجواء الحرية، إن كانت في بلاد تحترم تلك الحريات...!!!

إن صراع المواطنية الأولى أي الأكثرية الساحقة والأقلية الإسلامية في مجتمع غير إسلامي صراع دائم ويجب أن يبقى. فللمسلم رسالة، عليه أن يحافظ على نفسه ووجوده، وعليه أن يعمل على تحويل الأكثرية إلى الإسلامية التي يؤمن بها، كما عليه أن يحترم تقاليد الآخرين وقوانين تلك الدول.

إن التحكم بلعبة الصراع هذه مسألة في غاية الأهمية، ولعلها من أبرز الضرورات التي تستوجب إيجاد مجلس أعلى للأقليات يخطط ويبرمج ويعين ويساعد ويسعى لدى الحكومات لكي تعي بصدق المقولة الإسلامية التي لا يمكن للمسلم أن ينفك عنها.

* * *

أما في حالات الهجرة القسرية وهي ما سميت ـ كما أسلفنا ـ مشكلة اللاجئين ومعظمهم من المسلمين فإن للقضية وجهاً آخر.

فلئن كان من أهم وأبرز مشكلات اللاجئين أمر الاستيطان وحمل هوية البلد المضيف والتمتع بمختلف حقوق المواطنية... إلا أن معالجة مثل هذه المشكلة يتطلب كثيراً من الجدية والاهتمام، فهناك بلا ريب حقوق أساسية

للأخ المسلم اللاجىء وعليه واجبات، في مقدمتها عدم تناسي قضيته العادلة في فلسطين أو أفغانستان أو خطامي أو الفليبين أو الحبشة أو سوى ذلك من قضايا سببت له لجوءه وهجرته.

وتمتعت بعض البلدان كأميركا وأوستراليا وكندا وسواها من الدول، بقدرة متميزة علىٰ امتصاص اللاجئين بمنحهم جنسيات تلك الدول... فتلك البلاد بحاجة إلى تزايد سكاني أو إلى أيد عاملة أو إلى الإحتواء لأسباب سياسية أو إنسانية. إلا أنها، في الوقت نفسه، ملكت وتملك على الدوام مخططات قادرة على استيعاب اللاجئين إليها في ثقافتهم وانتمائهم.

غير أن بعض البلدان الأخرى، وخاصة النامية منها والإسلامية على وجه الخصوص، تجد أن من واجبها، كما واجب اللاجئين، حماية قضيتهم بالدفاع عنها وذلك بإبقائهم في أدنى الأولويات متميزين عن مجموع السكان.

غير أن هذا الأمر وإن كان وجيهاً وضرورياً إلا أنه ينبغي أن لا يكون على حساب المستوى الإنساني والثقافي والتعليمي والمعيشي لهؤلاء اللاجئين. فالحل الإسلامي لهؤلاء يكون بمعايشتهم واعتبارهم إخوة لسكان البلد المضيف على أن يبقى لهم تميزهم الخاص لأجل استمرار الدفع في قضيتهم الأساسية[1].

(١) حل لبنان مشكلة الأرمن فمنحهم الجنسية اللبنانية وغدوا مواطنين فيه كسائر المواطنين، لهم الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وبقي للأرمن تجمعاتهم الخاصة وأحزابهم ومعاهدهم ولغتهم الأرمنية...
غير أن لبنان، كعادته يرى بمنظارين مختلفين، فلم يأبه للأكراد الذين تزامنت هجرتهم مع الأرمن فبقي هؤلاء لا يتمتعون بأدنى درجة من المواطنية ولا يزالون. ولا يمكن القياس في ذلك على الفلسطينيين إذ أن ذوبانهم في المواطنية يمكن أن يضر قضية فلسطين، غير أنه لا بد من الاعتراف أن التشديد على الفلسطينيين في كثير من مجالات الحياة أساء إليهم وإلى الأخوة الإسلامية والعربية بآنٍ واحد. ولا بد من دراسة متأنية لمشكلة اللاجئين المسلمين عموماً في العالم الإسلامي.

الفصل الثاني:

شرعة حقوق الإنسان
والتحديات الدينية والثقافية والاجتماعية
في وجه الأقليات والجاليات المسلمة

١ ــ أحكام الإسلام للأقليات غير الإسلامية:

في البدء لا بد من تحديد موجز وسريع لأحكام الأقليات غير الإسلامية المقيمة في دار الإسلام والداخلة بذمة المسلمين حتى تكون المقارنة وبالتالي المطالبة أكثر عدلاً.

فغير المسلمين في دار المسلمين مواطنون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، سواء في الحقوق والواجبات باستثناء ما ورد ذكره في نص شرعي يتعلق بنظام الحكم والجندية وبعض مسائل الأحوال الشخصية...

ويعطي الإسلام ـ في مجال حل مشكلة الأقليات ـ درساً للإنسانية، فبعد هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة: أقر الإسلام ضرورة أن يكون للأقليات من أصحاب الديانات الأخرى كامل الحرية في تحقيق ذاتها وفقاً لتراثها وميولها الخاصة، وهكذا منح الفقه الإسلامي أبناء تلك الجاليات حرية ممارسة دينهم وإقامة مؤسساتهم الاجتماعية وأن تكون لهم بيئتهم ومدارسهم التي يربون فيها أولادهم تبعاً لعاداتهم. فلا بد أن تتوافر لديهم ضرورات الحياة وأن يتحقق لهم الاستمتاع بها [1].

(١) اللاجئون نظرة إسلامية للسيد فضل الله ديلموت مقدم إلى مؤتمر الأقليات في الرياض ١٩٨٦ حيث ذكر وصية لعمر بن الخطاب بحق أهل الذمة منها قوله: «وإنهم لا يكلفون بأعباء فوق طاقتهم».

وهكذا نصت الشريعة الغراء على مساواة غير المسلمين بالمسلمين في شؤون الحياة وتأمين التكفل لهم وعدم فرض الضرائب عليهم إلا بالسوية وبتوفير الاحترام والحماية لشؤونهم العقائدية فحفظ المسلمون لهم كنائسهم وأباحوا لهم بناء الجديد منها ومنحوهم الامتيازات والضمانات في أمورهم الشخصية والتجارية مما جعلهم بحق دولة ضمن دولة كما يقول «فيليب حتي» المؤرخ الماروني اللبناني.

وقد تولى نفر منهم بعض المسؤوليات الرسمية في الدولة فكانوا وزراء ومستشارين وبرع منهم العلماء والأطباء واللغويون ولم تقف الدولة من بعضهم موقف التشدد إلا بعد أن ظهر من هذا البعض الإخلال بالأمن والإتصال بالعدو.

ومن المفيد أن نضرب المثل في هذا المقام بالصدر الأول في الإسلام وفي عهود حضارته في بغداد ودمشق والقاهرة وفي صدر الدولة العثمانية حيث زخرت تلك العهود بألوان من العدل والمناصرة ولكنّ المثل هنا يساق من آخر أيام الدولة العثمانية يوم تكاثرت عليها الأمم وفشا فيها الجهل واضطربت الأحوال ومع هذا فقد بقيت مبادىء إسلامية أساسية في العدل والإنصاف وعدم التمييز بين مسلم وغير مسلم في عالم المواطنية، محترمة ومرعية الإجراء. وليس أدل على ذلك من شهادة قاضٍ نصراني احتل مركزاً مرموقاً في القضاء إبان الدولة العثمانية فقد كتب يوسف الحكيم يقول في كتابه: (بيروت ولبنان في عهد آل عثمان) بعد أن قص خبر خلافه مع والي طرابلس المسلم عام ١٩١١ وكان هو نائباً عاماً عليها وأنهى الخلاف، فبصدور الأمر العالي بعزل المتصرف المسلم ومحاكمته، كتب يقول:

(العدل الذي اتخذته الحكومة العثمانية شعاراً لها لا تفرق بين التركي والعربي ولا بين المسلم وغير المسلم، كان خصمي أكبر مني سناً ومقاماً وكان هو والمحقق الذي أوفدته وزارة العدل ورئيس المحكمة التي أعمل لديها ورؤساء العدلية في بيروت من الأتراك الخلص وكانت النتيجة التي أقرتها الحكومة الرئيسة التركية في العاصمة لمصلحتي أنا العربي النصراني).

(فلو وقع مثل ما وقع بيني وبين المتصرف في إحدى الدول الأوروبية الراقية بحضارتها وتشريعاتها هل يكون مصيره أعدل وأفعل من ممارسات الحكومة العثمانية)؟...

ويتحفظ السيد الحكيم فيقول: (أرجو أن لا يحمل قولي هذا على اعتقاد في سلامة الحكام الترك من كل شائبة فهم كغيرهم من الأمم قد وجد فيهم الصالح والطالح وظهر منهم خير وشر... ولكنني لست مؤرخاً عاماً بل اقتصرت في ذكرياتي على سرد الأحداث خدمة للتاريخ وعبرة للحكومات والأفراد في الجيل الحاضر وما بعد...).

ويطالب السيد الحكيم بإعادة كتابة تاريخ الدولة العثمانية التي يقول عنها إنها ظلمت ويوضح: (أما وقد انتهى العهد العثماني وغادرنا بجيشه وحكامه ورجاله الأتراك، وغدت الدولة العثمانية «تركيا» ككل دولة أجنبية غريبة فقررت أن أؤدي الحساب عن سابق صلتي بها:

(لم أشعر أثناء دراستي في معاهد الدولة ولا أثناء ممارستي الوظائف في محاكمها ودوائرها بأي فرق في الحقوق والواجبات بيني وبين غيري من الموظفين وقد تجلت هذه المساواة في الحوادث التي مرت بي في اللاذقية ويافا والقدس وطرابلس وجبل لبنان ورأيت في كل منها عدل الحكومة ومساواتها بين جميع رعاياها بدون تفريق بين عناصرها ومعتقداتهم. وهل من دليل على ذلك أبلغ من إنصاف رجالها في الوزارة والإدارة النائب العام العربي المسيحي في طرابلس ضد خصمه المتصرف التركي المسلم فاحتفظت بالأول ونبذت الثاني وساقته إلى القضاء فهل ترى أعظم من هذه العدالة بين الأوروبيين الذين يتسابقون إلى كسب ودّنا ومحالفتنا).

ويقول: (كنت أدافع عن رأيي وعقيدتي المخالفين أحياناً لآراء أولي الأمر الترك دون أن أتعرض يوماً لغضبهم ونقمتهم كما دافعت عن لبنان وحاكمه أثناء مقابلتي القائد الأعلى جمال باشا بملء الحرية والصراحة. يعود الفضل في جميع ذلك إلى ثقة أولي الأمر بإخلاصي للدولة وقد ساعدني

على كسبها انتفاء كل صلة بيني وبين ممثلي السياسة الأجنبية غير صلة المتصرف ومقتضيات الحياة الاجتماعية)[1].

الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية (١٨٧٦ - ١٩٠٨):

كتب السلطان العثماني عبد الحميد في مذكراته (أن صادق بك قنصلنا في جاوا - أندونيسيا - قد بالغ في الدعوة إلى الإسلام وتصرف بغير لباقة حيث شكته الحكومة الهولندية إلينا - وهي الدولة المحتلة - ولا أظن في تصرفاته ما يدعو إلى الثورة المسلحة على هولندا. لقد طالب في مرات كثيرة برفع الأذى عن المسلمين وإعطائهم حقوقاً تساوي الحقوق الممنوحة للأوروبيين. إن القسم الأعظم من النشاط التجاري في جاوا هو بين العرب حيث يدفعون نسباً عالية من الضرائب تفوق ما يدفعه الأوروبيون بكثير. ومن الطبيعي، بل ومن حقنا أن نسعى إلى إكسابهم حقوقاً تساوي على الأقل الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون... على كل حال إننا نساند بكل قوة مطالب إخواننا المسلمين العادلين في جاوا [2].

ومن نص المذكرات هذا يتبين:

١ - أن الدول الأوروبية تراقب ممثل السلطنة العثماني وتعتبر دعوته إلى الإسلام أمراً مخلاً بأمنها.

٢ - تعامل المسلمين وتجارهم معاملة أخرى غير معاملة الأوروبيين للتضييق عليهم والحد من نشاطاتهم.

٣ - شعور السلطان العثماني أن عليه واجبات في دعم الجاليات الإسلامية لإكسابهم حقوقاً متساوية مع الآخرين.

ويبدو أن السلطان عبد الحميد أقدم، ضمن دوافع متعددة، على تجربة الشد على الأوروبيين الذين تمتعوا في الإمبراطورية العثمانية بامتيازات رفيعة

(١) راجع كتابنا القراءة الإسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) مذكرات السلطان عبدالحميد ص ٧٠ وراجع أيضاً المصدر السابق ٣٦٧.

أحدثت مصادر خير كثيرة لهم وقلقاً متزايداً بالنسبة للمسلمين وللسلطنة في آن واحد... محاولاً بتجربة الشد هذه إيجاد متنفس جديد في المعاملة بالمثل فأصدر فرمانه بإلغاء الامتيازات الممنوحة للأوروبيين في قبرص وراح يراقب ردة الفعل الأوروبية التي ظهرت عبر الصحافة الأوروبية في تهييج شنيع على السلطنة العثمانية والسلطان وإظهارهما بمظهر المعتدي على حقوق الأمم. وكتب السلطان عبد الحميد تجربته تلك في مذكراته وأظهر مرارته من الضعف الذي آلت إليه السلطنة حيث فقدت قدرة سحب ذلك (الترخيص) الممنوح من السلطان إلى الأجانب وقال محللاً تلك الامتيازات ونتائجها وموقف الأوروبيين من تجربته في قبرص، أردنا إلغاء الامتيازات في قبرص فقامت الصحف الأوروبية بالصياح والعويل... إنهم يريدون إظهارنا بحلة المعتدي على حقوق الآخرين في حين يدرك المحايد جيداً أن هذه الامتيازات هي التي هضمت حقوقنا وألحقت الحيف بنا. من الطبيعي أن يعمد الروم - كلمة يطلقها المسلمون على غير المسلمين - القاطنون في السلطنة العثمانية - ويقصد هنا نصارى قبرص - إلى إحداث البلبلة في سبيل المحافظة على الامتيازات التي حققوها فإذا فقدوا هذه الامتيازات فلن يستطيعوا بعد ذلك الدعوة إلى القومية الهيلنية - وهي إحدى صور التدخل الأجنبي في شؤون الإمبراطورية وكانت يومئذ على أشدها - أدعو الله عز وجل أن يجعل هدم هذه الامتيازات على أيدينا... إن سبب دفاع بعض الدول الكبرى عن الروم (في قبرص) نابع من خشيتهم على امتيازاتهم من أن نسحبها يوماً. إن فرض وصاية الأجانب علينا أمر مناف لكرامتنا... إن تطرف الدول الكبرى في الإجحاف بحقوقنا قد تجاوز جميع الحدود والمقاييس).

إن أصل هذه الامتيازات التي يشكو منها السلطان عبد الحميد الثاني منحة وهبها السلطان العثماني سليمان لفرانسوا الأول (ملك أيالة فرنسا) كما جاء في جواب السلطان إليه لما استنجده لفك أسره... فالسلطان سليمان كان في ذلك الحين من خلال إمبراطوريته العثمانية، أقوى قوة في العالم دون منازع... حتى أنه لم ينظر إلى فرنسا إلا كإيالة من إيالاته المنتشرة في آفاق الدنيا... وقد رأى السلطان أن يمنح الامتيازات التجارية لملك أيالة فرنسا،

وأن يعترف لرعاياه إذا سكنوا في الإمبراطورية أو مروا فيها ببعض امتيازات قانونية وتجارية أيضاً. . . ويبدو أن السلطان كان يريد من وراء ذلك تأكيد سلطانه بطريقة ما على (إيالة فرنسا)[1] مجابهاً بها الإمبراطورية الرومانية المقدسة ـ بعد أن هزم إمبراطورها شارلمان ـ فقد ظن أن تمييز رعاياها خير وسيلة لإعلان إرادته تلك. ويبدو أن إعلان الامتيازات ذلك وإن جاء ـ إعلاناً من طرف واحد ـ لسبب سنبينه فيما بعد ـ إلا أنه خضع لمفاوضات طويلة ولتشفع متّصل من فرانسوا الأول عبر رسوله إلى الباب العالي الراهب ده لافورست. . .

وعلى أثر نجاحه في مسعاه عيّن الراهب أول سفير لفرنسا لدى الباب العالي، وكان فرانسوا الأول يخاطب السلطان بالسيد الأعظم أو بإمبراطور العالم الكبير وقد رفض السيد الأعظم ـ على ما يبدو ـ أن تصدر الامتيازات بموجب اتفاق أو معاهدة كي لا تكون المعاهدة قيداً يحول دون إمكان الرجوع عن هذا العطاء. وقد أشار إلى هذا المعنى شوفاليه درفييه: (كان السيد الأعظم يأنف من الإرتباط مع ملوك النصارى بمعاهدات. . . وكان السلطان يفضل على المعاهدات منح الامتيازات على اعتقاد منه أن إلغاءها هو حق له يتصرف به متى شاء) كما أن هذا الامتياز قد جاوز وجود سفراء فرنسا في الآستانة للاهتمام بشؤون مصالحهم ومصالح رعاياهم فتبادل التمثيل كان أيضاً معدوماً. فالآستانة لا تمثيل لها في فرنسا إذ أن الباب العالي كان يومها يرى أنه لا يحتاج إلى ذلك فهو في غنى عن سائر الدول (على هؤلاء الذين يحتاجون إليهم أن يقيموا الممثلين في دار السعادة لتأمين مصالح شعوبهم) وعلى رواية (لافيلان) فإن هذه التقاليد ظلت متبعة إلى عهد السلطان محمود في مطلع القرن التاسع عشر، والواقع أن السلطان سليمان الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧)هو أول من نصب معتمداً للسلطنة في أوروبا. . .) وأيضاً فإن السفير كان

(١) جاء في مقدمة جواب السلطان سليمان لفرانسوا الأول وهو لا يزال محفوظاً في مكتبة باريس (أنا سلطان السلاطين وبرهان الخوافين ومتوج الملوك في الأراضين) وبعد تعداد أمصاره وألقابه يقول: (إلى فرنسيس ملك إيالة فرنسا). راجع كتابنا القراءة الإسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة ص ٣٦٩.

يتوجب عليه أن يؤدي قبل المثول أمام الباب العالي هدايا ثمينة كصورة من صور الجزية دلالة على شمول الدولة وسفيرها برعاية السلطان. . .

ويبدو أن هذا الموقف الاستعلائي من السلاطين كان له آثار سلبية في أوساط الدول الأوروبية المحيطة بالسلطنة. . . فهي وإن سعت وجاهدت حتى حصلت على امتيازات مماثلة لتلك التي حصل عليها فرانسوا الأول، وقد حصلت كل من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا وهولندا وسردينيا (إيطاليا) ثم فيما بعد الولايات المتحدة، على الامتيازات ذاتها، إلا أن تلك الدول كانت تسعى فرادى ومجتمعة، ضمن ما يمكن أن نسميه بـ (لعبة الأمم) في تلك الأزمان، للانقضاض على الدولة العثمانية وتمزيقها من الداخل. . . وقد كانت الدول صاحبة الامتيازات تضغط بأشكال مختلفة لتوسيع دائرة الامتيازات والعطاءات السلطانية وكان هؤلاء يصدرون (فرماناتهم) بالامتيازات تحت وطأة الظروف والمستجدات الدولية أو ضمن الشعور بالزهو بعد بذل المزيد من التشفع. . .

لقد انطلق السلاطنة العثمانيون من فرضية أن النصارى أحرار في معتقداتهم في ظل حكم إسلامي فصدروا الامتيازات لتشمل نطاقاً أوسع وأكبر من نطاق العقيدة إذ تعدتها إلى شؤون التجارة وإلى تدخل مكشوف بفرض (حمايات) على السكان النصارى من رعايا الدولة العثمانية وهما أمران خطيران لهما معقبات لا ترضى بها دولة تحترم نفسها، فكيف بدولة تجلببت بجلباب الإسلام وعزته؟[1]. . .

هكذا وبفعل التخطيط الذكي، من دول أوروبا تمكن هؤلاء من فرض تدخلهم في الإمبراطورية العثمانية كما تمكنوا من تأمين حماية مثلى لجالياتهم التي ارتبطت بهم من سكان البلاد وضمنوا أفضل الأساليب لانتشار تجاراتهم وتجارهم بينما كان التجار المسلمين أو الرعايا المسلمون أو الجاليات أو الأقليات الإسلامية في البلدان التي لا تخضع للإمبراطورية العثمانية، يعانون كثيراً من

(١) من كتابنا القراءة الإسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة ص ٣٦٨/٣٦٩.

المتاعب والتضييق. وإذا ما انبرى قنصل عثماني في الدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية أو سكان البلاد الأصليين في الدعوة إلى الله سمع السلطان تهديداً وشكاية!!.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعة الإسلام الخالدة:

جاءت حقوق الإنسان في التاريخ الغربي أو الأوروبي أو غير الإسلامي كوثيقة رسمية لأول مرة عبر الثورة الفرنسية ١٧٨٩ وعبّر عنها أمانول سييس ضمن إعلان تاريخي أقرته الجمعية التأسيسية في ١٧٨٩/٨/٢٦ وقد كانت أفكارها الأساسية مستقاة من نظريات جان جاك روسو، والوثيقة الفرنسية هذه التي استهوت كثيراً من الشعوب تنص على حقوق الإنسان الطبيعية مثل حقه في الحرية والأمن، وعلى سيادة الشعب مصدر السلطات وعلى سيادة القانون باعتباره مظهراً لإرادة الأمة وعلى المساواة بين جميع المواطنين أمام الشرائع والقوانين.

وبعد الوثيقة الفرنسية تلك قامت عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ وضمنت ميثاقها بياناً بمضمون الوثيقة الفرنسية. ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وفقاً لما وضعته لجنة حقوق الإنسان المشكلة من قبل المجلس الإقتصادي والاجتماعي. وقد تضمن هذا الإعلان (مجموعة الحقوق والحريات التي لكل إنسان حق التمتع بها دون أي تمييز من الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل أو الثروة أو الميلاد أو السن وذلك على أساس أن الإنسان عضو في المجتمع ويشمل ذلك حقه في العمل وحصوله على أجر عادل وحقه في الراحة في الحصول على ما يكفل المحافظة على صحته وصحة أسرته وحقه في التعليم وفي الضمان الاجتماعي ثم حق الأم والطفل في الرعاية...) (١).

ويبدو أن مثل هذه الحقوق «المكتشفة» للإنسان أخذت طريقها إلى التقنين

(١) القاموس السياسي - أحمد عطية الله - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٨ ص ٨٥.

في كثير من الدول حتى غدت بديهيات لازمة. ومع أن هذه الشرعة واجبة التطبيق إلا أننا نجد خروقات واسعة لها، إذ أن كثيراً من الدول تنظر إلى الأمور هذه بعينين مختلفتين. فبينما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقر تلك الشرعة وجدناها تقر في وقت متزامن تشريد شعب فلسطين وتنتصر للمعتدي الإسرائيلي وتقيم له على أرض مغتصبة دولة تعترف لها بالسيادة والحقوق وتمنحها كامل العضوية في المجتمع الدولي.

غير أن وثيقة حقوق الإنسان تبقى إنجازاً بشرياً مهماً واعترافاً بقيمة الإنسان الذي كرمه الله... وإن يكن هذا الإعتراف قد جاء دون المستوى الذي أحل فيه الإسلام الإنسان... فقد تجاوز الإسلام بالإنسان مراتب الحقوق ليصل بها إلى درجة الضرورات والواجبات وما يستقيم الواجب به فهو واجب وما لا تقوم الحياة بدونه فهو فرض في قيامه ووجوبه... وما أجمل الإمام الغزالي رحمه الله وهو يسدد هذه الحقيقة الإسلامية:

(إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا... فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن... فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية. وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة فمتى يتفرغ للعلم والعمل وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة (١).

وهكذا نجد أن الإسلام قد تجاوز بالإنسان وفي تقديس حقوقه مرتبة الحقوق عندما اعتبرها ضرورات، ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات!! فالمأكل والملبس والمسكن والأمن والحرية في الفكر والاعتقاد والتعبير والعلم والتعليم والمشاركة في صياغة النظام العام للمجتمع والمراقبة والمحاسبة لأولياء الأمور... والثورة لتغيير نظم الضعف أو الجور أو الفسق والفساد... إلخ... كل هذه الأمور، هي في نظر الإسلام، ليست فقط حقوقاً للإنسان، من

(١) الإسلام وحقوق الإنسان الدكتور محمد عمارة نقلاً عن الاقتصاد في الاعتقاد.

حقه أن يطلبها ويسعى في سبيلها ويتمسك بالحصول عليها ويُحرّم صده عن طلبها، وإنما هي أيضاً ضرورات واجبة. . .

إنها ليست مجرد حقوق من حق الفرد أو الجماعة أن يتنازل عنها أو عن بعضهـا، وإنما هي ضرورات إنسـانية فـردية كـانت أو اجتـماعيـة ولا سبيـل لحيـاة الإنسـان بدونها، حيـاة تستحق معنى الحيـاة. . . ومن ثم فـإن الحفـاظ عليهـا ليس مجرد حق للإنسان بل هو واجب عليه أيضـاً. . . يأثم هـو ذاته ـ فـردا أو جماعة ـ إذا ما فرّط فيها، وذلك فضلاً عن الإثم الذي يلحق كل من يحول بين الإنسان وبين تحقيق هذه الضرورات! إنها ضرورات لا بد من وجودها ومن تمتع الإنسان بهـا وممارستـه لها كي يتحقق لـه المعنى الحقيقي للحيـاة. وإذا كان العدوان على الحياة من صـاحبها ـ بـالإنتحار ـ أو من الآخـرين ـ بالقتل ـ جريمة كاملة ومؤثمة فكذلك العدوان على أي من الضرورات اللازمة لتحقيق جوهر هذه الحياة[1]. . .

فالمسلم إذن سواء كان مقيماً في وطنـه أو مهاجـراً إلى بلد آخر، جـالية كـان أو مجتمعاً، أقلية أو أكثرية فمن المفترض أنه يعيش في خلفياته الدينية بوحي من المعاني الأصلية لحيـاة شريفة عزيزة، يـرى نفسه من خـلالها أنـه خليفة الله المستناب في أنحاء الأرض وعمارة الكون في الوجود. وبذلك يشعـر المسلم بغرابة مريرة إن هو افتقد جزءاً من هذه المعاني. فكيف به إن فرضت عليه عزلة عن أكثر المعاني غزارة في ذهنه والتصاقاً بشخصه أعني بها مسائل العبادة والأحوال الشخصية وأمور العائلة وأحكام الموت والدفن؟. . .

ومن هنـا نجد أن الأقليـات الإسلاميـة تناضـل دون الحقوق ـ الضـرورات، وتخوض غمار حرب ضروس في مجتمعات الأكثرية التي أقرت شرعة حقوق الإنسـان لتحصل عـلى حدود دنيا من تلك الحقوق، تتمكن من خـلالهـا أن تحقق جزءاً ولو يسيراً من أمن الوجود.

وكم يعز على الأقليات المسلمة وهي تناضل من أجل بديهيات أن تدرك

---

(١) راجع كتابنا الجوع والغذاء من منظور إسلامي، قيد الطبع.

نفسها بعد النضال الطويل وقد تمكنت سلطات الأكثرية أن تلتف عليها وتأخذ بالشمال ما أعطته باليمين. . .

فلئن كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان يكرس كثيـراً من الحقوق لكل إنسان وبخاصة في معتقده ونمط حياته مع الضمانات الاجتماعية، إلا أن قدرة الدول على التشريع والتخطيط في استيعاب الأقليات وتجريدها من بعض المكتسبات القانونية، تفوق بلا ريب قـدرة الجاليـات وتفرض عليهـا نمطاً في الصراع يحتاج معه المهاجرون إلى درجات عليا في العلم والفهم والتخطيط المرحلي والمستقبلي، كثيـراً ما افتقدوها!!

فشرعة الحقوق وإن منحت مثلاً احترام الإنسـان في حياته الضرورية والعائلية إلا أن قوانين البلاد المضيفة تفرض صيغاً خاصة بالأحوال الشخصية تعتبر ملزمة لجميـع سكانها بما فيهم الأقليات ولـو عارضت تلك القـوانين مبادئهم ومعتقداتهم. . .

ولتفسير ذلك نقول:

يطلق في الإصطلاح القانـوني على الأشخاص الذين لا يتمتعون بقانون الجنسية للموطن الذي يقيمون فيه إقامة مؤقتة عادية (أجانب)، ويقابل الأجنبي الوطني أو المواطن. وهـذا الأخير أكـثر حقوقـاً من الأجنبي. كما أن الالـتزامات والحقوق التي يتمتع بها الأجنبي ليست منحة ولكنها ـ كما بيّنا ـ من مقررات القانون الـدولي أو الإعلان العـالمي لحقوق الإنسـان. . . فاعـتراف الدولـة المضيفة للأجنبي بالشخصية القانونية أوجبت اعترافها له بالحقوق خاصةً تلك التي لا تقوم هذه الشخصية القانونية بدونها. . .

وتشمل هذه الحقوق: الحقوق العامة أو الحريات العامة (ضمن الأنظمة العامة)، والحقوق الشخصية كالتمتع بحق الدخول والإقامة وحرية الاجتماع والعمل (وفق اللوائح والأنظمة) وحق الانتفاع بالمرافق العامة، وحق الإلتجاء إلى محاكم الدولة استمداداً لحماية القضاء. وتتضمن أيضاً حقوقه الشخصية كحقه في الزواج والولاية والإرث. وضمن منطوق القانون الدولي الخاص يمكن للأجنبي أن يحتج بقانون محل العقد الذي نشأت فيه أحوالـه الشخصية.

فتبقى شريعة العقد هي الشريعة الواجبة التطبيق ويسقط قانون الموطن الذي يقيم فيه إزاء قانون محل العقد... غير أن اكتساب الأجنبي جنسية الوطن تفقده قوة الاحتجاج بمنطق القانون الدولي الخاص وتجعله تحت حكم قانون البلد الذي اكتسب جنسيته.

فمثلاً زوجان تزوجا في ظل القانون الإسلامي في بلديهما الأصلي ثم هاجرا إلى أوستراليا. فحكم القانون الدولي الخاص يبقي الزواج في آثاره وانحلاله خاضعاً لمنطق القانون الإسلامي وهو قانون محل العقد. فإذا ما تجنسا بالجنسية الأوسترالية يصبح القانون الأوسترالي هو صاحب الصلاحية في معالجة آثار الزواج وانحلاله. ويعني هذا أن الحكم الإسلامي في الزواج وآثاره قد ارتفعت بمجرد اكتساب الجنسية. وهو أمر في غاية الخطورة تعاني منه الجاليات والأقليات الإسلامية كما سنوضح. فقد تحكم محاكم أوستراليا بالطلاق بين الزوجين المسلمين فيما يعتبران متزوجين من وجهة الشريعة الإسلامية التي قد تخالف القانون الأوسترالي في هذا الشأن فيما لو رفض الزوج مثلاً الطلاق... معتبرة الشريعة الإسلامية نفسها هي وحدها صاحبة الصلاحية في النظر في انحلال الزواج، يؤيدها في ذلك القانون الدولي الخاص. بينما تمكنت البلاد المضيفة بحكم هبة الجنسية من الالتفاف على القانون الدولي الخاص وفرض القانون المدني في الأحوال الشخصية في مختلف جوانبها على المتزوجين سواء عقدوا خارج أوستراليا قبل تجنسهم أم بعده... والطريف في هذه القضية أن الزوجة التي غدت مطلقة في أوستراليا، يمكنها أن تتزوج من آخر. بينما تعتبر شرعاً زوجة للزوج الأول الذي يرفض الطلاق. وتعتبر هذه الزوجة في موطنها الأصلي مرتكبة جريمة تعدد الأزواج وبالنسبة للشريعة الإسلامية زانية[٧].

(١) هناك حادثتان وقعتا تدور وقائعهما حول المعنى أعلاه أما الأول فقد رفعت في سدني في أوستراليا والثانية في فرنسا وقد كنت وكيلاً للزوج في لبنان فقد حاولت الزوجة المطلقة في أوستراليا تنفيذ الحكم في لبنان فعارض الزوج الذي رفض طلاقها في أوستراليا تنفيذ الحكم في لبنان فأصدر القضاء اللبناني حكماً اعتبر الزواج لا يزال قائماً بين الزوجين باعتبارهما قد تزوجا في لبنان في ظل الشريعة الإسلامية والمحاكم الشرعية في لبنان =

الأحكام الشرعية بين دار الإسلام ودار الحرب:

من أبرز ما يسود موضوع الجاليات والأقليات الإسلامية مسألة نسبية الأحكام الشرعية إلى داري الحرب والإسلام تلك المسألة التي يطرحها بقوة المذهب الحنفي وتحديداً الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه.

فاستتباعاً لنظرية تقسيم العالم إلى داري الإسلام والحرب نشأت مسألة نسبية سيادة الأحكام الشرعية في كل منها.

فدار الإسلام تمتلك السيادة عليها الشريعة بكل تفصيلاتها، وتتمتع هذه بقدرة التنفيذ فهي صاحبة الكلمة وهي، من حيث المبدأ، تطبق بمختلف نظرياتها ووحداتها التشريعية والفكرية والثقافية. فهي عندما تفرض المقولة الصارمة على الزنا والسرقة أو الربا فإنما تفعل ذلك بعد

= وحدها صاحبة الصلاحية المطلقة في آثار الزواج وانحلاله وقد تضمن الحكم النص التالي:

(وحيث من الثابت كذلك أن المستدعي السيد... هو زوج شرعي من السيدة... وقد عقد زواجهما أمام المحاكم الشرعية السُنّيّة في طرابلس بتاريخ ١٤/٣/١٩٧١ وسجل تحت رقم ٢٦٢ وذلك وفقاً للشريعة الإسلامية.

وحيث من الثابت كذلك أن الزوجة السيدة... قد استحصلت من محكمة أوستراليا العائلية في سدني بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٨ على حكم بالطلاق من المستدعي بناء على طلبها.

وحيث من الثابت أن المستدعي رفض اختيار القانون الأوسترالي ليرعى مفاعيل زواجهما المعقود في لبنان وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فتظل مفاعيل هذا الزواج تخضع لمبادىء الشريعة الإسلامية التي عقد الزواج في ظلها، وأنه يمكن تطبيق القانون الأوسترالي على مفاعيل هذا الزواج إذا اتفق الزوجان صراحة على ذلك وهو أمر لم يثبت في حالة الزوجين.

وحيث أنه في هذه الحالة لا يمكن تنفيذ الحكم الأوسترالي القاضي بالطلاق بين المستدعي وزوجته دون إعطائه الصيغة التنفيذية من المحكمة المختصة (وهي المحكمة السنية في طرابلس).

أن تضمن في نظرياتها الاجتماعية والثقافية والتربوية مجموعة أحكام تطبيقية توفر الجو الملائم لمنع مقدمات الزنا أو السرقة أو التّرابي، فتحمي الأخلاق العامة وتحافظ على المرأة كإنسان له كرامته، محددة الوسائل المشروعة لملاقاتها، ضمن نظرية الزواج وإنشاء الأسرة، محرمة ما عدا ذلك. في حين أن دار الحرب قد تبيح الفجور وتتبع نظريات اجتماعية متناقضة ولا تعتبر الإتصال بالمرأة برضاها جريمة يعاقب عليها. فضلاً عن أن الثقافة الاجتماعية والإعلامية تيسر الأعمال التي يعتبرها الإسلام إباحية أو مقدمات لجريمة الزنا. وكذا القول في السرقة، فدار الإسلام تضمن نظرياً حاجات الإنسان الضرورية باعتبارها ضرورات إنسانية واجبة الضمان. فإن قصّرت السلطة في ذلك ولم تؤمن له ضروراته بات في الأمر شبهة تحجب الحد. كما حصل في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيام المجاعة المعروفة بالرمادة (حادثة العاملين الذين سرقا مال مولاهما فلم يقم عليهما الحد).

أما في دار الحرب فقد يكون الأمر خلاف ذلك. وقد لا يترتب على السلطة تأمين الكفاية أو لا يكون لديها قدرات سد الحاجة أو أن المسلم في دار الحرب أجاز لنفسه السرقة للسرقة ضمن. انحراف عام طرأ عليه أو نشأ معه أو لشعوره أنه بعيد عن السلطة الإسلامية التي بإمكانها أن تقيم الحد.

إن المراباة، وهي حرام شرعاً بنص صريح، يُعاقب فاعلها في دار الإسلام. بينما أجازتها قوانين دار الحرب والمجتمعات العالمية، ضمن نظرياتها الاقتصادية، بل قد تفرضها في كثير من المعاملات والعلاقات المالية.

ومع أن الصور الأولى المتعلقة بالجرائم والحدود قد لا تثير اليوم جدلاً قانونياً لدى الأقليات أو الجاليات لخضوع مفاهيمها إلى شريعة البلد وفقاً للقوانين الخاصة بالدولة وبالقوانين والأعراف الدولية... إلا أنها تثير جدلاً شرعياً إذ بإمكان المرء المسلم ارتكاب مجموعة أعمال هي وفقاً للنظرية الإسلامية جرائم يعاقب فاعلها بالحد، بينما هي مباحة أو لا عقاب عليها في الدول المضيفة التي هي في التصور الإسلامي العام، دار حرب. تنشأ لدى المسلم مشكلة مواجهة الأمر فيلتمس لنفسه التبرير والتوسع في الفتوى باعتباره

في دار حرب والأحكام الشرعية نسبية ولا تطبق بالمطلق وفقاً للمذهب الحنفي. فالأحناف يرون عدم وجوب إقامة الحد عليه أصلاً في دار الحرب، ولا عند رجوعه إلى دار الإسلام، إلا في حالة واحدة هي ما إذا كان المسلم الذي ارتكب هذه الجريمة قد ارتكبها في المنطقة التي يسيطر عليها جيش مسلم في دار الحرب وكان قائد هذا الجيش هو رئيس الدولة الإسلامية أو حاكم إقليم من أقاليمها [١].

أما الصور الأخرى وهي تلك التي تثير إشكالاً فعلياً والمتعلقة بالربا أو ببيع الدرهم بالدرهمين أو أخذ مال الحربي برضاه فهي من أكثر الأمور تعقيداً خاصة لدى الجاليات والأقليات الإسلامية فضلاً عن أنها تثير مشكلة هي من مشكلات العالم الإسلامي برمته الذي تسوده اليوم نظريات الإقتصاد الرأسمالي القائم أساساً على الربا وعلى المصارف الربوية...

غير أننا هنا وضمن ضرورات البحث نبقي المشكلة في حجمها الفقهي بين دار الحرب ودار الإسلام.

فأبو حنيفة مثلاً يجيز للمسلم التعامل بالربا مع الحربيين (ذلك أن أخذ الربا فيه معنى إتلاف المال إذا أخذ المسلم ربا من الحربي فكأنه أتلف ماله وإتلاف مال الحربي جائز لأنه لا عصمة لماله فللمسلم أخذه ما دام هذا الأخذ ليس بطريق الغدر والخيانة وهنا انتفى الغدر والخيانة لأن الحربي قد رضي بالتعامل الذي فيه ربا مع المسلم) [٢]. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: (لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم درهمين لم يكن في ذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز) [٣]... وكان يقول: (إذا تقايضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم) [٤] بينما ترى المذاهب الأخرى أن ذلك

(١) الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام دكتور محمد رأفت عثمان ص ١٧١.
(٢) رد المختار (حاشية ابن عابدين) على الدر المختار جزء ٤ ص ١٩٦.
(٣) (٤) (٥) كتاب الأم للشافعي الجزء السابع ص ٣٣٦.

غير جائز لعموم الأدلة وتحريم الربا على المسلم وعلى سواه ولأنه لا يجوز للمسلم في دار الحرب إلا ما يجوز له في دار الإسلام) وقال الإمام الأوزاعي وأيده الإمام الشافعي: (الربا عليه ـ أي على المسلم ـ حرام في أرض الحرب وغيرها لأن رسول الله ﷺ قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك...)[1].

ومما لا ريب فيه أن هذه المسألة تأخذ أبعاداً عملية ذات أهمية بالغة في حياة المسلمين، جاليات وأقليات، خاصة بعد تعقد الظروف الحياتية وتستلزم بحثاً معمقاً. ولا يقبل رد أقوال أبي حنيفة لمعارضة الآخرين له. كما لا تُقبل رخصة دون التعمق في آثارها العديدة على الشخصية الإسلامية والتزاميتها ومدى مصداقيتها مع المبادىء التي آمنت بها.

ويستدعي هذا بلا ريب إيجاد لجنة شرعية تتفرع عن المجلس الأعلى للجاليات والأقليات الإسلامية تدرس هذه المسألة وسواها من المسائل ذات العلاقة المباشرة بالوضع المتميز للمسلمين المقيمين بين أكثرية غير إسلامية.

ولا بد هنا من طرح التصورات التالية:

- مدى تطابق وصف دار الحرب على الدول غير الإسلامية
- مدى تطابق الأحكام الشرعية أو اختلافها على المقيمين في تلك الدول.
- الرخص المقبولة شرعاً للمسلم المغترب.
- الظروف الموضوعية التي يعيشها المسلمون في بلاد الإغتراب ومدى تأثيرها على الالتزام الإسلامي الشامل.
- نطاق الحلال والحرام في المعاملات المالية والاجتماعية والأحوال الشخصية لمسلمي الأقليات والجاليات.
- ضوابط تكوين الشخصية الإسلامية لأبناء الجاليات والأقليات وأصولها وأساليبها.

---

(١) كتاب الأم للشافعي الجزء السابع ص ٣٣٦.

- أو بكلمة شاملة وضع الإطار العام كميزان للعلاقات الواجبة أو الممكنة التي تتعايشها الأقليات والجاليات المسلمة على ضوء الإسلام إنطلاقاً من أحكام الواقع المعاش. وهو ما يمكن أن نطلق عليه عبارة «الأمن الإغترابي» أي الخطوط الحمراء التي لا يجوز أن يتجاوزها المهاجرون والجاليات والأقليات تحت أي تأثير والتي يتعين على المسلمين حتى في بلاد المسلمين أن تتضافر جهودهم لحماية ذلك الأمن المهدد لإخوانهم المغتربين ـ ما وسعهم ذلك ـ.

التحديات المرفوعة في وجه الأقليات والجاليات الإسلامية:

تختلف التحديات التي رفعها مجتمع الأكثريات غير الإسلامية من بلد إلى آخر تبعاً لظروف كل دولة وفي بعدها أو قربها من الأصالة الديمقراطية إن صح التعبير.

فمما لا ريب فيه أن الأقليات والجاليات في البلدان الأكثر ديمقراطية يتمتعون بنصيب من الحرية وتتاح لهم فرص تحسين أوضاعهم. فبإمكان هؤلاء، فيما لو انتظمت أحوالهم وتجمعاتهم ووجد لهم حدود من الدعم والتأييد ووفرت لهم طاقات علمية وتنظيمية وريادية واقتصادية ودعوية أن يتجاوزوا معظم التحديات ويطوعوها لمصالح الجالية أو الأقلية الإسلامية، ثم ينطلقون منها إلى درجات أعلى في اختراق الأكثرية بالدعوة إلى الله ودفع المجتمع إلى احترام التوجهات الإسلامية.

أما الجاليات والأقليات في بلدان الحكم الاستبدادي، كبعض البلدان الأفريقية أو بلدان الأنظمة الفكرية الموجهة كالبلاد السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية[1] والصين وسواها فهؤلاء تتميز أحوالهم عن أقليات ما يسمى بالعالم الحر أو الديمقراطي.

غير أن قواسم مشتركة تجمع بين الفريقين فالتحديات هي إياها وهي تلك التي تهدد ما أسميناه ـ بالأمن الإغترابي ـ أو أمن الأقليات والجاليات وهو

---

(١) قبل انحلال الاتحاد السوفياتي والتطورات الهائلة التي حدثت في أوروبا الشرقية!!

ما يربط أو يتعلق بالعوامل التي تحفظ على المسلم شخصيته وعلى الوجود الإسلامي تميزه وقدرته على التأصل والنماء. . .

وإذا أردنا أن نذكر مشكلات الجاليات والأقليات التي تشكل القاسم المشترك بين من يعيش في ظل العالم الحر أو من يعيش في منطقة الحكم الاستبدادي والفكري الموجه والضاغط يمكن أن نستقرىء المشكلات التالية:

- التحديات أو المشكلات المتعلقة بحرية ممارسة الشعائر الدينية.
- التحديات أو المشكلات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية.
- التحديات أو المشكلات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية.
- التحديات أو المشكلات المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية.
- التحديات أو المشكلات المتعلقة باللغة العربية واللغات القومية أو التعليم عموماً.
- التحديات أو المشكلات الناشئة عن التبشير والأحزاب الأخرى.
- التحديات أو المشكلات الأخلاقية والإعلامية.
- التحديات أو المشكلات القانونية الدستورية.
- التحديات السياسية أو المشكلات والقضايا العامة.

ولنبدأ ببعض التفصيل:

أولاً: المشكلات التي تواجه ممارسة العبادة:

تنقسم هذه المشكلات إلى عدة جوانب فمنها ما يتعلق بعدم وجود مسجد أو مصلى وفي حال وجوده تظهر مشكلة توفر العالم أو الموجه، وفي حال توفر «الشيخ» قد لا يكون على المستوى المطلوب أو قد يتخذ في تحركه أسلوب ملاينة السلطان أو يمالىء فريقاً من المسلمين في بلد الاغتراب ضد آخرين منهم وقد يكون لهذه المواقف التصادمية أسباب منها مشكلات العالم الإسلامي المعاصرة.

وسواء وجد المسجد أو المصلى أو العالم أو الشيخ أم فقد هؤلاء فإن طبيعة الأنظمة العامة في دوام العمل الوظيفي أو المهني قد تحول دون تمكين

المسلمين من تأدية الصلوات في وقتها أو قد تضطرهم على التغيب عن الجمعة والجماعة.

وبقدر تحسس الأقليات أو الجاليات بأهمية المسجد وتأثيره على حياتهم ومسارها الإسلامي يرفعون عن أنفسهم الإثم فيعملون لإنشاء المسجد الذي غدا في أكثر الدول مركزاً إسلامياً تلحق به قاعة للمحاضرات وبيت للإمام ومكتبة، وضمن التوجه الهندسي لبعض البلدان يلحق بالمسجد أيضاً موقف للسيارات وقاعة للاجتماعات.

ولا ريب أن مثل هذه المراكز مكلفة أرضاً وبناء خاصة إذا ما كان المكان في وسط سكاني.

ويعجز عن تلك الكلفة، بوجه عام، مسلمو تلك البلدان. وهنا تنشأ المشكلة، فتتراوح بين الإصرار على الإنشاء والإتصال بالعالم الإسلامي لتغطية معظم التكاليف وبين الإبقاء على وضع مترد لا يليق بجالية أو أقلية.

ومن جهة أخرى يعاني المسلمون في أقطار الإتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الشيوعية (قبل انفراطها) من نقص مساجدهم أو تهدمها أو تحويلها بقرار السلطة إلى متاحف أو نواد أو قاعات اجتماعية أو حزبية أو إبقائها خربة دون إصلاح أو تطوير أو استعمال. . . وبحكم هذه الإجراءات فمن الطبيعي أن لا تكون هناك مراكز جديدة أو مساجد أو مبان للصلاة.

ولا ريب أن هذا يؤثر سلباً على إمكان تأدية الأقليات المسلمة للعبادة، علاوة على ما يخشونه من مراقبة المخابرات وإخضاعهم للتحقيق والضغوطات.

وفي الحكم العسكري مثل الحبشة - إثيوبيا - فقد تمكن الحكم الاستبدادي في عهد هيلا سيلاسي من إغلاق عدد من المساجد في عدة مناطق ومنع الصلاة فيها كما منع بعض مظاهر الصلاة في عدد من المناطق الأخرى.

هذا في الصلاة.

أما في العبادات الأخرى فهي لا تقل محاربة عن الأولى فالصيام وإن يكن امتناعاً عن الطعام والشراب من الفجر حتى المغيب، إلا أن مسألة الدوام

والعمل المهني غير الحر، يلحق الإرهاق بالصائمين ولا تطرأ عليه تعديلات، مع أن الأمر يتعلق بعبادة تفترض ترتيباً خاصاً بأوقات الطعام والعمل، وهذا في البلاد الديمقراطية، أما في البلاد الأخرى، فقد يكون من الصعب أساساً إعلان المسلم عن نفسه أنه صائم فكيف بمراعاة الدوام؟...

والحج أمر ثالث فهو يخضع لموافقات عديدة في عالم المعسكر الشيوعي والدول الاستبدادية ويجعل المسلمين محرومين من هذه الفريضة إذ أنها تحتاج كما هو معلوم إلى إعلان وانتقال وسفر، فهيلا سيلاسي حرّم الحج على المسلمين وبعد ثورة الجيش عليه منحت السلطات الأثيوبية المسلمين ثلاثمائة رخصة حج فقط وعلى الملايين الأخرى الإنتظار الطويل، أما في الإتحاد السوفياتي والبلدان المعروفة بالكتلة الشيوعية فبعد المنع جاءت الإباحة بالقطارة لتحسين الأوضاع الإسلامية هناك وفق مصالح السوفييت المستجدة مع عدد من دول العالم الإسلامي.

أما التعبد بتلاوة القرآن وتعليمه فهو صعب المنال بالنسبة لمجموع السكان المسلمين وإن تكن تسمح به حالياً دول الأقليات في الإتحاد السوفياتي والدول الاستبدادية الأخرى ويتبع هذا الأمر توافر العلماء وتعلم العربية وجوداً وعدماً... سواء في العالم الشيوعي أو عالم الدول الديمقراطية والأفريقية... وهو بوجه عام ضعيف ولا يفي بالغرض ولا بالواجب الإسلامي العام.

ثانياً: التحديات أو المشكلات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية:

عرضنا من قبل جانباً من مشكلة الأحوال الشخصية في المغتربات لدى الجاليات والأقليات الإسلامية وهو الجانب الخاضع لتنازع القوانين ضمن معالجة آثار زواج عقد في خارج وطن الضيافة أو الإقامة في دولة الاغتراب حيث الجالية أو الأقلية الإسلامية. غير أن لقضية الأحوال الشخصية جوانب أخرى لا تقل عن الأولى خطراً.

أولاها: إضعاف السلطة الأبوية وإسقاط القوامة في العائلة ومنع أي سلطة للزوج على زوجه أو على أولاده.

وثانيها: وجوب إجراء الزواج مدنياً كي يجري تسجيله أصولاً وإن سبقه أو لحقه العقد الديني.

ثالثها: إسقاط المانع الديني لزواج المسلمة من غير مسلم [1].

ورابعها: قدرة المرأة على طلاق زوجها من دون إرادته وعدم قدرة الزوج على الطلاق إلا بإرادة المحكمة. مع ما يستتبع ذلك من آثار في مال الزوجين والمشاركة والمقاسمة عند الطلاق وعدم التقيد بعدد الطلقات والأصول المعروفة في ذلك شرعاً.

خامسها: منع تعدد الزوجات وإن كان له ضرورات شرعية.

سادسها: عدم الاعتراف بموانع الزواج إلا وفقاً للقانون المدني وهو ما يختلف في بعض جوانبه مع الشريعة الإسلامية.

سابعها: توزيع الإرث وفقاً للقانون المدني المخالف للشريعة الإسلامية.

هذه وسواها من الأمور التي تجعل الأقلية الإسلامية عرضة للتبدل التدريجي والتغيّر في أحوالها الشخصية. فتغدو العائلة المسلمة كسائر عائلات المجتمع وتعجز عن فرض بعض اعتباراتها الخاصة، إلا عبر طريق العامل الأخلاقي الداخلي - ما بقي - فالسلطة الأبوية والقوامية تبقيان متوفرتين طالما كان العنصر الأخلاقي الذاتي سائداً في العائلة... غير أن عوامل أخرى تتدخل لتحد من السلطة الأبوية بما منحه القانون للمدارس مثلاً أو للشرطة، فإن علم المدرس أو المدير أو الشرطي بأن الأب عاقب ابنه بأن ضربه لذنب اقترفه أو هدده بالضرب

---

(١) هناك تقرير بعدد الجزائريات المسلمات المتزوجات من غير مسلمين في فرنسا وحدها يقول بأن عددهن يتجاوز الخمسة آلاف مسلمة!! انظر الأقليات المسلمة في العالم ص ١٠٢.

فبكى الولد، فبإمكان المدرسة كما الشرطي، التدخل واستدعاء الأب وربما إيداعه السجن... كما أن هذه المعلومات تذاع في التلفزة حيث يجري إعلام الأبناء والزوجات بحدود سلطات الأب والزوج وتطلعهم على إمكان الاتصال بأقرب مخفر للشرطة لمعاقبة الأب المعاقب... وهكذا يشعر الأب أن سلطاته في التوجيه في بلد الاغتراب تلاشت أو كادت كما أن سلطاته على زوجته غدت هشة متداعية مما يعني أن أسرة المسلم في تلك الديار، تغدو كبيت العنكبوت [1].

وقد سمعت عندما كنت في أوستراليا، بكثير من أخبار الأسر هناك وبالشكوى التي يطلقها المهاجرون وتخوفهم من خسران أولادهم. وكثيراً ما يقف الأب مكتوف اليدين أمام انحراف أولاده أو زوجته. والكارثة الكبرى عندما يتأقلم الأب مع هذه البيئة ويشعر أن عبء التوجيه قد سقط عنه بفعل القوانين والأنظمة.

ولا ريب أن مثل هذه التدابير وإن تكن، في نظر القوانين الوضعية أو الغربية، مهمة للمحافظة على تنمية الأولاد على أجواء الحرية إلا أن مخاطرها تتجاوز الحرية إلى فرط عقد الأسرة واعتبار الفرد الحلقة الأساسية في المجتمع.

من جهة أخرى فإن المرأة إذ تتمتع بحرية كبيرة تجعل الزوج مكبل اليدين أيضاً إزاء تصرفات زوجته مما يضطره إلى أحد الاحتمالين: طلب الطلاق مع ما يستتبع ذلك من أمور وآثار أو السكوت عن تصرفات الزوجة وانحرافاتها الشرعية، تلك التصرفات أو الانحرافات التي لا تعتبر في نظر القانون إلا تعبيراً عن حرية مباحة لا يملك الزوج لها رفضاً... والمشكلة هنا أيضاً أن يتأقلم الزوج أو الزوجة في أجواء البيئة القانونية مما يجعل حياة الأسرة المسلمة في خطر كبير.

(1) ولا يعني هنا أن للأب في الإسلام حقوقاً متعسفة أو أن الإسلام يبيح للأب القسوة أو للزوج الاستبداد بأسرته وبزوجته. فحقوق الأب والزوج كما واجباته متعادلة مع حقوق الزوجة والأبناء بصورة منتظمة، ويرجع في ذلك إلى الكتب التي تبحث في هذا الإطار.

أما الأولاد فإذا ما كبروا وبلغوا فلا سلطان لأحد عليهم في الإقامة والمبيت والدراسة والعمل فهم أحرار في تصرفاتهم ولا سلطان للأب عليهم ولا واجبات عليهم تجاهه.

يبقى عنصر الأخلاق وهو الضابط الوحيد الذي يمكن أن يضبط الأسرة ويوجهها. وهو عنصر يتطلب زرعه وتأصيله مجهودات ضخمة ضمن أجواء عائلية مريحة قد يوفق رب العائلة في التأصيل وقد يفشل[1].

ثالثاً: التحديات أو المشكلات المتعلقة باللغة العربية وبالتعليم عموماً:

العربية لغة القرآن فهي اللغة الإسلامية ـ الأم التي ينبغي على المسلمين عرباً وعجماً تعلمها حتى يتمكنوا من العبادة المثلى...

وبقطع النظر عن أن أعداداً ضخمة من المسلمين غير العرب في العالم الإسلامي لا يحسنون العربية، كما أن مدارسهم لا تعلمهم العربية، حتى كلغة ثانية، بعد اللغة القومية الأولى، فإن الأقليات يشعرون بإرباك كبير في هذا الصدد، يتجاوز إرباك المسلمين في الدول الإسلامية غير العربية، فالأقليات تعيش حالة أشبه بعزلة... فالتحديات المتنوعة تحاصرها من كل جانب، وهي تجالد في مقاومة مستمرة حفاظاً على الوجود ومنعاً من ذوبان الشخصية في عالم الأكثرية الذي تعيش فيه فكيف وأنى يتسنى للأقلية تعلم العربية وتعليمها للناشئة؟ وبعض الأقليات تفتقد العالم أو الشيخ أو ما يعرف برجل الدين، ليلقنها مبادىء دينها فكيف بالعربية؟... وعلى افتراض وجود بعض النفر يلمون بالعربية، فإن إلزام الأطفال بتلقنها، أمر في غاية الصعوبة. ففي بعض الأقليات

(1) في دول الكتلة الشيوعية ـ عملت لفترة من الزمن السلطة الرسمية هناك ـ كما حصل في بلغاريا ـ على إجبار المسلمين البلغار على تغيير أسمائهم الإسلامية ومنع تسجيل أسماء الأولاد بأسماء يستدل منها الهوية الإسلامية وأجبروهم بقوة السلاح على اتخاذ مثل هذا التبديل وذلك ضمن محاولة لطمس كل المعالم الشخصية للوجود الإسلامي. وبعد سقوط الحكم الشيوعي في بلغاريا عام ٩٠ أجيز للمسلمين البلغار الاحتفاظ بأسمائهم الإسلامية.

كالأقلية الإسلامية في الاتحاد السوفياتي، تُحاصر في لغاتها القومية، في محاولة لطمسها تمهيداً لطمس الشخصية المتميزة عن القومية الروسية فكيف بالعربية؟... وبعض الأقليات تعيش أساساً في جهل أو تجهيل ضمن سياسة الدولة وظروف حياتهم الزراعية والريفية، كأكثر مسلمي الكتلة الشيوعية والصين. وهم غير ملمين بلغاتهم القومية فكيف بالعربية؟. وبعض الأقليات كالجاليات الجديدة في أوستراليا وأوروبا وأميركا وبعض الدول الأفريقية، وأن يكونوا غير ممنوعين من استعمال العربية وتعلمها، إلا أن الظروف الحياتية الضاغطة وانعدام التوجيه والتخطيط العام بشأن الجاليات والأقليات في العالم يجعل من العربية لساناً ثقيلاً على الناشئة. ففي أوستراليا مثلاً نجد أبناء المسلمين العرب الذين وفدوا إلى أوستراليا وهم أطفال أو خلقوا فيها نجدهم يعانون صعوبات في النطق بالعربية مع محاولة خجولة من أبائهم لتعليمهم إياها ولتدريسهم لها. وبالرغم من محاولات خجولة أيضاً في إيجاد مدارس السبت والأحد الأهلية لتعليم الأطفال العربية ومبادىء الدين فإن الأجواء العامة في البلد تشد الطفل إلى ترك العربية أو الإنسلاخ عنها واللوذ بالإنكليزية... فمدارسهم تعلمهم الإنكليزية وكذلك المذياع. حتى الوالدان قد يتكلمان الإنكليزية الأمر الذي يؤدي، وسط حركة الحياة، إلى ضياع اللسان العربي في الطفولة الجديدة الأمر الذي يجعل من الأجيال القادمة أكثر انسلاخاً من شخصيتهم القومية والدينية وأكثر التصاقاً بالمجتمع الجديد الذي يحملون جنسيته وهويته ويتكلمون لغته ويأكلون من خيراته.

وقد التقيت بأفراد من الجيل الثاني في الجالية اللبنانية التي استوطنت أوستراليا منذ بداية الخمسينات من هذا القرن فوجدت أن العربية عندهم ألفاظ مبهمة يكاد أحدهم يتمكن من لفظ بعض العبارات أو يردد (السلام عليكم) أو (بسم الله الرحمن الرحيم) ومن المؤسف أنهم إلى جانب غلبة الإنكليزية على لسانهم فقد غلبتهم أيضاً في ثقافتهم. فلا يعرفون عن الإسلام إلا قبسات متواضعة، ومن تاريخه إلا لمحات من الصراع السياسي الذي عم العالم الإسلامي. ولا ريب أن أبناء الجيل الثالث بعد الجيل الثاني إذا ما استمرت الأمور على هذا المنوال، سيكونون بلا ريب أوستراليين لا يعرفون شيئاً عن العربية

والإسلام، كشأن بعض الأفغانيين المسلمين الذين وفدوا إلى أوستراليا منذ نيف ومائة عام ليصبحوا اليوم خبراً من الماضي كما سنبين...

في المقابل نجد أن أقليات أخرى أقل أهمية وشأناً من العرب يحافظون على وجودهم ولغاتهم ضمن توجيه أعلى وتعاون وثيق بين مراكز ثقافية نوعية وبين تلك الجاليات. فمثلاً الجالية اليونانية في أوستراليا تراهم أشد الناس حرصاً على تعليم أبنائهم اليونانية وبطريقة تؤكد الشخصية وتحفظها فنجد الأباء لا يتكلمون في البيوت إلا باللغة القومية. ثم يوم العطلة يتجولون مع أولادهم بين المحلات والمؤسسات التي أصحابها من اليونان فيستقبل هؤلاء الأولاد مع والديهم ويتكلمون معهم اليونانية ويترك الآباء لأولادهم فرصة الشراء والاختيار والمحاسبة التي تتم جميع أعمالها في نطاق المحادثة باليونانية. فلا تكاد تجد يونانياً، وإن كان في الجيل الثالث أو الرابع من الهجرة، إلا ويتكلم اليونانية ويكتبها. مثل هؤلاء الأرمن الذين عايشناهم في لبنان منذ أوائل هذا القرن، فهم وإن كانوا أقلية في وسط عربي إلا أن أجيالهم جميعها تتكلم الأرمنية وتكتبها، كما أن أكثر الجيل الثالث منهم يتكلمون العربية بطلاقة بينما أكثر الجيل الثاني يتكلمونها بلحن ظاهر...

وقد لمست وعايشت صراعاً عنيفاً بين الذوبان والمحافظة على اللسان العربي في أفراد الجالية العربية عموماً واللبنانية على وجه الخصوص، وهم غالبية المسلمين في أوستراليا، وتحديداً في سدني ومالبورن. وقد جلتُ على مدارس السبت أو السبت والأحد وهي مدارس أقامتها جمعيات محلية في المدارس الأوسترالية الرسمية حيث يسمحون للجمعيات التي تتقدم بطلب، الإفادة في أيام العطلة لتدريس العربية والدين الإسلامي للطلاب العرب أو أبناء المسلمين الذين يقبلون بالدراسة بواسطة هذه الجمعيات وقد يكون مراكز هذا التدريس في القاعات الملحقة بالمسجد كما هو شأن جامع مالبورن أو في مراكز الجمعيات نفسها إن كانت تتسع لذلك. وقد وجدت في بعض المدارس مئات الطلبة كما وجدت في مالبورن مدرسة فيها أطفال عرب وآخرون من اليوغسلاف المسلمين يتعلمون العربية والدين جنباً إلى جنب... وأساتذة هذه المدارس هم من المهاجرين العرب الذين يلمون

ببعض العربية أو ببعض أحكام الدين الإسلامي. ويشعر العربي مهما ضؤلت ثقافته أن عليه واجباً أمام أطفال الجيل الجديد من الجالية، المتواجدين في أوستراليا كما يشعر الآباء الأشد قدماً من الآخرين بعبء الأمانة الملقاة على كواهلهم وهم يرون أبناءهم وقد تفلتوا من العربية.

ولا شك أن وجود مدارس يمكن أن تعلم العربية منهاجاً متكاملاً وإن كلغة ثانية بين الأقليات، أمر يساعد على معالجة المشكلة. ذلك أن وجود مثل هذه المدارس سيفرض هجرة بعض المثقفين العرب أو أساتذة التعليم وهؤلاء سيشكلون بذاتهم تطوراً في نوعية أبناء الجالية. فإذا ما رافقهم توجيه مدروس ومخطط له أمكننا أن نتجاوز بعض المخاطر والعقبات.

من هنا تأتي محاولات الجمعيات والمراكز الإسلامية في العالم غير الإسلامي إلى بناء المعاهد أو المدارس أو المساجد الإسلامية. غير أن المشكلة الكبرى التي تظل تحيط بتلك الأقليات أو الجاليات تتلخص بما يلي:

هل تسمح أنظمة البلاد التي تعيش فيها الأقلية الإسلامية ببناء مدرسة تعلم العربية كلغة أولى أو كلغة ثانية أو كلغة ثالثة؟ فإن كانت تسمح فكيف تتمكن الأقلية من تأمين البناء المناسب ضمن طاقاتها المادية التي تكون، أكثر الأحيان، دون القدرة لإنشاء مثل هذا البناء؟ ثم إن كان قد يسر لها البناء من جيوب أفرادها أو من دعم خارجي فهل تتمكن من تأمين الكوادر التعليمية الناجحة ولمختلف مراحل التعليم؟ ثم ما هو المنهاج السليم الذي يمكن أن تتبعه المدرسة سواء كانت اللغة العربية لغة التعليم الأولى أو الثانية مع ملائمة المنهاج لوضع البلاد وأوضاع الجالية؟ ثم من أين لها الكتب المدرسية التطبيقية التي تترجم قدرة العطاء للأجيال مفسحة لهم مكان الأخذ والاستيعاب دون تأفف أو تبرم؟....[1].

وبمعنى آخر وإذا ما أفسح المجال للعربية أن تكون لغة التعليم فهل يمكن لإدارة التعليم أن تتكافأ مع تقنيات التعليم في مجتمع الأكثرية؟ وأن تستخدم

---

(١) صدر مؤخراً كتب حول تعليم العربية للأبناء غير العرب في السعودية...

التكنولوجيا بصورها التعليمية المختلفة في خدمة العربية والطفل العربي في بلاد المغتربات والأكثريات غير العربية وغير الإسلامية؟!...

ولا ريب أن هذه المشكلة المتعددة الوجوه يصعب على الأقلية الإسلامية أن تعالجها بمفردها وهي مشكلة، بكل حال، فوق طاقتها وتستدعي جهوداً علمية وتقنية قد تفتقدها وتوجب تبادل الخبرات بين بلدان ذات خصائص متقاربة يمكن أن تفيد من تجارب الآخرين وهذا كله يفرض وجود مجلس أعلى لرعاية الأقليات والجاليات في العالم[1].

إن العربية عنوان شخصية المسلم، وبقدر ما تتعمق العربية في عقول المسلمين وألسنتهم يرتبطون بالإسلام. إذ أن العربية مدخل لفهم القرآن كما أنها مدخل لإبراز معالم أساسية في شخصية المسلم.

صحيح أن كثيرين من علماء المسلمين في هذا العصر لا يجيدون العربية، وصحيح أن ألوف الكتب العربية قد ترجمت إلى لغات مختلفة عالمية وقومية وقبلية وأن شعوباً إسلامية يعيشون الإسلام بجد وحمية، غير أن هذا كله لا يشكل رخصة لغير العرب أو لأبناء العرب في الجاليات بإهمال تعلم العربية. فالعربية كانت وستبقى لغة الإسلام باعتبارها لغة القرآن ومن هنا كانت العربية إحدى مقومات الحضارة الإسلامية[2].

---

(١) تمكنت الجزائر من إيجاد حل مؤقت على الصعيد الرسمي بعقدها اتفاقاً مع الحكومة الفرنسية ينص على أن توفر الجزائر المعلمين والموجهين التربويين والكتب المدرسية وتقوم الحكومة الفرنسية من جهتها بتوفير أماكن الدراسة وذلك بمعدل ثلاث ساعات أسبوعياً في ٨٤٤ مدرسة ابتدائية حسب إحصاء ١٩٨٣ يؤمها ٥٣,٠٠٠ تلميذ جزائري وقد جاء في المادة الأولى من البروتوكول (تنظم لفائدة التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الفرنسية تعليم تكميلي خاص يقوم على أساس دراسة لغتهم الوطنية ومعرفة بلادهم وحضارتهم). راجع الأقليات الإسلامية في العالم ص ١٠٢٢. وراجع أيضاً باب الوثائق الملحق بهذا الكتاب.

(٢) راجع كتابنا مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية ص ٥٥ منشورات منظمة الإسلامي العالمي للطلبة ـ ودار الإيمان.

ذاك من جهة، ومن جهة أخرى، فإن من أهم المشكلات أن أبناء الأقليات وبناتهم يتعلمون في مؤسسات تربوية غير إسلامية على أيدي معلمين غير مسلمين مما يعرضهم لخطر الذوبان في المجتمع الكبير وإضعاف الهوية الإسلامية وما يمكن الإشارة إليه هنا كون المدارس مختلطة بين البنين والبنات في مراحل دقيقة من عمر الأبناء ألا وهي مرحلة المراهقة بصفة خاصة، فضلاً عن المراحل السابقة واللاحقة. والمسألة لا تقف عند معلمي تلك المدارس وعلومها وكتبها وإدارتها فحسب، وإنما تكمن المشكلة أيضاً في جماعات الرفاق التي تلعب دوراً خطراً في التأثير على شخصية الطالب ربما يفوق في بعض الأحوال دور المعلمين أنفسهم.

كذلك، فإن غياب اللغة العربية يجعل السبل وعرة والطرق عسيرة أمام المسلم في تلك المجتمعات لكي يدرس دينه ويقرأ القرآن الكريم والأحاديث النبوية. صحيح أن هناك ترجمات، لكنها مهما أوتيت من دقة، فإن الإحاطة القويمة والوعي السليم والبصر العميق بأصول الإسلام يتأتى، بدرجة أكبر عن طريق الدراسة باللغة العربية.

ومن المسلّم به أن افتقاد الأقلية المسلمة للعدد الكافي من المعلمين والمربين وعلماء الدين الذين يمكن لهم أن يقوموا بواجب التربية الإسلامية، وتعليم اللغة العربية خاصة بالنسبة لغير الناطقين بها، يشكل مشكلة بالغة التعقيد. صحيح أن بعض البلدان الإسلامية توفد مبعوثين، إلا أن عدد هؤلاء غير كاف كما أن نوعيات بعضهم قد لا تكون بالمستوى المطلوب بسبب ما قد يتم من (وساطات) في اختيارهم خاصة إذا كانت الجهة التي يُبتعثون إليها أحد البلدان الغربية المتقدمة.

ندوة تعليم أبناء المهاجرين في باريس:

ونظراً لمشاكل تعليم أبناء الأقليات العربية في أوروبا اللغة العربية بطرق تتماشى مع ظروفهم والبيئة الأوروبية التي يعيشون فيها... فإن منظمتي

العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قامتا بعقد ندوة بمقر اليونسكو في باريس في الفترة ما بين ٢٤ - ٢٧ (كانون الثاني) يناير ١٩٨٣ والدين حول تعليم أبناء العمال العرب المهاجرين في أوروبا، ناقشت خلالها قضية تعليمهم اللغة العربية والمشاكل والعوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

وقد توصلت الندوة إلى أن مجهودات تعليم اللغة العربية للأطفال العرب في أوروبا تعاني العديد من المعوقات تتلخص فيما يلي:

أ ـ عدم التنسيق بين الجهات والمؤسسات العربية من أجل إيجاد خطة موحدة لتدريس اللغة العربية في أوروبا واستغلال جميع الإمكانيات المتاحة بشكل جماعي.

ب ـ عدم توفر مناهج وكتب لتدريس اللغة العربية تتناسب وأوضاع أبناء المهاجرين العرب في أوروبا وتستجيب لاحتياجاتهم الثقافية والمعاشية، وتتمشى مع استعداداتهم الثقافية والتربوية.

جـ ـ قلة عدد المدرسين العرب المعينين من قبل الحكومات العربية وعدم تأهيل العديد منهم تربوياً، ومعاناة بعضهم من صعوبات مالية ومعاشية.

د ـ عدم توافر الإمكانات المالية والمادية من مبان ومعدات ضرورية.

هـ ـ عدم توافر الأجهزة والإمكانات الإعلامية الكافية، الموجهة لأوساط الأسرة المهاجرة، وعدم توافر النوعية اللازمة للمهاجرين وأبنائهم بأهمية تدريس اللغة العربية ومتابعة دروس محو الأمية باللغة العربية.

و ـ صعوبة ظروف تدريس اللغة العربية لأبناء المهاجرين العرب خارج أوقات الدراسة، مما يزيد في إرهاقهم، ويحد من اهتمامهم ومن قابلية فهمهم.

ز ـ عدم توفر المناخ الاجتماعي لأبناء المهاجرين العرب لممارسة اللغة العربية خارج أوقات الدراسة، نظراً لاستعمال اللهجات، واللغات الأجنبية داخل الوسط الأسري، وصعوبة تمكنهم من قضاء العطل في البلد الأصلي.

كما أكدت مناقشات الندوة مجموعة من المسائل المبدئية والمسلمات المتعلقة بأوضاع المهاجرين وبأبنائهم يمكن ذكرها فيما يلي:

أ ـ إن تعليم اللغة العربية للمهاجرين وأبنائهم، وتوفير النشاطات الثقافية لهم مسألة ضرورية لأكثر من سبب، فهي أمر مرغوب فيه من قبل الأطراف المعنية لما توفره من حماية لهوية العمال المهاجرين وأبنائهم ودعم لشخصيتهم، والحد من اغترابهم، وبالتالي فهي تقلص من نسب الانحراف بين أبناء المهاجرين، وتنمي استعداداتهم في المشاركة وترفع من إنتاجهم، وتؤهلهم للتعايش السليم مع الأوروبيين عند توفر الشروط اللازمة لذلك.

ب ـ إن تعليم اللغة العربية، وصيانة الهوية العربية، وتعميق التصور بالانتماء الحضاري عند المهاجرين العرب وأبنائهم بشكل ناجح ومنتظم ومستمر هي مسألة مرتبطة بالضرورة بعوامل أخرى على أن تحقيقها يتطلب وجود سياسات ثقافية وتربوية وإعلامية واهتماماً كبيراً بهذه الجالية، من قبل الجهات الرسمية والأهلية العربية بالخصوص، وتوفر ضمانات مادية ومعنوية في بلد المنشأ.

جـ ـ إن تعليم اللغة العربية أمر أساسي وحيوي يجب أن يتطور بجهد ثقافي مكثف لتعميق ما يكتسبه الطفل العربي في المدرسة وإثراء محيطه الفكري والحضاري ودعم انتمائه العربي الإسلامي [1].

---

(١) المجلد الأول من الأقليات المسلمة في العالم/ إصدار الندوة العالمية ص ١٣٢.

من جهة أخرى أكدت مجلة (النور) [2] أن المنهج الألماني مثلاً يهدف إلى دمج الطفل المسلم كلية في المجتمع الغربي وأكدت «أن المنهج يقصد بخاصة أطفال المسلمين الذين ولدوا وترعرعوا هنا... بعد أن تبين أنه لم يعد بالإمكان دمج الكبار في المجتمع الأوروبي لوجود حصانة عقيدية لديه تمنع انزلاقه إلى طريقة الحياة الغربية... حتى أنه يفضل العزلة على مثل هذا الاندماج وما يترتب عليه من نتائج خطيرة. أضف إلى ذلك سهولة التحكم في صياغة وتربية الأطفال من خلال الأدوات المعدة لذلك، والمتمثلة في المدرسة والرحلات والحفلات، بل المجتمع بأسره».

«كما أن الحيز الذي يشغله الأطفال المسلمون من مساحة الجالية المسلمة كبير. ففي ألمانيا الغربية (قبل الوحدة) على سبيل المثال ذكر مصدر رسمي أن حوالي ١٦٪ من هؤلاء الأطفال قد ولدوا هنا في ألمانيا مما يعني أن أكثرهم يتجاوبون مع الضغوط التي يواجهونها من مؤثرات الغرب، وبفارق كبير عن الكبار الذين ولدوا في بلدانهم الإسلامية ثم رحلوا إلى أوروبا مع ذويهم».

«وأيضاً فإن الإحصاءات مرة أخرى تشير إلى أنه نادراً ما يصل التلاميذ المسلمون في دراستهم إلى مرحلة الثانوية العامة... ومن ثم فإنهم لا يلتحقون بالجامعة إلا الذين درسوا في بلادهم وأتوا لاستكمال دراستهم... وهذا يعني عدم إمكانية وصول الناشئة المسلمين إلى مستويات علمية متفوقة... ومن ثم سيظلون كآبائهم في الظل. وستظل الجالية المسلمة تحتل مواقعها الخلفية إلا أن ذلك يعني بالدرجة الأولى لأوروبا خروج أطفال المسلمين من حضاناتها ومصانعها التربوية في سن مبكرة... مما يستلزم

---

(١) راجع نص التقرير في نهاية هذا الكتاب.
(٢) الصادرة عن بيت التمويل الكويتي لمراسل المجلة في فرانكفورت بألمانيا.

تكثيف الجهود في الفترات الدراسية الأولى للإنتهاء من صياغة وتشكيل الطفل قبل أن يخرج من سطوتهم».

وأيضاً في «بريطانيا وبدءاً من ٢٩ سبتمبر من العام ١٩٨٨ وطبقاً للمواد ٦ و٧ من قانون إصلاح التعليم الجديد لعام ١٩٨٨ الذي تقرر في شهر يوليو من العام الفائت. أصبح تعليم الدين المسيحي إجبارياً في كل الفصول الدراسية، كما نص القانون على إلزامية ممارسة الطقوس المسيحية في التجمع الصباحي للتلاميذ... وهذا يعني أنه يتحتم الآن على أكثر من نصف مليون تلميذ مسلم في المدارس البريطانية أن يواظبوا على الحضور في التجمعات الصباحية المسيحية. كما يتحتم عليهم حضور حصص تعليم الدين المسيحي ويبقى على أولياء الأمور من المسلمين خطوات معقدة يجب أن يتخذوها إذا رغبوا في إعفاء أبنائهم من ممارسة هذه الطقوس المسيحية في الصباح أو من حضور حصص الدين المسيحي، وحتى المدارس الإسلامية الخاصة التي أقامها المسلمون لإنقاذ أطفالهم لاقت عنتاً شديداً من السلطات البريطانية.

أما في ألمانيا فقد اتخذ الأمر شكلاً آخر فقد قررت السلطات بالفعل تدريس المنهج الإسلامي للتلاميذ المسلمين، ليواجه المسلمون هناك معركة من نوع آخر.

فالدستور الألماني ينص على أن الحق في تدريس التعليم الديني في المدارس الحكومية يعود للجالية الدينية نفسها، إلا أنه قد جرى تجاهل الجالية المسلمة من قبل السلطات الألمانية. فقد شكلت هذه السلطات لجنة غالبية أعضائها من التربويين النصارى والمستشرقين وعهدت إليهم مهمة تحضير وإعداد منهج دراسي للتعليم الديني الإسلامي في المدارس الحكومية. وقد تعاونت الحكومة التركية مع هذه اللجنة من خلال مدرسيها قليلي العدد الذين أوفدتهم إلى ألمانيا والذين دعوا للمساهمة في إعداد المنهج تكريساً لحق الجالية الدستوري في إعداد المنهج. وقد رفضت الجالية المسلمة في ألمانيا هذا المنهج لأسباب عديدة أبرزها أنها لم تشارك في إعداده خلافاً للدستور الألماني وحقها الطبيعي فيه ولأنه وضع ضمن أطر تذويب الشخصية الإسلامية في الطفل

وإدماجه في المجتمع الألماني، وقد ردت الجالية المسلمة على ذلك واتبعت في ردها ثلاث طرق:

إن السلطات الألمانية لم تكتف فقط بتجاهل المراكز والمؤسسات الإسلامية عند صياغة هذا المنهج بل تجاوزت ذلك إلى تجاهل كل ما أثارته هذه المؤسسات والمراكز عندما كان هذا المنهج ما زال مشروعاً معروضاً للنقاش.

أولها: مدارس نهاية الأسبوع والتي أطلقت عليها وسائل الإعلام الغربية اسم «المدارس الفقهية» حيث يتم تدريس العربية للصغار وتحفيظهم القرآن في المراكز الإسلامية يومي السبت والأحد وهما يوما العطلة الأسبوعية في أوروبا وتشير الاستطلاعات إلى أن حوالي ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الأطفال يرتادون هذه المدارس أسبوعياً مما حدا بوسائل الإعلام الغربية إلى التحذير منها واتهامها ببث روح التعصب والتطرف في نفوس الصغار.

ويتولى أمر هذه المدارس طلاب الجامعات أو بعض الشيوخ الأتراك الذين يجيدون العربية، وفي كل الأحوال فإن لكل مدرسة - أو مركز - منهجها الخاص وإمكاناتها المادية والبشرية المحدودة.

ثانيها: مدارس أهلية خاصة أقامها بعض الأفراد أو المؤسسات لتعليم العربية والقرآن أيضاً. وغالبيتها إن لم تكن كلها للجاليات العربية. وهي تكون تابعة لسفارة دولة عربية فتدرس مناهجها، أو لأفراد تتخذ بهم طابعاً تجارياً.

ثالثها: مدارس تقوم بتدريس منهج الدول الأوروبية التي تعيش فيها بالإضافة إلى المنهج الإسلامي وهي تحت إدارة إسلامية وقد أنشئت في بريطانيا على سبيل المثال عدة مدارس من هذا النوع، وفي ألمانيا الغربية مدرسة واحدة في ميونيخ، والتي علقت السلطات الألمانية موافقتها على إنشاء مدارس إسلامية أخرى على نجاح هذه المؤسسة.

ورغم هذا الجهد العشوائي في كثير من الأحيان إلا أن عقبات كثيرة واجهته منها مادية ومنها تقنية غير أن الوعي بالحقوق التي يخولها لهم دستور

البلاد يلعب دوراً إيجابياً في هذه القضية كما أن المسلمين خارج أوروبا ممثلين في رجال الدعوة والحكومات والمؤسسات والهيئات الإسلامية عليهم دور عظيم في مد إخوانهم في أوروبا بالطاقات والإمكانات البشرية أولاً ثم المادية ليستطيعوا القيام بمهامهم.

يعلن التقرير الذي جاء بعنوان (قبل أن نفقد أطفالنا) أن البابا قد أكد للخائفين على أوروبا من نزوح كثير من المسلمين إليها أنه طالما أطفالهم في مدارسنا فلا خوف منهم ونزوحهم يصبح لصالحنا)... وهو أمر يؤكد أهمية التحدي اللغوي والتعليمي والثقافي للجاليات والأقليات المسلمة في العالم حيث الأكثريات غير مسلمة...

* * *

ما تقدم كان وجهاً عربياً للتحديات اللغوية أمام الأقليات والجاليات الإسلامية لكن هناك أيضاً وجهاً آخر في التحديات لا يقل خطراً عن الهجمة ضد اللغة العربية بين الأقليات.

فإن كان الإسلام يفضل العربية على سائر اللغات باعتبارها لغة القرآن ويندب أبناءه لتعلمها واعتمادها كلغة أساسية إلا أن انسحاب العربية من مجموع الشعوب الإسلامية غير العربية لظروف وأسباب ليس هنا مجال حصرها وذكرها جعل لغات الشعوب الإسلامية المختلفة لغات إسلامية خاصة تلك العريقة منها نعني التركية والفارسية والأوردية والمالوية وسوى ذلك من اللغات التي اتخذت الحرف العربي حرفاً لها والتي ترجم إليها أو كتب بها آلاف الكتب والمراجع العربية والإسلامية.

وبحكم وجود أقليات إسلامية في دول أخرى فإن اللغات القومية تعكس شخصية تلك الشعوب وبقدر ما تتماسك تلك الشعوب مع اللغة القومية تشعر وتدرك في خلفياتها تمسكها بالإسلام نفسه. حتى أن المخططين الذين يسعون لفصم عرى تلك الشعوب وطمس معالم حياتهم الدينية والقومية بمعنى التمايز عن مجموع الناس لا يخفون ذلك الترابط بين الشعور القومي، لغة وعادات، وبين الإسلام. ويؤكدون أنهم ساروا خطوات مهمة في محاولات القضاء على إسلام الأقليات وأنهم بالقدر الذي يحققون فيه

عزلة تلك الأقليات الإسلامية عن لغتها القومية وعاداتها الخاصة يحققون مزيداً من الانفصام الكامل بين تلك الشعوب وبين الإسلام والمسلمين خاصةً أولئك الذين يتكلمون لغات قومية هي نفسها لغات الأقليات في البلاد المعنية. ذلك أن إخفاق اللغة القومية عند الأقليات تكون لحساب اللغة التي ترغب في السيادة على تلك الشعوب. فالروسية مثلاً ينبغي، في نظر السلطات السوفياتية، أن تسود في كل أنحاء الإتحاد السوفياتي فتتوحد البلاد بلغة الروس وثقافتهم مما يعني دمج الشعوب وإذابة القوميات في بوتقة القومية العليا وهي الروسية وهو ما يسمى «ترويس» الشعوب غير الروسية. وكذلك اللغة الصينية ينبغي أن تحل محل اللغات القومية أو ما يعرف بتصيين الشعوب غير الصينية في الصين وهكذا... ذلك أن ستالين أعلن أن الأمة تتمتع بمزايا أربع هي وحدة الأرض، ووحدة الاقتصاد، وحدة اللغة، ووحدة الثقافة (١) فإن تمكنت الأكثريات من فرض لغتها على الأقليات تمكنت بفعل هذا الفرض أن تلزمهم بالثقافة الواحدة وبالتوجه الواحد. وبفعل السيطرة على الأرض وعلى الاقتصاد وكل متفرقات الحياة تكون قد حققت إنجازات مهمة على طريقة ضمان الوحدة واستمرار التوحد وخلق أمة واحدة كما يظنون.

وعلى هذا فقد تفنن الروس بابتكار الوسائل لتعميم ثقافتهم على المسلمين فوجدوا أن أفضلها في بعض الأحيان الخدمة العسكرية حيث يجري فيها تغيير العادات ما أمكن ويجبر المسلمون على أكل الخنزير وعلى الانفتاح الثقافي وبذلك تكون الخدمة العسكرية ـ في بعض الأحيان ـ عملية حاسمة في حياة المسلم إذ تحطم من أمامه جدران الثقافة التي تكوّن تباعده عن الروس[٢].

غير أن هذه المخططات تصطدم بحاجز الإصرار على اللغة القومية باعتبارها سياجاً يحمي المسلمين من الذوبان في عالم الأكثرية وهذا الحاجز يقي المدافعين عن الوجود المتميز ويفسح لهم مثلاً ممارسة لعبة (القوميات) المقرة دستورياً في الاتحاد السوفياتي.

---

(١) المسلمون في الإتحاد السوفياتي ص ١٩٩ مرجع مذكور.

(٢) المرجع السابق ص ٣١٤.

ويكشف التقرير التالي أهمية هذا الصراع بين لغة الأقلية ولغة الأكثرية الراغبة في السيطرة، ومن ثناياه تنكشف لنا أبعاد أخرى ذات أهمية بالغة في التحديات اللغوية التي تكمن للأقليات الإسلامية وأثر ذلك على مستقبلها والواجبات المرحلية الملقاة على مجلس أعلى للجاليات والأقليات. فإن صمود اللغة التركية مثلاً أمام الروسية في الإتحاد السوفياتي يعني في المحصلة النهائية عدم ذوبان المسلمين في الأمة الروسية، وعدم (تروسهم) يعني إمكانية نجاحهم في لحظة من لحظات التاريخ المستقبلي للإعلان عن أنفسهم بشكل مستقل وهو في حد ذاته كسب إسلامي مهم[1]...

يقول التقرير

«اللغات القومية، في الإتحاد السوفيتي، تتعرض إلى هجومين: داخلي وخارجي:

ويرمي الهجوم الداخلي إلى جعل اللغات القومية عصرية والقصد من ذلك تطهيرها من الكلمات غير المستعملة كالألفاظ الدينية والقديمة ومن الكلمات العامية وغير ذلك ويعني هذا بالنسبة إلى اللغة التركية تطهيرها من المصطلحات والكلمات العربية والفارسية وتذهب السلطات السوفيتية بعيداً بهذا التطهير إذ أنه لا يشمل مجموعة المصطلحات العربية والفارسية المستعملة في اللغة التركية منذ قرون فقط بل إنه يشمل الكلمات القومية المحضة أيضاً ويكمل هذه الهجمة ما يدخل على اللغات القومية من مصطلحات جديدة سياسية واقتصادية وفنية وقانونية، مأخوذة من اللغة الروسية أو من اللغات العالمية، وليست منحولة من أصول اللغة ذاتها كما كان يفعل فيما مضى. وتحتفظ هذه المصطلحات الجديدة بصورتها اللفظية كما هي الأصل وتجري في صرفها

(١) هذا ما كتبناه قبل أصوات أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي ولا ريب أن المستقبل يحمل مفاجآت أخرى ولا بد أن تنحدر الشعوب ويتلاشى الجبار السوفياتي الذي بنى هيكله على جماجم وإرادات الشعوب المقهورة!!!

وقد تحققت هذه الرؤيا تشق طريقها بما تتعرض له الاتحاد السوفياتي من استقلال دوله وفشل أسباب الترويس والشيوعية بآن واحد.

ونحوها مجرى اللغة الروسية. وتهدف السياسة المتبعة بشأن اللغات إحلال اللغة الروسية محل[1] اللغات الإسلامية لكي تباعد بين أصحاب هذه اللغات وبين الأقوام التي تربطها بها صلات قربى ولا سيما الأقوام أصحاب اللغات الأم بالنسبة إلى لغاتهم المتفرعة عنها، وبذلك يصبح من الصعب تفاهم الأقوام المسلمة الخاضعة للاتحاد السوفيتي مع الأقوام المستقلة التي تعيش فيما وراء حدود الإتحاد مثل تركيا وإيران وأفغانستان، هذه بالإضافة إلى أن (ترويس) اللغات المحلية هو وسيلة لفرض الثقافة الروسية. والطابع الروسي ظاهر، منذ الآن في نواح كثيرة بحيث يستحيل على أي شخص أن يعرف لغته القومية معرفة تامة إذا لم يكن محيطاً باللغة الروسية. وإزاء هذه الظاهرة الروسية التي تمس اللغة الدارجة أي لغة الجرائد، قام في السنوات الأخيرة بعض المثقفين من المسلمين وعملوا على تطهير لغاتهم مما أدخل عليها من ألفاظ روسية كثيرة جداً وأن القسم الأكبر من الكتاب الشبان المسلمين في الإتحاد السوفيتي يكتبون، اليوم، بلغة نقية جداً ليس عليها من الطابع الروسي إلا ما لا يذكر.

وأما (الترويس) الخارجي أي اتخاذ اللغة الروسية لغة أم أولى أو ثانية فهو وسيلة أخرى لتقريب الشعوب الإسلامية من الشعب الروسي. ولكن هذه المساعي لم تأت حتى اليوم بثمرة في الأرياف. وحيث أن الفلاحين المسلمين يعيشون في عالم منعزل فإنهم لم يكونوا يعرفون اللغة الروسية أكثر من أجدادهم على الرغم من أن الخدمة العسكرية تهيء للشاب الريفي الفرصة الأولى لتعلم اللغة الروسية. وأما في المدن فقد كان الأمر على العكس إذ أن اللغة الروسية تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية الإسلامية وهي لغة التعليم في أكثر أقسام المدارس العالية، فلا بد للشاب المسلم الذي يريد متابعة دراسته العالية من أن يكون على معرفة كافية باللغة الروسية، ولا بد للمرء من الإلمام إلماماً ممتازاً باللغة الروسية حتى يتسنى له أن يبني مستقبله وينجح في الحياة. ومع هذا فليس معنى هذا القول زوال اللغات القومية،

(١) من كتاب المسلمون، الإتحاد السوفياتي للأستاذ زيد كلكنحي وبيتسنفن مرجع مذكور ص ٣١٨ و ٣١٩.

لأن المسلمين المتطورين لا يهملون لغتهم القومية، بل إنهم يصبحون يتكلمون اللغتين على اعتبار أن الروسية لغة الأعمال والإدارة، بينما اللغات القومية، اليوم، هي اللغات الوحيدة التي تستعمل خارج العمل، وهذه الحالة تشبه ما كان عليه أهل القارة الهندية زمن الاستعمار البريطاني.

ومع أن ما تقدم يعتبر إحدى صور الصراع الحاد بين المسلمين في الإتحاد السوفياتي وبين محاولات الترويس، إلا أن انفتاح الإتحاد السوفياتي على العالم الغربي وهذا العالم وروسيا في منتصف الخمسينات من هذا القرن قد ألزم بشكل غير مباشر، السلطة السوفياتية لإبراز تساهلها وعدم تشددها على المسلمين خاصة وأن وفوداً رسمية عربية وإسلامية راحت تجوب بعض البلدان السوفياتية أو المنتمية إلى الكتلة الشيوعية بدعوة من سلطات تلك البلاد...

وقد نقل الشيخ طه الولي أحد المؤرخين المسلمين اللبنانيين المحدثين مشاهداته عن أوضاع المسلمين في الإتحاد السوفياتي في زيارة قام بها بناء لدعوة مكتب العلاقات الخارجية للمنظمات الإسلامية بالإتحاد السوفياتي بمناسبة مرور عشر سنوات على إصدار مجلة (المسلمون في الشرق السوفياتي) عام ١٩٧٩ وهي المجلة التي تصدرها الإدارة الدينية في طشقند وقد أبرز ـ الشيخ طه ـ بعض المعالم التعليمية لمعاهد التعليم الديني معتبراً (أن أبواب التعليم الديني مشرعة) خاصة بعد أن أشرفت الإدارة الدينية في طشقند على أكبر مؤسسة تعليمية إسلامية في بلاد الإتحاد السوفياتي وهي مدرسة (الإمام البخاري) وقد أنشئت هذه المدرسة (تلبية لحاجات المسلمين المتزايدة في مجالات العمل الديني فافتتحت في مدينة طشقند التاريخية ١٩٧٠ المدرسة الدينية العليا وقد أطلق عليها رسمياً اسم مدرسة الإمام البخاري تيمناً بمقام هذا الإمام...) وهذا المعهد يتطور يوماً بعد يوم، من حسن إلى الأحسن، من حيث البناء والمناهج التعليمية ومستوى الأساتذة الذين يدرسون، ويشتمل منهاج الدراسة في هذا المعهد على العلوم الدينية، كالفقه والتفسير وعلم الحديث والعقائد والتوحيد واللغة العربية والتاريخ الإسلامي والاقتصاد السياسي والفلسفة الشرقية واللغات الأجنبية الروسية والإنكليزية

والفارسية... وفي ١٩٧٨ أنشىء في هذا المعهد قسمان: قسم للصحافة الدينية وقسم للتاريخ الفيلولوجي. وذكر الشيخ طه الولي نبذة عن واقع مدرسة ميرعرب التاريخية فيقول: (يرجع تاريخها إلى أكثر من أربعة قرون وخلال هذه المدة أقفرت أكثر من مرة وتصدع بنيانها إلا أنها أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية وإلى الآن معهداً دينياً إسلامياً ويؤمها الطلاب الذين يطمحون بالوظائف الدينية على أنه يشترط في الراغبين بدخولها أن يكونوا قد أنهوا تعليمهم الثانوي وأن يحصلوا على تزكية من جانب المنظمة الإسلامية في المنطقة التي يعيشون فيها. ومدة الدراسة فيها سبعة أعوام ويشتمل منهاجها التعليمي على مادة اللغة العربية وآدابها وعلى تفسير القرآن الكريم وقراءته وفقا لقواعد الترتيل والتجويد كما تدرس فيها علوم الحديث وتاريخ الإسلام واللغة الأوزبكية والأدب الأوزبكي والتاريخ العام والجغرافية وعلم الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية واللغة الروسية فيها مادة أساسية. ومدرسة ميرعرب تعتبر نموذجية من حيث البناء، يتعلم فيها الآن عشرات من الشبان الذين كرسوا أنفسهم للعلوم الدينية...) [1].

وقد نقل الشيخ طه في كتابه صفحات من تاريخ الإسلام والمسلمين في بلاد السوفيات عن المستشرق الروسي الأستاذ فنكوف من مقال نشره عن (الله والأدب والتاريخ والجغرافيا) قوله: عدد العرب في أوزبكستان سنة ١٩٢٤ م ٤٥,٤٤٦ ... كانوا في بخارى ١٢,٣٥٥ وقد بلغ عدد الذين يتكلمون اللغة العربية من عرب ما وراء النهر سنة ١٩٣٨ م ١٧٥٠ [2] كما ذكر أن المتحف

---

(١) (٢) من الصفحات ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ من الكتاب المشار إليه «صفحات من تاريخ الإسلام في بلاد السوفيات للشيخ طه الولي». بينما نشرت جريدة الأهرام المصرية تاريخ ١٩٤٧/٤/٢٨ أن مدرسة مير عرب التي أعيد فتحها ١٩٥٢ خرَّجت مائة طالب وأن مستوى التعليم في هذه المدرسة ليس رفيعاً فالمدرسة لا تخرج فقهاء كالقضاة والمفتين ولا علماء بل قراء قرآن وخطباء مساجد ومؤذنين. ويعقب الأستاذان كلكنجي وبينيفيس في كتابهما المسلمون في الإتحاد السوفياتي على قول الأهرام (وتأثير المدارس الإسلامية معدوم وهذا يؤدي إلى قحط العالمين بالعربية وهي اللغة الدينية التي لا بد منها لمعرفة الدين الإسلامي) ص ٢٧٢ ويبدو أن هذا الأمر تعدل قليلاً بعد عام ١٩٧٠.

الآسيوي التاسع للمجمع العلمي للإتحاد السوفياتي يضم عشرة ملايين كتاب وبلغ عدد المجلدات المخطوطة ٨٠ ألف وهي باللغات العربية والفارسية والتركية والترية والأفغانية... منها خمسة آلاف مخطوطة عربية... كما أن في مكتبات أخرى في لينغراد تضم ألف مخطوطة باللغة العربية إلى جانب عشرات الآلاف من المخطوطات العربية المنتشرة في متاحف ومكتبات الإتحاد السوفياتي.

وانعقد في طشقند عام ١٩٨٩ المؤتمر الرابع لمسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان فانتخب سماحة المفتي محمد صادق ماما يوبوبوف رئيساً للادارة الدينية لمسلمي هذه الأقاليم وقد أكمل علومه في معهد ميرعرب في بخارى ثم تابع تحصيله العالي في الجامعة الإسلامية في ليبيا، وكان يعمل في قسم العلاقات الخارجية في الإدارة الدينية لآسيا الوسطى وانتخب نائباً لعميد المعهد الإسلامي العالي هناك قبل انتخابه مفتياً عاماً. وقد أجرت وكالة نوفوستي [(١)] مع سماحة المفتي لقاء تحدث فيه عن العلاقة بين المسلمين والبيروستريكا، وعن المهام المستقبلية والأنشطة التي يترتب على المسلمين مواجهتها.

وقال: لقد عزمنا بالدرجة الأولى على استثمار كل ما هو جديد، مما وفرته البيروستريكا الجارية في بلدنا، وما وفرته العودة إلى المبادىء اللينينية [(٢)] بشأن العلاقة بين الدولة والدين، وتوظيفه في خدمة المسلمين. وهذا يتعلق قبل كل شيء بتلبية احتياجات المسلمين الدينية والروحية. وتم في الفترة الأخيرة افتتاح عشرات المساجد الجديدة في جمهوريات منطقتنا.

«وهذه العملية - في اعتقادنا - ستستمر. كما يجب تحضير عدد أكبر من

---

(١) نشرت خبر الوكالة جريدة اللواء البيروتية بتاريخ ٢٠/١/١٩٩٠.

(٢) يبدو من النص أنه محاولة للإفادة من تناقضات الوضع العام في الاتحاد السوفياتي قبيل انهياره!!

رجال الدين، وترميم المساجد القديمة، والمحافظة عليها في الوضع المطلوب. وخططنا لرفع مستوى المعارف وتأهيل أئمة المساجد ومساعدتهم في إعداد خطب الجمعة والمواعظ الأخرى. ويجب عمل الكثير من مجال إصدار المطبوعات. إذ يعاني رجال الدين الآن حاجة ماسة إلى كتب الفقه. وفي نيتنا إعادة طباعة المصحف الشريف في المستقبل القريب. كما نأمل في أن نحصل على عدد من نسخ القرآن الكريم من إخواننا المسلمين الأجانب كهدية.

وقال: وفي نيتنا أيضاً تحسين محتوى مجلة «المسلمون في الشرق السوفياتي» ورفع مستوى المواد التي تنشر فيها، وتوسيع مجال إعلام المسلمين. كما نود التحدث بصورة أوسع عن الحياة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان. هذا وبدأنا بالتحضير لنشر عدد من الكتب الدينية التي سيشكل إصدارها حدثاً هاماً في الحياة الدينية، وعملاً جليلاً في ميدان التربية.

«وهناك اليوم قرار حول إنشاء بنايات جديدة للمؤسسات التعليمية الدينية في بخارى وطشقند، وحول زيادة عدد الدارسين فيها. وكل هذا سيعطي، بالتوافق مع رفع مستوى التعليم، نتائج ملموسة في مجال إعداد رجال الدين».

وأضاف: ويجب القيام بنشاطات اجتماعية كبيرة بين السكان المسلمين إذ يشغل اليوم بال المواطنين، بغض النظر عن الدين الذي يعتنقونه، والعديد من القضايا الملحة وبينها العلاقات بين القوميات، وحماية البيئة، ورفع مستوى رفاهية الشعب، وتحسين ظروف حياة النساء ورعاية الأطفال الأيتام. وقررنا المشاركة بشكل واسع في كافة الفاعليات الخيرية. وأن الإدارة الدينية - على سبيل المثال - تشارك في صندوق الطفل منذ تأسيسه وتقدم له المساعدات المادية التي تتوفر لديها. كما تتبرع مساجدنا بالأموال لدور الأيتام وتقدم لها مختلف التجهيزات. فالرحمة والعطف إزاء الصغار هما من مبادىء ديننا.

وأكد سماحة المفتي أن العلاقة الدينية بين الدولة والمؤسسات أخذت تتعرض لتغيرات جذرية. ولا يمكننا عدم الإشارة هنا إلى العمل الكبير الذي أنجزته المؤسسات السوفياتية في هذا المجال. إذ تم خلال فترة قصيرة ترميم

بناية مدرسة براك خانة وبناية مسجد «تلة شيخ» وتنظيف الساحات المتاخمة كما جرى ضبط النظام العام إبان فترة انعقاد المؤتمر.

وأشار إلى أنه «كانت حدثاً هاماً وكبيراً إعادة مصحف الخليفة عثمان والذي يرجع عهده إلى القرن السابع والذي كان محفوظاً في متحف أي بك لتاريخ شعوب أوزبكستان، إلى المسلمين وهذا الإجراء لم يسر مسلمي الإتحاد السوفياتي فحسب، بل والمسلمين في أنحاء العالم كافة لأن هذا المصحف من القرآن الكريم كتب بأمر الخليفة عثمان بن عفان أحد صحابة خاتم الرسل والأنبياء محمد بن عبدالله وأن كافة نسخ المصحف الشريف الموجودة في العالم مستنسخة من هذا الأثر العظيم.

«وأن إعادة مصحف الخليفة عثمان هي إثبات ساطع لتحسين العلاقات بين الدولة والمؤسسات الدينية. وشاع هذا الحدث كخبر في كافة أنحاء العالم، وإننا الآن نستلم الرسائل من المسلمين في مختلف بلدان العالم والتي يعربون فيها عن رغبتهم في القدوم إلى هنا لمجرد لمس هذا الأثر الإسلامي العظيم والتبرك به».

«هذا وقررت حكومة أوزبكستان أيضاً تسليم هذه الإدارة عدداً من البنايات الدينية، بينها ضريح أبو عيسى الترمذي في منطقة شيرأباد، ومجموعة ضريح ومسجد بهاء الدين في منطقة كاغان ومسجد قلعان في بخارى ومسجد الجامع في سمرقند،وفي الحقيقة لا يمكن المغالاة فيها ولها صداها الملموس لدى كل مسلم. وهذا يكسبنا زخماً جديداً في مساعينا من أجل ازدهار البلد، ومن أجل الخير والرحمة والسعادة لكل فرد من أفراد المجتمع.

ولا ريب أن الإشارات الجديدة التي تطالعنا بها الإدارات الدينية والاهتمام باللغات المحلية واللغة العربية في معاهد محددة رغم قلتها وضعفها، قد تشكل على المدى البعيد تحولاً لصالح الشعوب الإسلامية والأقليات في الإتحاد السوفياتي وهي مؤشرات ـ كما نوهنا ـ تؤكد أهمية التواصل بين العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية في سائر أنحاء العالم وتوظيف توجهات الدول الإسلامية في خدمة إخوانهم المسلمين الذين يرزحون تحت نير الأكثريات. . .

غير أن هذه المؤشرات تبقى في إطار الاستثناء على السياسة العامة والثقافة سواء في بلاد الغرب الأميركي والأوروبي والأوسترالي أو الشرق السوفياتي والصيني. فكما في الإتحاد السوفياتي كذلك في الصين. . .

ففي الصين، حيث ينتشر المسلمون في مناطق غرب الصين وكانت تعرف بتركستان الإسلامية الشرقية، نجد أن الدستور الصيني يحترم من حيث المبدأ القوميات ولغاتها الخاصة غير أنه يفرض تعلم الصينية كلغة أساسية في البلاد وكانت الدوائر ترتسم حول قومية الويغور وهم من أصول تركية ويقيمون في مقاطعة عرفت بنيكيانغ وتعدادهم يتجاوز الستة ملايين مسلم وتستخدم الويغورية الحروف العربية فجاءت الثورة الثقافية لتمنع استعمال الحرف العربي ولتلزم الويغوريين بالحروف اللاتينية ولم تكن فكرة استعمال الحروف اللاتينية جديدة ولكنها مطروحة للبحث قبل ذلك بسنوات، وبدأ تنفيذها من عام ٦٢ في الطباعة وإرسال البرقيات، على أن يتم التقدم تدريجياً في هذا الإتجاه. ولكن دفعت الأمور إلى حدّ صدم مشاعر الويغوريين.

ثم أضاف: أن الموضوع أثار سخطاً وجدلا كبيراً بين مسلمي سينكانغ، حتى رفض كبار السن أن يتعاملوا بالحروف اللاتينية، وأنقذ الموقف مؤتمر نواب شعب المقاطعة الذي اجتمع في أورموش العاصمة في عام ٧٩ وقرر استخدام الحرفين العربي واللاتيني جنباً إلى جنب، ملغياً بذلك قرار استخدام الحروف اللاتينية وحدها.

«والسؤال: أليس مثيراً للدهشة أن تثار مشكلة حول حروف لغة عريقة كالعربية، فيدعو البعض إلى استبعادها، بينما تقبل حروف لغات منقرضة من العالم مثل التبتية والمنغولية، أو حتى لغات منقرضة لقوميات منقرضة أيضاً مثل قومية «لي» وقومية «تاي». . . هؤلاء جميعاً تقبل لغاتهم بحروفها الشبيهة بكتابات الإنسان البدائي، ثم لا تثار إلا مشكلة الحروف العربية لغة المسلمين؟!.

«قالوا باستياء: مثل هذه الأشياء تقررها القيادة العليا، وتستطيع أن تناقشها مع المسؤلين إذا أردت!!.

وذكرني هذا الموقف بصورة مماثلة في الإتحاد السوفياتي، عندما كانت تكتب اللغة الأوزبكية بالحروف العربية [١]، فقرر ستالين أن يلغي تلك الحروف ويستبدل بها اللاتينية. وظلت كل قوميات الإتحاد السوفياتي تستخدم لغاتها بغير تعديل، باستثناء المسلمين الأوزبك، الذين حرموا إلى الآن من استخدامهم حروف القرآن الكريم!! [٢].

ويبدو، كما هو واضح وكما فعل أتاتورك من قبل، أن إسقاط الحرف العربي عن لغات القوميات الإسلامية المختلفة، يأتي ضمن مخطط قطع الصلة بالعربية لغة القرآن وما تمثله من ثقافة وتراث، وليس ببعيد عن هذه المخططات ما كان يطرح في ساحتنا العربية ـ دون خجل أو مواربة ـ من دعوات استخدام الحرف اللاتيني بديلاً عن الحرف العربي... وذلك ضمن محاولات الهجوم الماكر على المسلمين في الشرق العربي. فالحرف ليس لغة بل هو قالب للصياغة يرتبط به تراث الأمة وثقافتها وشخصيتها، فإن تحطيم القالب يحطم في النهاية القلب ويقضي على الشخصية ويبدل المعالم ويقلب الصورة برمتها وهذا ما أرادوه وما يخططون له.

ويمكن أن نخلص من هذا إلى أن الأقليات الإسلامية تواجه في التحدي اللغوي مجابهات عديدة.

١ ـ منها ما يتعلق بالعربية كلسان وهذا أخطرها.

٢ ـ ومنها ما يتعلق بلغاتها القومية الأولى باعتبارها لغات إسلامية يحفل بها التراث وأحكام الدين الإسلامي وتتكلم بها مجموعات إسلامية كبرى.

وطبيعي والأمر كذلك أن يواجه أي اهتمام بالأقليات الإسلامية المنتشرة

(١) راجع ص ١٥٢ من هذا الكتاب لدى بحثنا عن جمهوريات شمالي القفقاس في الروسيا إذ ذكرنا هناك أن إحدى هذه الجمهوريات وتسمى جمهورية شاشان أنجوشيا ذات لغة خاصة كانت تكتب بالحروف العربية أجبرها الروس عقب احتلالها بتغيير الحروف إلى الروسية!!!.

(٢) من كتاب المسلمون في الصين للأستاذ فهمي هويدي ص ١٧٤.

في العالم، مشكلة دعم اللغة القومية[١] والتي قد تكون، في هذه المرحلة التاريخية، وبالنسبة لبعض الأقليات، في مستوى أهمية دعم اللغة العربية، بل قد يكون دعم اللغات القومية لتلك الأقليات أبرز وأفعل ويؤتي أكله ونتائجه في الالتصاق بالإسلام والعودة إليه بصورة أسرع وأضمن...

كل هذا وسواه مما يتعين درسه والتعمق فيه وسبل تنفيذه ووسائل تحقيقه لما فيه مصالح الأقليات ودفعها قدماً إلى حفظ الوجود وإلى النماء المستمر دونما تصادم مباشر مع الأكثريات وضمن تنسيق شامل وهو ما لا يمكن التوصل إلى بداياته إلا عبر مجلس عالمي للأقليات والجاليات الإسلامية.

رابعاً: التحديات الاجتماعية:

مما لا ريب فيه أن المسائل الاجتماعية من أشد الأمور التصاقاً بشخصية الإنسان وعلاقته بمحيطه ضمن معطيات الثقافة والحضارة والعادات.

والإسلام شأنه في الاجتماع، شأن سائر نواحي الحياة، يمتلك النظرية الاجتماعية المتكاملة ضمن مخطط تنفيذي شامل بحيث تغدو الجزئيات التنفيذية عادات متأصلة في الشعوب الإسلامية من العسير اقتلاعها أو تغييرها، وهذا الأمر هو من مجموعة أسباب حفظت المسلمين عبر الزمن مع ما تقلب عليهم من عواد وحروب واحتلال واستعمار وألوان من الهجوم الماكر الحاقد بدءاً بالحروب الصليبية وانتهاءً باحتلال فلسطين وأفغانستان وما بينهما من إخراج من الأندلس السليب، مروراً باحتلال الروس لأقسام كبيرة من مناطق المسلمين في آسيا الوسطى وضمها إلى الإمبراطورية الروسية ثم ضمها بالقوة إلى الإتحاد السوفياتي ومروراً أيضاً باحتلال الدول الأوروبية لأقسام كبيرة من العالم الإسلامي واستعماره سواء قبل القضاء على الرجل المريض (الدولة العثمانية) كما كانوا يسمونها أو بعد الحرب الأولى وتتريك تركيا وتغريبها.

(١) لا بد هنا أن نشير إلى أهمية السلسلة التي يصدرها الإتحاد العالمي للمنظمات الطلابية الإسلامية والتي يترجم بعض تلك الكتب إلى مختلف اللغات الإسلامية العالمية والمحلية لعديد من الشعوب والقوميات الإسلامية.

وأشد ألوان الاحتلال هو الغزو الثقافي والاجتماعي والفكري تمهيداً للقضاء على الشخصية الإسلامية في الشعوب والأقليات أو الجاليات الإسلامية.

ولئن تمكن كثير من الأقليات فضلاً عن العالم الإسلامي من الصمود في وجه التحول الاجتماعي والثقافي الماس بأصول عقيدية إسلامية، إلا أن عدداً ضخماً من المسلمين وبخاصة الأقليات والجاليات تأثروا بالعادات الجديدة أو انبهروا بها ظناً منهم أن الإسلام لا يتضمن مثل هذه الأحكام أو لا علاقة له بها أو لم يتحدث عن مثيلاتها، تأثراً منهم بنظرية أن الدين هو عبادة فردية وعلاقة مع ضمير الفرد وهي نظرية مسيحية تبناها الفكر الغربي عامة. وساهم فيها ـ على مضض ـ الفكر الاشتراكي أو التصرفات الرسمية للسلطات السوفياتية والصينية... إلخ.

غير أن رسوخ العادات الاجتماعية والإسلامية، كما قدمنا، واعتبار بعض جزئياتها أصولاً إسلامية جعلت محاولات التغيير صراعاً عنيفاً، أخذ في بعض الأحيان صور العنف والممارسة العسكرية، فضلاً عن الصورة الدستورية عبر إصدار القوانين والمراسيم لجعل التطبيع أضمن وأسلم... ومع هذا كله فإننا نرى مواقف المسلمين عامة من التغيير الاجتماعي تتحدد على الوجه التالي:

ـ هناك مجموعة من التقاليد الاجتماعية الموروثة والتي لم يفرزها الإسلام أو قد تتناقض معه في بعض المجالات. وقد وقف المسلمون المثقفون الملتزمون من هذه التقاليد مع الفكر التغييري إلا أنهم، بخلافه، طالبوا بالعودة بالتقاليد إلى الإسلام الصحيح، بينما اعتبرتها بعض الأقليات التي رزحت تحت الاحتلال صورة عن عادات الآباء ويتعين التمسك بها لمقاومة الاحتلال!!.

ـ وهناك مجموعة من الأصول الإسلامية في الحياة الاجتماعية تآمر عليها الفكر الغربي والاشتراكي للقضاء عليها كمحاولة لإخراج المسلمين من دينهم أو تمييع العلاقة بين المسلمين والإسلام وقد تمكن الاستعمار الثقافي والاجتماعي من تحقيق بعض أغراضه في هذا المجال فتواجدت فئات من المسلمين تدعو

لنبذ تلك الأصول والأخذ بمنهجية الفكر الغربي أو الاشتراكي، بينما انبرت مجموعات مثقفة من المسلمين لمهاجمة هذا التبديل وإظهار وجوب الالتزام بالأصول الإسلامية.

وأيضاً هناك مجموعة من الممارسات الاجتماعية ظهرت في أوروبا وانتقلت إلى كثير من الدول في العالم وهي تنظيمات تشريعية مفيدة تعمل في حقل التحديث الاجتماعي ولا تتعارض مع أصل الفكر الإسلامي، بل إن بعضها يأتي متجاوباً مع تلك الأصول. وهذه الممارسات التنظيمية التقى عليها المسلمون أقليات وجاليات وأكثريات... ولو أن بعض تلك الممارسات توظف في بلدان العالم غير الإسلامي لتحقيق أغراض أخرى تخدم استراتيجية الدول في هضم الأقليات والجاليات كما سنبين.

ولنضرب على ذلك الأمثال:

أ ـ الاختلاط والحجاب:

فالاختلاط مثلاً وسفور المرأة ومقدمات الزواج أو العلاقات غير الشرعية والأعراس... أمور للإسلام فيها رأي حازم وموقف واضح تحول في بعضه عند بعض الشعوب الإسلامية إلى عادات ثابتة وتقاليد راسخة.

فالاختلاط بين الرجال والنساء لغير ضرورة ودون أخذ التدابير الاحترازية في اللباس والمجالسة والتخاطب... أمر غير جائز شرعاً... وقد تأصل هذا الموقف وتحول إلى عادات سادت إلى حد بعيد العالم الإسلامي والمسلمين في كل أنحاء الأرض، حتى غدا الخروج عليها أمراً مستهجناً وفي غاية الصعوبة. ولا ريب أن العادات قد تضيف أشياء ليست في الأصل نصاً دينياً وتدخل في دائرة المباهاة، إلا أنها بحكم الممارسة تتأصل ويصعب ردها إلى دائرتها الصحيحة.

فلئن كان الاختلاط جائزاً ضمن الحدود المبينة آنفاً غير أن دعاة التغيير أرادوا، ضمن توجه الفكر الغربي والاشتراكي، نسف تلك الحدود وجعل الاختلاط أمراً شائعاً دون حدود وهو أمر مرفوض شرعاً وغير جائز وإن

أوجدوا مع مر الأيام، وخاصة في المدن الإسلامية طريقة إلى التنفيذ بصور متعرجة ودون ضوابط، فقد أوجدت هذه المحاولات ردات فعل إسلامية دعت إلى العودة إلى أصول الدين وحده الذي يجيز الاختلاط بحدود وضمن الآداب...

كذلك حجاب المرأة المسلمة وهو يمر في أصول متعددة، إلا أن ما يسمى بدعاة السفور وتحرير المرأة تجاوزوا الحدود حتى غدت المرأة المسلمة، في كثير من البلدان لا يميزها عن غير المسلمة الأوروبية أو الأميركية أو الروسية أو غير المسلمين من أهل البلاد الإسلامية إلا تعليق السلاسل الذهبية على صدر تلك المرأة المسلمة كبيت للمصحف أو آية الكرسي... أو ما شابه.

ولا ريب أن هذا التحلل من الأدب الاجتماعي أو الأصول الاجتماعية الإسلامية في العالم الإسلامي قد أثر سلباً على كثير من الجاليات والأقليات الإسلامية، خاصة إذا ما هاجرت عائلات إسلامية إلى المغتربات وهي تحمل العادات الغربية والنموذج الغربي في لبس المرأة أو للتساهل الاجتماعي في العلاقات بين الجنسين، إذ أن مثل هذه العائلات قد تعتبر عند بعض الأقليات المقيمة نموذجاً يحتذى عند رغبة التطبيق الشرعي للإسلام وهي محاكاة مرفوضة شرعاً ولو أنها ذات أثر ظاهر في الحياة العامة.

ويتعرض أبناء الأقليات المسلمة وخاصة في البلدان المتقدمة صناعياً سواء في المجتمعات الماركسية أو المجتمعات الأوروبية والأميركية لصور متعددة من الحياة الجنسية بلا حياء[1] مما قد يغري البعض بالانخراط في علاقات

---

(١) في زيارتي لأوستراليا عام ١٩٩٠ حدثني أب وهو يعتصر ألماً بعد أن أكد لي قراره الذي لا عودة عنه بالرجوع إلى بلده ـ لبنان ـ أن ابنته وعمرها خمس سنوات جاءته ذات يوم بعد عودتها من المدرسة لتسأله عن معنى كلمة بالإنكليزية قالها لها رفيقها وهو في عمرها أيضاً غير أنها لم تفهم القصد والكلمة تعني عملية (المعاشرة الزوجية) فاستشاط غضباً ونبه الإبنة بهدوء عاقل إلى إهمال هذه الكلمة والرفيق معاً كما طلب إلى والدتها نقل ما جرى إلى المعلمة التي كان جوابها: (الأمر طبيعي جداً ولك الخيار إبقاء ابنتك في المدرسة أو سحبها منها)!!.

مماثلة، والذين يستطيعون الصمود فإنهم قد يعانون من مشاعر ضاغطة من الكبت الجنسي حيث عوامل الإثارة متعددة وكثيرة وقوية تكاد تحيط به في كل مكان[1].

وعندما كنت في أوستراليا في سدني ومالبورن في عام ١٩٨١ التقيت بعديد من الفتيات والأمهات المسلمات المقيمات والمكتسبات الجنسية الأوسترالية... فقد عرضت بعض الفتيات وجهة نظرهن في الحياة الاجتماعية فقلن أنه يصعب عليهن الالتزام الإسلامي بالشكل الذي يفرضه الإسلام فهن في مجتمع غير إسلامي، والنساء أوستراليات ومسلمات وأجنبيات يلبسن ثياباً متقاربة، هو الزيّ الأوروبي للمرأة والمنتشر في كثير من البلدان الإسلامية، ولا يمكنهن أن يضعن على رؤوسهن أي غطاء ليسترن شعورهن على الأقل، لأن هذا الغطاء يجعلهن متميزات في المجتمع ويمنعهن من ممارسة العمل المهني أو الاختلاط بين الناس ويضفن قائلات: نجد كثيراً من شبابنا يختلطون ويعيشون حياة اللهو فكيف يمكن لنا أن نبقى متفرجات ونحن مهددات إن استمررنا بالعزلة والاحتشام بالبوار والكساد، بينما الفتيات الأجنبيات يفتن شبابنا ولا توجد أية جهة هنا في أوستراليا تقوم بتوجيه الطرفين إلى إنشاء العائلة وتعريف الشباب بنا وتعريفنا بهم ضمن أصول إسلامية بهدف الزواج والتحصن.....!!

ومن المعروف أن بعض النساء المسلمات في أوستراليا وغيرها من عالم المغتربات يعملن مع الرجال في المصانع والمحلات مما أدى إلى حدوث أمور وفتن وجرائم بشعة يندى لها جبين المسلم خجلاً وحياء.

وأذكر أنني ـ في أوستراليا ـ عندما اقترحت إنشاء لجنة مختصة لتزويج الشباب المسلم من الفتيات المسلمات هششن لذلك الفتيات خاصةً وفرحن واعتبرن ذلك خطوة مهمة لمنع الرذيلة ودعم الوجود الإسلامي وأعلنَّ أنهن على استعداد

---

(١) د. سعيد إسماعيل علي حول دور المؤسسات التعليمية في رفع المستوى الثقافي للأقليات المسلمة من بحث مقدم إلى مؤتمر الندوة العالمية للشباب الإسلامي ٢٧ يناير ١٩٨٦.

للالتزام... وقد قوبلت محاضرتي في سدني، عندما وصلت إلى بحث هذا الأمر والإعلان عنه إلى تصفيق وهتاف من النساء والفتيات كما الرجال والشباب، وهذا يعني أن الطرح السالف الذكر في الزي والاختلاط ناشىء عن مشكلة اجتماعية وهو ليس أصلاً في المسلمات حتى المغتربات من بنات الجاليات والأقليات، وهي مشكلة جديرة بالبحث والمعالجة... وقد عرفت أن عدداً جيداً من المسلمات في أوستراليا، بعد عودتي منها، امتنعن عن الاختلاط وتزيين بالزي الإسلامي البسيط وسترن شعورهن والتزمن بالصلاة... كما أن يقظة وصحوة إسلاميتين سادتا حال الجالية ولله الحمد والمنة [1].

أحب أن أشير هنا إلى أنني، في الوقت نفسه، عندما كنت في أوستراليا التقيت أيضاً بفتيات مسلمات ملتزمات، وخاصة المثقفات منهن اللواتي يتابعن دراستهن العالية وبعضهن من غير العرب... وقد أعجبت بأدبهن والتزامهن وأسفت على بعض المسلمات العربيات غير الملتزمات.

ولا ريب أن مسألة الاختلاط والحجاب أمر يدور بين القناعة والاقتناع ومحاولة توفير الغطاء العام للفتيات وذلك بتهيئة الأجواء المناسبة التي يشعرن فيها أن ممارسة الأدب الإسلامي أو النظرية الاجتماعية الإسلامية في الزي والعادات فيه كثير من قوة الذات والقيم وعنوان على الحضارة وميزة خاصة في الثقافة وهي بذاتها مدعاة للدعوة إلى الله ونشر الفكر الإسلامي.

ولا ريب أن المجتمع الغربي وإن كان يروج لأفكاره وثقافته إلا أن الميزة الديمقراطية بترك الناس يمارسون حياتهم الخاصة وفق هواياتهم أو معتقداتهم دون تدخل أو إكراه أو ممانعة، سيف ذو حدين. فالديمقراطية وإن كانت تسمح بترويج نماذج من الحياة يرفضها الإسلام ويأنفها المسلم إلا أنها بذاتها أيضاً فرصة للمسلم بأن يمارس أيضاً تقاليده دون أن يسمح للآخرين بالتدخل في خصوصياته مما تتمكن معه بعض المسلمات من التزين بالزي الإسلامي وسط

---

(١) راجع في الملحق في آخر الكتاب نظام المجلس الأعلى للجالية الإسلامية اللبنانية وقد أشرت فيه إلى إنشاء لجنة لتعريف الشباب المسلم بالشابات المسلمات وأكدت ذلك في الوصايا للأخوة المغتربين.

تلك البلاد. غير أن هذه الميزة بالذات تفرض تقييداً شديداً على الآباء فلا يستطيعون أيضاً أن يلزموا بناتهم أو زوجاتهم بلباس معين إن رفضن كما لا تمكنهم من منعهن من ارتداء ما يشأن... وهذا لا يعني أن المجتمع الغربي لا يضع قيوداً بوجه المتحجبة إن أرادت العمل.

ففي تقرير نشرته مجلة النور الكويتية[1] يتناول نظرة البريطانيات اللواتي أسلمن حديثاً للحجاب أكدت كاتبته السيدة هـ. بول نظرته لدى المسلمات البريطانيات قائلة: أن الحجاب يعني رزانة واحتشاماً ونضجاً، ويقول التقرير: «تنعكس القيمة التي يمنحها المسلمون للمجتمع وللأسرة ولمركز المرأة في العائلة في طريقة اللباس التي تظهر فيه المرأة على قناعة بأن مواصفات المظهر الخارجي من جمال وجاذبية وشباب مطلوبة من المرأة في المجتمع البريطاني. وإن الاستغلال الجنسي أصبح جزءاً من المجتمع البريطاني، فالملابس التي كانت تستخدمها هؤلاء النسوة تعكس هذه القناعات، فقد كانت ضيقة تصف مفاتن الجسم كملابس الجنز والقمصان الصغيرة والثياب القصيرة ـ كالميني جوب ـ ومع الموضة. غير أن بعض هؤلاء السيدات كن أكثر اعتدالاً ولما تحولن إلى الإسلام لم يحتجن سوى إجراء بعض التعديلات على الزي السابق: التنورة أطول، وغطاء الرأس متوجاً، ذلك يضاف إلى هذا».

«وقد أكدت إحدى البريطانيات المسلمات أن التحول إلى الحجاب يمثل انتهاء دور ملابس الموضة. وأنه لا يعود للمرأة أية جاذبية بالمفهوم البريطاني. بينما أكدت مسلمة بريطانية أخرى أن اللباس الإسلامي هو لباس يتماشى مع الموضة إلى حد كبير. بل يمكن للمسلمين أن يُعتَبَروا مؤسسين لأحد تيارات الموضة. فهم يظهرون بالزي العريض الكاسي الذي بدأ يحل محل الزي القديم أو على الأقل بدأ يظهر على أنه البديل لما في محلات الأزياء من ملابس ضيقة أو غير كاسية أو تصف مفاتن الجسم، تلك الأزياء التي ظلت مرغوبة من قبل النساء لفترة طويلة من الزمن.

---

(١) العدد ٧١ تاريخ ١٩٨٩.

«بينما أكدت مسلمة بريطانية ثالثة أنه استعانة بالتعليمات الإسلامية، يمكن أن يكون لدى المرأة العزيمة والشجاعة على ارتداء الملابس الرشيقة والمحتشمة في نفس الوقت. فالظهور بمظهر مختلف يمكن أن يسبب الإحراج. وتظن سيدة أخرى أن اللباس الإسلامي غير مناسب للعمل ذلك لأنه يجتذب الانتباه وهذا مما يسبب عنصراً للمقصود من اللباس الإسلامي. وكتبت سيدة أخرى بالتفصيل عن مشاعرها حول هذا الموضوع.

* * *

ويقول تقرير صحفي نشرته اللواء اللبنانية في ١٥/١١/١٩٨٩ ما يلي:

أوردت الصحف في فرنسا في شهر تشرين الأول ١٩٨٩ مع بداية العام الدراسي أن إحدى الجامعات في باريس رفضت ثلاث مسلمات بسبب حجابهن خلال ساعات الدراسة الأمر الذي فتح الباب أمام نقاش جديد وأكثر صعوبة.

«والواقع أن فرنسا التي تضم أكثر من ثلاثة ملايين مسلم هي من دون شك البلد الأوروبي الأكثر حساسية إزاء مشكلة استيعاب هذه الأقلية الكبيرة المتعلقة بقوة معتقداتها وعاداتها.

وسرعان ما نظر إلى قضية الحجاب على أنها اختبار خصوصاً في الأوساط الصحافية والسياسية وفي صفوف منظمات المهاجرين. ومنذ أسبوع تحولت هذه القضية من مجرد مسألة سلوك مدرسي إلى جدل في العمق يتجاوز كل حدود الخلافات السياسية ويثير داخل منظمات المهاجرين المسلمين نقاشات حادة جداً.

ومنذ أسابيع ترفض ليلى وفاطمة وسميرة التلميذات الثلاث في مدرسة (كراي) ضاحية باريس بدعم حازم من أهلهن التخلي عن الحجاب وتستندن بذلك إلى ضرورة التزامهن بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ويرى مدير المدرسة (أرنست شينيير)، الذي طرد التلميذات الثلاث،

أن موقفهن مخالف لمبدأ «العلمانية» الجوهري المتبع في التعليم العام الفرنسي وإن ارتداء الحجاب داخل قاعة الدراسة يعتبر مظهراً خارجياً للانتماء الديني.

واتخذ الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي (هنري إيمانويللي) ـ الذي يؤيد (شينيير) ـ موقفاً أكثر حزماً وشدد على الضرورة المطلقة لعدم تحول المدارس إلى أماكن مواجهة بين المعتقدات والفلسفات.

أما زوجة رئيس الجمهورية (فرانسوا ميتران) فأيدت ارتداء الحجاب وقالت: (إذا كان الحجاب يعبر عن دين فعلينا أن نقبل التقاليد مهما كانت).

أما المعنيون الرئيسيون بالقضية، أي المسلمون فمنقسمون حيال المسألة. وأعرب «الشيخ التيجاني الهدام» إمام مسجد باريس عن إستيائه ودان السلوك التفريقي حيال التلميذات. وأعلنت بعض المنظمات مثل منظمة (فرانس بلوس) عن معارضتها لارتداء الحجاب، في حين أوصت الجمعية الوطنية لمسلمي فرنسا بعدم المشاركة في التظاهرة التي نظمها مسلمون مؤيدون للحجاب.

ومن جهة أخرى أقامت عائلة تونسية مقيمة في مدينة مرسيليا الفرنسية دعاوى ضد ثلاث مدارس رفضت قبول ابنتها سهى فليحان (١٨ سنة) في صف البكالوريا لأنها ترتدي الحجاب. وقد أكد محامي العائلة أن منع الطالبة من متابعة دراستها في المدارس الفرنسية لهذا السبب هو إدانة صريحة للقوانين الفرنسية وهيبة فرنسا وسمعتها في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى مدارس منطقة كريل في باريس كانت قبل أسبوعين رفضت دخول شقيقتين تونسيتين إليها بالحجاب رغم أمر وزير التعليم الفرنسي، «ليونل جوسبان» الذي أكد أنه يتعين على المدارس عدم رفض المحجبات.

واللافت للنظر أن الحاخام الأكبر في فرنسا جوزيف سيتروك أعرب عن تأييده لحق الطالبات المسلمات في ارتداء الحجاب في المدارس في أول رد فعل على الجدل الذي أثاره طرد ثلاث فتيات من إحدى المدارس لرفضهن نزع الحجاب».

وتزامنت قضية الحجاب في فرنسا مع قضية مماثلة في إنكلترا حيث طردت مديرة مدرسة ثانوية في مدينة الترنكام بالقرب من مانشستر شمالي غربي إنكلترا الفتاتين فاطمة وعائشة علوي الباكستانيتين لإصرارهما على لبس الحجاب مع أنهما في مدرسة ثانوية للبنات بسبب وجود معلمين رجال في المدرسة إلا أن المديرة تراجعت عن قرارها بعد أن اتخذ مجلس الأهل في المدرسة قراراً قضى بتعديل قانون الزي المدرسي الرسمي وأجاز بارتداء الحجاب أثناء الدوام وذلك بعد أن انتقدت بعض الصحافة الإنكليزية والكثير من السياسيين تصرف مديرة المدرسة ورأوا أن ارتداء الحجاب أمر شخصي.[١].

هذا وقد حرم أتاتورك الحجاب على التركيات بقانون (١٩٢٧) وفرض الزي الأوروبي على الرجال والنساء تحت طائلة العقوبات وكذلك فعل هيلا سيلاسي في الحبشة والجمهورية الألبانية الشعبية والاتحاد السوفياتي...

ولنقرأ بتمعن التقرير التالي حول الحجاب في المناطق الإسلامية في الإتحاد السوفياتي وما يرتبط به من مسائل الاختلاط ومن مخططات قضت بفرض التغيير فوق إرادة الشعوب.

«إن المجتمع الإسلامي أخذ يتطور تطوراً سريعاً بعد الحرب ويتجه نحو الحياة العصرية ونحو التحرر، وإن ذهاب البرقع الذي كان يخفي وجه المرأة المسلمة فيما مضى، هو أكبر دليل على سرعة تطور المجتمع الإسلامي. وقد شنت السلطات السوفييتية، منذ سنة ١٩٢٥ عن طريق الحجاب حملة تناولت التمسك بالتقاليد كلها وانطوت هذه الحملة على حملة نفسية شنها الحزب الشيوعي (إذ لم يكن يوجد نص قانوني) كما انطوت على توقيفات ومحاكمات وصدور أحكام بالموت على الذين ينتهكون أعراض النساء أو يقتلونهن، ونستطيع أن نلخص نتائج هذه الحملة بأنها قضت على الحجاب في جميع البلاد الإسلامية ولكن حركة رفع الحجاب سارت ببطء كما اعترضتها فترة

(١) راجع جريدة الحياة ومجلة العالم اللبنانيتين شباط ١٩٩٠.

توقف أو نكسة. وكان رفع الحجاب، في الإتحاد السوفياتي أيضاً بطيئاً نسبياً إذ استطاعت الشاعرة الأوزبكية (ظلفية) أن تصف ملاقاتها سنة ١٩٥٠ مع امرأة متحجبة في وسط مدينة طاشقند. وقدر سائح أجنبي زار طاشقند سنة ١٩٥٤ عدد المتحجبات بـ ٥ ٪ في الجزء الإسلامي من هذه المدينة. وفي سنة ١٩٥٥ كانت الصحافة السوفيتية تشتكي كثيراً من وجود بعض المتحجبات ليس من نساء الشعب بل ومن نساء وجهاء الحزب والكومسومول في الأرياف وفي المدن وحتى في عواصم آسيا الوسطى. وفي سنة ١٩٥٦ انتهت الحملة على الحجاب بنتيجة جذرية إذ أن سائحة غربية زارت، في حزيران ١٩٥٨ أوزبكستان وجابت كل مدن الجمهورية فلم تجد امرأة واحدة متحجبة. ولكن يبدو أن الحجاب وما زال موجوداً في جمهوريتين الأولى تركمانستان إذ أشار قرار الجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي المحلي بتاريخ آذار ١٩٥٧ إلى وجود الحجاب في جملة المظاهر التي تمثل الأخلاق الإقطاعية أصدق تمثيل [١]ثم علم في حزيران ١٩٥٨ أن بعض الشيوعيين ومنهم أعضاء في الأنتلجنسيا الإسلامية يجبرون زوجاتهم وبناتهم على الحجاب[٢] وكررت الشكوى ذاتها السيدة نازاروفا نائبة رئيس الوزراء في جمهورية تركمانستان، في كلمتها التي ألقتها أمام المؤتمر الرابع لنساء تركمانستان الذي عقد سنة ١٩٦٤ وقالت: إنه لا يزال يوجد، حتى الآن، نساء يحجبن وجوههن في وسط العاصمة عشق آباد.

«ويبدو أن الحالة كانت كذلك في الجمهورية الثانية وهي أذربيجان على الرغم من أنها كانت أكثر تطوراً من الجمهورية الأولى، فقد صرح مصطفاييف، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي للجمهورية في مؤتمر نساء أذربيجان الذي عقد في نيسان ١٩٥٧ أنه بعد مرور أربعين سنة على النظام ما زال يوجد نساء وبنات يجبرن على الحجاب.

(١) انظر إلى بشاعة التعبير...!

(٢) انظر إلى مدى الأصالة في نفوس المسلمين، ولو كانوا في الحزب الشيوعي سواء كانت تلك الأصالة دينية أم انقلبت إلى ما يشبه العادات الراسخة ذات الجذور الدينية!!!.

«وأخيراً تأتي قضية التفريق بين الجنسين وإذا أخذنا بما تقوله الصحافة في آسيا الوسطى في القفقاس نجد أن هذا التفريق ما زال موجوداً وخاصة في الأرياف حيث يمكن التفريق. وأما في المدن فإن الصناعة والمدارس تقرب بين الجنسين. غيرأن عدد النساء في الصناعة ما زال قليلاً وهن يهربن من المدارس سريعاً وقلما يصلن إلى الجامعة. والأعمال النسائية في الأرياف معزولة بكل الوسائل، عن أعمال الرجال، وفي أوقات الراحة لا تكون بين الجنسين صلة وحتى في المنازل يعيش كل من الجنسين منفصلاً عن الآخر. وترى السلطات أن علاج هذا الداء هو دخول النساء في معترك الحياة الاقتصادية الحرة وهو المجال الوحيد الذي تستطيع فيه المرأة أن تتحرر تحرراً حقيقياً. ويبدو أن جهوداً كثيرة بذلت بهذا الصدد وأن الإحصاءات الحديثة التي أعلنت في آسيا الوسطى تدل على أن نسبة النساء، إلى الرجال في كثير من المراكز الصناعية والزراعية تكاد تكون متساوية، ولكنها أرقام إجمالية تشمل الروس والمسلمين على حد سواء. وأما مساهمة النساء المسلمات في اقتصاديات جمهورياتهن فإنها لا تزال مساهمة محدودة كما تشير إلى ذلك الأمثلة التالية: في سنة ١٩٥٦ كان يعمل في مجموعة مصانع منطقة أوش في قرغيز ٢٠٥١ امرأة منهن ٧٣ قرغيزية مسلمة فقط وكان عدد اللواتي يتولين وظائف رئيسية (مهندسات وفنيات) ٣٢٠ امرأة ليس فيهن مسلمة واحدة بل كلهن روسيات، ولم يكن يوجد في السنة ذاتها في مجموعة المشاريع الصناعية للمنطقة ذاتها إلا ٣٠٠ امرأة قرغيزية أي بنسبة ٣ ٪ من مجموع اليد العاملة الصناعية النسائية، هذا بالإضافة إلى أن النساء المسلمات لا يشغلن، على الغالب إلا وظائف ثانوية ولا يصلن إلا نادراً إلى الوظائف الرئيسية، ومثال ذلك أنه لم يكن يوجد، سنة ١٩٥٥ في مجموعة مشاريع منطقة (ماري Mary) في أوزبكستان إلا ٥٤ ٪ من النساء المهندسات والفنيات الصناعيات.

«أما بالنسبة للأنتلجنسيا ففيها وجه آخر إذ أن تمسك هذه الطبقة ببعض العادات القديمة لا يعني مقاومة النظام بل يعني انبعاث الشعور الرأسمالي في نفوسهم، إذ لا يرى أعضاء الحزب الشيوعي أو الكومسومول أي تناقض في موقفهم من حجب نسائهم ومن وقوفهم أمام مواطنيهم يشرحون لهم الأسباب

التي تدعو إلى تحرير المرأة. فهذا الاختلاف بين شعور الفرد وشعور المواطن اختلاف أزلي رافق كل الأنظمة، وإذا خالف بعض القواعد الماركسية فإنه لا يضر النظام السوفييتي. واحترام العادات القديمة لا يمكن اعتباره تعبيراً عن القومية [1]. وعلى كل حال يبدو أن الأكثرية الساحقة من مسلمي الإتحاد السوفياتي، من فلاحين وعمال وصناع يعملون جاهدين لكي يكيفوا حياتهم على غرار الإنسان العصري الذي تدعو إليه السلطات!!!.

«لقد تطورت الأسرة المسلمة، خلال السنوات الأخيرة، وأخذت تتشبه بالأسرة الغربية العصرية. ولم يقتصر هذا التطور على الأسرة التركستانية أو القفقاسية، بل إنه يشمل كل بلاد الإسلام سواء بإرادتها أو تحت ضغط السلطات أو ضد إرادات السلطات. وعلى الرغم من وجود بعض بقايا شكلية من العادات القديمة فقد قطعت الأسرة المسلمة في الإتحاد السوفيتي مرحلة التطور وأصبح تحقيق حلم الروس بتوحيد عادات الروس والمسلمين أمراً ممكناً نظرياً.

ويضيف التقرير:

«ولكن حيث لا تكون الأسرة (واسعة) فإنها تظل أيضاً محتفظة بطابع سلطة الأبوة التي تتمثل بوضوح في المقام الأول بسلطة الأب الواسعة على الرغم من أنها ليست مطلقة كما كانت في الماضي، وحتى الآن لم تنجح الجهود التي بذلتها السلطات لإقامة المساواة بين جيل وآخر وبين الجنسين. وتتجلى سلطة الرجل على صعيدين: الأول، في علاقاته بأولاده والثاني في علاقات الزوج بزوجته، لا بل وتتجلى هذه السلطة بعلاقته بالنساء عامة. والرجل هو الذي يرسم برنامج حياة أولاده ولا سيما في أمر زواجهم وهو الذي يختار

(١) إن لم تكن تعبيراً عن القومية فعن أي شيء تعبر؟ خاصة بعد أن صارت هذه التقاليد هدفاً مركزياً في عمليات الهجوم كما في الدفاع. وقد قلنا أن العادات الإسلامية الصحيحة ترسخت في أذهان المسلمين وتوارثوها وأضافوا عليها ما ليس فيها أو ما لا يقره الإسلام حتى تحولت مع الزمن إلى مُسَلّمات شعبية تشكل الأطر العامة لأداب الشعب وتقاليده.

العروس لأولاده من غير أن يستشيرهم وكانت سلطته بهذا الأمر سلطة مطلقة قبل الثورة. وقد لاقت الجهود التي بذلت للقضاء على هذا التقليد بعض النجاح إذ يقول ريشارد بيب بالاستناد إلى معلوماته عما قبل الحرب: (إن عادة الزواج الذي يتولاه الوالدان آخذة بالزوال) ومع ذلك إذا أراد الشبان أن يعربوا عن إرادتهم في الاستقلال فإنهم يتحاشون أن يصطدموا بوالدهم لكي يحفظوا عليهم ماء وجوههم، ويبدو أنه ليس بالمستطاع، في الوقت الحاضر، كما يرى ابرامزون، مكافحة العادة إلا في نطاق العادة»[1].

«وزواج البنات القاصرات هو مظهر آخر من مظاهر سلطة الأبوة التي ما زالت حية في الأسرة المسلمة، فالمجتمع الإسلامي ما زال اليوم، كما كان في الماضي، شديد التمسك بالقيم الأخلاقية الزوجية [والأخلاق نقية جداً في البلاد الإسلامية والبنت غير العفيفة تجد صعوبات كثيرة في أن تجد زوجاً] وحين لا يستطيع الوالدان تزويج بناتهما فإنهما يتحملان، بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية مسؤولية مالية كل حياتها، ولذا فإنهما يسعيان إلى تزويج بناتهما بأسرع وقت مستطاع ولهذا السبب فإن البنات المسلمات يتزوجن، اليوم، كما كن في الماضي، وهن في سن مبكرة على الرغم من أن سن الزواج محدد قانوناً بالثامنة عشرة. ونحن لا نعرف بالتأكيد عدد حدوث مثل هذا الزواج المبكر لعدم وجود إحصاء رسمي بذلك ولكن فرار البنات من مدارسهن يدل على أن حوادث هذا الزواج كثيرة...)[2].

ولا ريب أن هذا التقرير يبين بوضوح عمق الصراع بين المسلمين والسوفييت ومدى رغبة الشعوب الإسلامية في التمسك بالإسلام وعاداته التي نشأت عليها وغدت جزءاً لا يتجزأ من شخصيتها... إلا أن التقرير ينقل بعض العادات ويصفها بالإسلامية كاختيار العروس من قبل الأب دون استشارة العروسين باعتبار أن ذلك أحد مظاهر سلطة الأب التي أكدها الإسلام!! كذلك تزويج القاصرات... ولا نريد هنا أن ندخل في جدل

---

(١) عن كتاب المسلمون في الاتحاد السوفياتي - مرجع مذكور - ص ٢٩٩ وما يليها.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٧ و ٢٩٨.

حول هذه الأمور فللإسلام رأي صريح وواضح ضمن نظريته العامة في فلسفة الزواج[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذا التقرير يؤكد تأصل بعض المعطيات الإسلامية في حياة المسلمين حيث تأكدت واعتبرت أصولاً وعادات قومية من غير المعقول الانفكاك عنها، وهو أمر مفيد جداً كأوجه مقاومة في لعبة الصراع ضد «الترويس» أو ما شاكله ومن أجل إبقاء التمايز للوجود الإسلامي[2].

وقد ورد في كتاب «المسلمون في الإتحاد السوفياتي» بعض المديح لحركة التغيير في المجموع الإسلامي في الاتحاد؛ وذكر الأستاذان كلكنجي وبيفسين بعض الأمور المتعلقة بحياة الناس الاجتماعية وإنشاء المنازل وترتيب أثاثها وهو ما يمكن أن تنشأ عنه (عادات جديدة وبمثل هذه العادات تهدم عادات قديمة).

يقول الأستاذان:

إن تأثير الشعب الروسي، وهو الأخ الأكبر للشعوب السوفييتية، في إخوانه الشعوب الصغيرة، تأثير خير وموضوع رئيسي لا ينضب معينه في الدعاية السوفييتية إذ أنه يشمل كل ميادين الحياة من اجتماعية وثقافية ولغوية وروحية. ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحاً في تنظيم المدن وبناء المنازل، وإذا كانت المدن الإسلامية القديمة لم تغير مظهرها منذ الفتح فإن القرى الإسلامية الحديثة التي بنيت بعد الحرب تقوم على مبادىء تنظيم المدن الروسية إذ يرى المرء فيها شارعين عريضين يتقاطعان عمودياً كما تغير طرز بناء المساكن، أو أن هذا حدث على الأقل، في المناطق ذات الشجر الكثير مثل بلاد القرغيز وجنوب شرق قازاقستان حيث بنيت المنازل على شكل (شاليهات) شبيهة بالمنازل السيبيرية أو الأكرانية، وأما في المناطق التي لا شجر فيها فإن طراز

---

(١) يمكن العودة في بحث هذه المواضيع إلى الكتب الإسلامية المختلفة ومنها كتابنا الزواج الإسلامي أمام التحديات.

(٢) راجع أمر تحريم الحجاب في ألبانيا والحبشة في موضعه لدى الحديث عن هاتين الدولتين من هذا الكتاب.

البناء التقليدي أي البناء باللبن هو السائد. وفي المناطق الوسطى مثل أوزبكستان وتركمانستان وتاجيكستان فقد ظلت المنازل تبنى وفقاً للحاجات المناخية.

ويلمس التأثير الروسي في تجهيز المنازل من الداخل أيضاً، إذ أن المنازل في أكثر المناطق عزلة أصبحت، منذ الحرب، تحوي الأدوات المنزلية الرئيسية والأثاث الحديث ولكن المراقبين السوفييت يلاحظون أن السرير الأوروبي لا يوجد في المنازل إلا بقصد الزينة وإن الناس ما زالوا ينامون على الأرض. ومع ذلك يبدو أن المسلمين إجمالاً، وأهل آسيا الوسطى، بصورة خاصة متمسكون بأخلاقهم وعاداتهم وإنهم لا يتركون هذه الأخلاق والعادات المادية وفي أكثر الأحيان لا يقدمون على إحلال شيء روسي محل ما عندهم إلا إذا وجدوه أكثر ملاءمةً، وفي مثل هذه الحالة أيضاً فإنهم يسعون إلى أن يصنعوا شيئاً جديداً بين القديم والحديث، وهكذا فإن منازل المسلمين، حتى ما كان منها في المدن، تضم غرفة أوروبية وباقي غرف المنزل مؤثثة بأثاث شرقي [1].

ب ـ مراسم الدفن:

لئن كان النصارى والغربيون عامة، يدفنون موتاهم بألبستهم ضمن صندوق خشبي وضمن حفرة يمكن أن تتشكل فنياً لأكثر من ميت إلا أن للمسلمين إجراءات أخرى أهمها أن الميت يغسل ويكفن بكفن أبيض، ويصلى عليه، ويدفن في قبر منفرد دون صندوقه الخشبي الذي يعرف بالتابوت.

وإن تمكنت بعض الأقليات والجاليات الإسلامية من التغلب على هذا الأمر بإقناع الحكومات المعنية بالإذن بالدفن على الطريقة الإسلامية إلا أن أقليات أو جاليات أخرى لم يسمح لهم إلا بالدفن في مقابر عامة للنصارى وضمن صندوق خشبي كما هو الحال في أوستراليا قبل أن يحصل المسلمون في بعض الولايات على مدفن خاص.

وقبل أن نتعرض لهذا الجانب الأوسترالي من مسألة الدفن، لا بد من

(١) المسلمون في الإتحاد السوفياتي ص ٣١٤/٣١٥.

إشارة إلى وضع الأقليات الإسلامية في الصين مثلاً حيث أن المسلمين هناك عانوا من تحديات كبيرة حتى عند دفن موتاهم...

«فبعد أن تمكن الصينيون من ترتيب أوضاعهم وامتصاص نقمة الأقليات، انتقلوا إلى تطبيعهم في الأجواء الصينية القومية الماوية... فأخذت السلطات تتفنن بأساليب مختلفة في محاولة لمسخ الشخصية الإسلامية كما هو مبين في محله من هذا البحث سواء كان ذلك قبل الثورة الثقافية أو من خلالها وبعدها.

«ومن جملة هذه الإجراءات كان يعطى لذوي الميت المسلم كوبون خاص يأخذون بموجبه ١٥ قدماً من القماش الأبيض للكفن...

«فلما جاءت الثورة الثقافية الماوية، أعلنت أن هذا الاستثناء الذي يستفيد منه المسلمون دون سائر أهل الصين بالسماح باستخدام ١٥ قدماً من القماش للميت لهو عبء اقتصادي على الدولة، وعادة رجعية يجب التخلص منها فأوقفت صرف الكوبونات للمسلمين وأكثر من ذلك تعالت أصوات ثقافية تدعو إلى إحراق جثث موتى المسلمين أسوة بغيرهم من الصينيين بحجة أن مقابر المسلمين تحتل مساحات من الأرض مما يضيق فرص استثمار هذه الأراضي بصورة اقتصادية أفضل، ويبدو أن رد فعل المسلمين كان عنيفاً لدرجة أن الدولة وافقت على صرف الكوبونات للمسلمين. وأكثر من ذلك ذهب المسلمون بأنفسهم لحماية مقابر موتاهم وكانوا مستعدين للصدام مع شباب الحرس الأحمر إذا اقتربوا منها...» [1].

ولا ريب أن الأسلوب القهري الذي حاول فيه الصينيون فرض ثقافتهم وعاداتهم وآراءهم الإشتراكية على المسلمين في أمور «اجتماعية» لها روابط وصلات دينية، أدى إلى حفز المسلمين لمواجهة عدد من التحديات وجعلتهم أكثر تمسكاً بمختلف عاداتهم الاجتماعية الإسلامي منها أو المتوارث شعبياً وقبلياً باعتبار تلك التقاليد حاجزاً أو خطاً أحمر لحفظ الوجود الإسلامي المتميز.

ويروي الأستاذ فهمي هويدي مشاهداته في مراسم الدفن الإسلامية في

(١) من كتاب الإسلام في الصين للأستاذ فهمي هويدي ص ١٤٨.

الصين من المفيد إثباتها هنا لتأكيد معنى الأصالة في التشبث بعادات اجتماعية وإسلامية أعانت تلك الأقليات عندما فرض عليهم الاتحاد القسري أن يعبروا عن شخصية الوجود الإسلامي الحر المتكامل ووجدوا أن إعلان تواجدهم عبر قضايا وأمور خاصة يخدم المصلحة العليا إذ لا تتمكن الأكثرية الطاغية من لومهم عليها، أو منعهم منها باعتبارها أموراً شخصية وذاتية مسموح بها قانونياً، تنشأ الأجيال وهي تتوارث تلك العادات كجزء من حياتهم وهويتهم.

يقول الأستاذ هويدي بمناسبة حديثه عن إمام المسجد:

«وكما هو نجم حفل الزواج، فإن الإمام يظل نجماً في الوفاة أيضاً! الغسل يتم تحت إشرافه، ويتولاه خادم المسجد الذي يأخذ بعضاً من ملابس المتوفي كجزءٍ من أجرته! وفي الجنوب توضع على رأس الميت عمامة بيضاء كتب عليها «لا إله إلا الله»، وفي الشمال تكتب العبارة على قبره. ويعطر الكفن بماء الورد في الأغلب، ثم يوضع في نعشٍ مصنوعٍ من خشب الجوز أو الزنك المطلي باللون الأصفر الغامق. وعندما يخرجون إلى الجنازة، فإن الإمام يقف في صدارتها، وأهل الميت يعصبون رؤوسهم بطاقيات أو قطع من القماش الأبيض، ويوضع الجثمان في لحدٍ مستطيل الشكل، ربما نثر على أرضيته المسك والعنبر، ويتم الوضع بحيث يكون الرأس متجهاً إلى الشمال، والقدمان إلى الجنوب، والوجه مقابل للكعبة الشريفة».

«ويحتفل بذكرى الميت في اليوم الثالث لوفاته، ثم بعد أسبوع، وبعد أسبوعين، وفي الذكرى الأربعين. وتقام له الذكرى السنوية، وعندما تمر عشر سنوات يقام عزاء كبير، يتناوب فيه القراء تلاوة القرآن، وهو ما يتكرر بقدر أقل في كل هذه المناسبات».

«وذلك كله تحت إشراف الإمام، إن لم يباشر بنفسه العملية، من تلاوة وموعظة وترتيل. وأحياناً يقرأ القرآن كله، خصوصاً في ذكرى السنة العاشرة وكثيراً ما تتلى الـ ١٨ سورة فقط من سور القرآن في المناسبات التي تسبقها».

وكما في الصين كذلك في الإتحاد السوفياتي إذ حاولت السلطات السوفياتية بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٨ القيام بحملة ضد الدين في بلاد

الإسلام مختلفة عن سائر حملاتها السابقة بأن تميزت بالحذر متجنبةً أن تمس الجوهر، بل اكتفى الدعاة في بداية الحملة أن يهاجموا المذاهب والعادات ومثال ذلك أن الدعاة اختاروا في أذربيجان أن يكون هدفهم مراسيم الموت ومراسيم عاشوراء لكنها لم تأت بنتيجة [١].

«ومثال ذلك أن الناس في بلاد القرغيز وبلاد قازاقستان يحافظون بدقة على طقوس المآتم وهي طقوس تدمر ـ (بمعنى تكلف) مبالغ طائلة نظراً لظروف الحياة السوفياتية ـ أسرة المتوفي حالياً إذ أنها بحسب الطقوس الإسلامية تكلف ما بين ألفين أو ثلاثة آلاف روبل [٢] حتى أولئك الشيوعيين من قادة ومسؤولين ولو أنهم مقتنعون بالإتحاد أو هكذا يتظاهرون طيلة حياتهم وعبر ممارساتهم فإنهم يجدون أنفسهم بعد موتهم في مقبرة المسلمين لأنهم ولدوا مسلمين [٣] حتى في الزواج المختلط وقليل ما هو بين المسلمين فإن تمكن زوجان أن يسعدا بحياة زوجية طويلة . . . فإنه لا بد من فصل أحدهما عن الآخر بعد موتهما لعدم جواز دفن غير المؤمنين في مقبرة المسلمين [٤].

أما في أوروبا الشرقية حيث اعتبرت جزءاً من الكتلة الشيوعية فإنه لا مقابر خاصة بالمسلمين بل إن المقابر عامةً كما أفادني بذلك مصدر في الوفد اللبناني الإسلامي الذي زار أكثر تلك البلدان. وقالوا إن مفتي الجمهورية اللبنانية المرحوم الشيخ حسن خالد زار تلك المقابر عندما كان في بولونيا في أوائل عام ١٩٨٥ ووجد المسلمين يستخدمون بعض الأساليب الوثنية على مقابر موتاهم كأن ينحرون خروفاً أو يشعلون ناراً دائمة. وقد قام المفتي بيده بإزالة أكثر تلك المنكرات والتقى بالمسلمين وراح يعلمهم أحكام الموت وآداب

(١) الإسلام في الصين ص ٢٠٠/٢٠١.
(٢) المسلمون في الإتحاد السوفياتي ترجمة إحسان حقي ص ٢٣٨.
(٣) المسلمون في الإتحاد السوفياتي في تعريب إحسان حقي مرجع مذكور ص ٢٨٦.
(٤) المرجع السابق ص ٢٨٧. وقد ذكر لي أعضاء في دار الإفتاء اللبناني إلى الإتحاد السوفياتي، في أكثر من زيارة، وخاصة في السبعينات أن الشيوعي الذي ولد مسلماً ـ إن لم يوصِ بدفنه في مقابر المسلمين لا يصلى عليه ولا يدفن على الطريقة الإسلامية في مقابر المسلمين وإنما في المقابر العامة.

الدفن فوجدهم لا يعلمون من الأمر شيئاً كما لا يحسنون تلاوة الفاتحة!!...

ومن المعروف أن عادات الذبح في المقابر أو إشعال النار عادات وثنية وصينية تأثر بها الأتراك منذ كانوا في شرق آسيا مجاورين للصين. وبقيت بعض تلك العادات بعد دخولهم الإسلام ذلك إن العادات إنما تخبو أو تتعدل تبعاً للفهم الإسلامي وبقدر ما يخبو ذلك الفهم في النفوس تستيقظ تلك العادات[1].

ومن المفارقات الصعبة والمحزنة أن الشيخ أو رجل الدين هناك يتلو عن صحف مخطوطة دعاء هو للعرس وللوفاة وللصلاة بآن واحد يتضمن دعاء للسلطان العثماني! ومن الطريف أنه تجري المحافظة على هذه الصحف ويقوم المتعلمون بتناقلها فيما بينهم.

نعود إلى أوستراليا حيث التقيت فيها في حزيران ١٩٨١ وزير العدل لولاية (نيوسوت) سدني وباحثته باسم الجالية وكمسلم زائر، في عدد من النقاط المهمة في الأحوال الشخصية وتأثير القانون الدولي الخاص على مسائل الزواج والطلاق وفق ما نوهنا عنه لدى بحث التحديات التي تواجهها الأقليات والمتعلقة بالأحوال الشخصية من هذا الكتاب.

وكان أيضاً من الأبحاث التي دارت مع الوزير وبحضور أركان الجالية - وقد كان الوزير لطيفاً للغاية ودمث الأخلاق ويظهر الجدية في البحث والمناقشة - مسألة الدفن الإسلامي ووجوب السماح للمسلمين بممارسة شعائرهم

(١) يقول سعد زغلول في بحثه الإسلام والترك المنشور في مجلة عالم الفكر المجلد العاشر العدد الثاني ص ٤٤٨ ولا بأس أن يكون الترك بعد أن دخلوا الإسلام قد حافظوا على شيء كانوا قد اعتمدوا عليه من تبجيل موتاهم وتقديم الأضاحي والقرابين على قبورهم فهذا ما يمكن أن يفهم مما شاهده ابن بطوطة أيضاً في احتفال بعض سلاطين الروم العثمانيين بعيد الفطر فقبل صلاة العيد كان الخروج في احتفال كبير إلى المقابر، والبقر والغنم وأحمال الخبز كانت هناك ذبحت البهائم وتصدقوا بلحمها والخبز ثم خرجوا إلى المصلى ويمكن أن تكون عادة توزيع الطعام والفاكهة ببلاد مصر والشام متأثرة بالعادات التركية إلى جانب الترغيب الإسلامي بالتصدق عن الميت...

إزاء رحلة الإنسان الأخيرة من الحياة واحترام إرادته ومشاعره سواء بدفنه على نموذج ما يؤمن به في مقبرة خاصة بالمسلمين أمثاله، وأن هذا الأمر من حقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي.

ومما سمعته في هذه المحادثة أن الحكومة تلقت الشكوى من قبل وقد طلبت الوزارة إثبات أن دفن الميت على الطريقة الإسلامية أي بدون صندوق خشبي لا يلوث البيئة ولا يضر التربة وأن هذا الأمر هو قيد الدراسة لدى المختبرات وخبراء البيئة والتشريح الجسدي... أما مسألة استقلال المسلمين بمقبرة فهو أمر يتعلق بتنظيم المدن وإثبات فائدة الاستقلال وضروراته وجدواه...[1].

جـ - الأطعمة والأشربة:

ومما يشكو منه المسلمون في سفرهم أو إقامتهم في المغتربات وبلاد الأقليات الإسلامية والجاليات، مسألة الطعام والشراب والذبح الحلال. وهي مسألة تسبب حرجاً شديداً للمسلمين وفي بعض الأحيان يحار هؤلاء كيف يجدون المخرج من تعقيداتها لارتباطها بقوانين وأصول مرعية الإجراء في تلك الأمصار.

فللإسلام نظرية متكاملة في الطعام والشراب وآداب تحولت مع الزمن إلى عادات متأصلة يشعر المسلم إذا ما اضطر إلى مخالفتها بالعبء الثقيل والذنب الكبير.

فالإسلام حرم على المسلمين الأكل من ذبيحة لم يذكر عليها اسم الله أو لم تذبح ذبحاً شرعياً (بالسكين ومن الوريد إلى الوريد) وحرم عليه الدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله وما ذبح صعقاً أو قتلاً. وأما في الشراب فقد حرم عليه الخمر بأنواعه وحرم عليه الجلوس إلى مائدة تدار عليها الكؤوس...

(١) نشرت مجلة منار الإسلام في عددها العاشر من السنة السادسة قول الإتحاد الأوسترالي الإسلامي أن الحكومة في سدني قدمت مؤخراً أرضاً لتكون مدفناً للمسلمين بسعر رمزي جداً وذلك في عام ١٩٨٥.

وضمن اشتداد هجرة المسلمين إلى أوروبا وأفريقيا وأميركا وأوستراليا بدأت هذه المسألة بالظهور والتعقد، لكن سرعان ما وجد الحل المناسب وهو استصدار قوانين تجيز الذبح على الطريقة الإسلامية. ومن المتحقق أن سرعة حل المشكلة كان من ورائه أيضاً أسباب اقتصادية إذ أن سهولة المواصلات وتطوير التكنولوجيا لوسائل التبريد حدا بالبلاد العربية والإسلامية لاستيراد اللحوم والدجاج المبردة بعد ذبحها لكن على الطريقة الإسلامية. . .

وهكذا ما إن أجيز الذبح الحلال حتى رأيت هذه العبارة تزين صدر محلات بيع اللحوم والمطاعم في عواصم الدنيا وكذلك على منتوجاتها من اللحوم والدجاج والحلوى والسمن بأن الذبح حلال والمأكولات الأخرى ليس فيها مادة خنزيرية حتى أن بعض علب الأسماك [١] وهو ما يعرف بالسردين والتون لم تنج من هذه العبارة «ذبحت على الطريقة الإسلامية» مع أن السمك ليس له ذبح. . . وهو أمر لفت نظر المهتمين بالشأن الإسلامي في البلاد العربية الإسلامية مما جعل المعنيين في الدول العربية والإسلامية لا يقبلون باستيراد اللحوم والدجاج بناء على هذه العبارة «ذبحت على الطريقة الإسلامية» بل لا بد أيضاً من إصدار شهادة جهة مشرفة على الذبح تفيد أن العملية قد تمت كذا. . . ذلك أن بعض الشركات التجارية المختصة بتصدير اللحوم إلى الدول العربية يملكها غير مسلمين ولا يتبعون فيها الطريقة الإسلامية في الذبح مع أنها تضع على صادراتها العبارة الشهيرة أي ذبحت على الطريقة الإسلامية.

وقد جاء في مجلة الإعتصام القاهرية[١] أن لا قيمة عملية لهذه العبارة

(١) ذكرت مجلة الاعتصام المصرية في عددها الخامس تاريخ نيسان وأيار ١٩٨١ مقالاً حول الدجاج واللحوم المستوردة ورد فيه عن السمك (ولا أدل على صدق ما نقول أنه بلغ الاستهتار بعقول المسلمين وبدينهم أن جاءت الكويت كميات من الأسماك ورأيناها ورآها كثيرون كتب عليها ذبحت على الطريقة الإسلامية فقد ظن هؤلاء التجار أن المسلمين لا يتناولون طعاماً ما لم تكتب عليه هذه العبارة فوضعوها على معلبات الأسماك، وعجائب الدنيا لا تنقضي).

(٢) المرجع السابق.

إلا أن تكون صادرة عن مسلم ثقة وتساءلت (ما قيمة الشهادات التي تأتي مع اللحوم المستوردة والتي يقال فيها ذبح على الطريقة الإسلامية فإننا لا نستطيع أن نسلم بها بعد أن علمنا من الثقات أن كثيراً من هذه الشهادات تسلم مقابل مبالغ من المال وأن الذين يعطون هذه الشهادات ليسوا أهلاً للشهادة إلا القليل خاصة وأن هذه الشركات والقائمين عليها تجار بالدرجة الأولى ويهمهم الربح قبل كل شي). وقالت: (الدجاج الإنكليزي الذي يخرج من المذبح مخنوقاً غير مفصول الرأس ليصدر إلى الشرق الأوسط بعد أن توضع على عبواته عبارة الخداع المعروفة (ذبح على الطريقة الإسلامية)، وروت المجلة خبراً من زائر من البرازيل حذر فيه من أكل اللحوم المستوردة ويقول أنه تحرّى بنفسه هناك فوجد أن أكثر من سبعين بالمئة من اللحوم التي في البرازيل غير مذبوحة. . .) وعلى أثر ذلك وضمن منطوق التعاون الذي يجب أن يكون بين المنظمات الإسلامية والدولية، منها العربية الإسلامية من جهة، والأقليات والجاليات الإسلامية في العالم وجمعياتهم ومجالسهم من جهة أخرى فقد أصدر الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي يومئذٍ «محمد علي الحركان» نداءً حول موضوع استيراد اللحوم من أوستراليا ومنع التعامل مع أية شركة لاستيراد اللحوم ما لم تكن الشهادة بالذبح الحلال صادرة عن الإتحاد الأوسترالي للجمعيات الإسلامية وجاء في مذكرته: (حرصاً من الأمانة العامة للرابطة على تطبيق الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع فقد قررنا التعاون مباشرة مع الإتحاد الأوسترالي للجمعيات الإسلامية ليقوم بالإشراف الكامل على جميع المذابح، وإعطاء شهادات معتمدة للشركات المصدرة للحوم وختمها بخاتمه الرسمي.

«لهذا نأمل التكرم بالإيعاز إلى الجهات المختصة والفرق التجارية في بلادكم الشقيقة للتعاون معنا وأخذ الحيطة لعدم دخول أية لحوم مستوردة من هذا البلد إلا عن طريق وبشهادة الإتحاد المذكور ضمانا لشرعية الذبح[٢].

وعلى هذا الأساس، تمكن الإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية في

(١) تاريخ المذكرة ٢٦ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ. ١٩٧٩ م.

أوستراليا من استصدار تشريع خاص قضى بتفويضه بإصدار شهادات الذبح والإشراف عليه من قبل مندوبين لقاء عمولة يتقاضاها المجلس، الأمر الذي وفر له مورداً مالياً ضخماً ساعده على القيام بدوره أو من المفروض أن يكون ذلك...»[1].

وتدون شهادة الذبح الشرعي التي يصدرها المجلس على إرسالية اللحوم المعدة للتصدير كما يلي:

«إن الإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية يشهد أن شحنة أبقار (أغنام - ماعز) دواجن المبينة أدناه قد تم ذبحها طبقاً للشريعة الإسلامية بمعرفة ذباح مسلم مسجل وتحت إشراف الاتحاد. وعلى هذا الأساس فإن هذه اللحوم تعتبر حلال وصالحة للإستهلاك لكافة المسلمين في أي بقعة من العالم، وتأكيداً لذلك ختمت كل ذبيحة (صندوق) بخاتم حلال للإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية. ونشهد كذلك بأن عملية الذبح قد تمت في مكان خاص لا يسمح فيه بذبح الخنازير».

وقد أخذت مسألة اللحوم المستوردة جدلاً في الصحافة العربية، ففضلاً عما نشرته مجلة المجتمع الكويتية عام ١٩٨١ والإعتصام القاهرية، زار مندوب إحدى الصحف الكويتية الأستاذ هشام طالب أوستراليا حيث نشر في أواخر عام ١٩٨١ أبحاثاً حول أوستراليا والمسلمين فيها وبصورة خاصة عن الذبح الحلال في جريدة السياسة الكويتية التي نشرت بتاريخ ١٩٨١/٩/٥ بحثاً حول الذبح الحلال في أوستراليا وإمكانية الغش فيه فقالت: «تعتبر أوستراليا من أوائل بلاد العالم في تصدير اللحوم على أنواعها» لذا اتجهت البلاد العربية إلى استيراد اللحوم من أوستراليا لجودتها ووفرتها وهنا واجهت المسلم المستهلك علامة استفهام كبيرة عن كيفية الذبح ومطابقته للشريعة الإسلامية... وقد ثارت - بسبب هذا الموضوع - كثير من الشكوك

(١) طرأ تعديل على إصدار شهادة الذبح فأصبحت من اختصاص جمعية أخرى في مالبورن والتي يساهم في الإشراف عليها الأستاذ علي شوك وهو من أهل طرابلس بلبنان ويعتبر توقيعه الأساس في قبول الذبح الحلال.

مما أدى إلى الجدل وفي تصريح لفضيلة الشيخ «فهمي الإمام» إمام المسلمين في ولاية فيكتوريا بأوستراليا ومسجد مالبورن المعروف باسم مسجد عمر بن الخطاب، لجريدة السياسة الكويتية قال: «في الماضي كان هناك أفراد قلائل يتولون بأنفسهم عملية الذبح الحلال في مختلف الولايات الأوسترالية، ولم يكن ليتمكن أمثال هؤلاء الأفراد من القيام بمهمتهم... أما اليوم، فقد عمد الإتحاد إلى تنظيم ومراقبة الذبح الحلال، وذلك بتوظيف مندوبين مسلمين عالمين بأصول الشريعة، كما يتولى الإتحاد الإشراف على شركات التعليب والتصدير».

لكن جريدة السياسة ضمنت بحثها توجيه تحذير إلى المسؤولين في الدول العربية والإسلامية بالبحث والتدقيق حول مسألة الذبح الحلال وعن طبيعة اللحوم المستوردة خاصة بعد أن تم اكتشاف غش كبير، فقد أرسلت الشركات لحم حيوان حصان الكنغر على أنه لحم بقر وفق ما أعلنت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بذلك. فالأمر يجب أن لا يتوقف عند إرفاق إرسالية اللحوم أو الدجاج بأية شهادة ذبح حلال بينما المصلحة العامة تستدعي ضرورة التأكد من مصادر استخراج هذه الشهادة ومدى الثقة فيها، وخاصة بعد أن اتضح أن هناك جهات ليست فقط في أوستراليا ولكن في العديد من الدول المصدرة للحوم اختصت في تزوير مثل تلك الشهادات. كذلك يجب على الدول الإسلامية والعربية بصفة خاصة أن تقف على أساليب اكتشاف الغش في اللحوم، والتي عن طريقها اكتشفت الولايات المتحدة أن اللحوم المصدرة إليها ليست لحم بقر بل لحم حصان، وخاصة بعد أن علمنا بأن هناك تقارباً شديداً بين لحم الكنغر الصغير ولحم التبلو.

وأود هنا أن أشير إلى أني في زيارتي لأوستراليا عام ١٩٨١ وأثناء مأدبة أقامها لي القنصل اللبناني في سدني وبحضور وجهاء الجالية مسلمين ونصارى، ذُكر أمامي أن السيد جو دويهي، وهو نصراني من لبنان وكان حاضراً المجلس، يملك خاتم الذبح الحلال وشهادات موقعة من المجلس الإسلامي الأوسترالي مسبقاً وحاول السيد الدويهي أن يتفلت من الجواب وأن يغير مجرى الحديث بنكتة

والدخول في بحث الشأن الوطني العام... غير أن وجهاء الجالية المسلمين أكدوا ذلك وقالوا أن الشهادات تُعطى بثمن، وأنها ضمن تجارة خاصة...

وقد حاولت معالجة الأمر مع المجلس الأوسترالي الإسلامي ولكن للأسف كان المسؤولون غائبين خارج البلاد في زيارة إلى المملكة السعودية وتلقيت من مسؤولين أدنى درجة نفياً مهذباً لما سمعت. ومن الواجب التأكيد هنا أن إيراد هذه الحادثة ليس فيها طعن كامل بالمجلس الأوسترالي الإسلامي بقدر ما فيها الدعوة إلى المراقبة والتدقيق الصادق والإشراف المباشر والتفتيش الدائم. وهذا الأمر يحتاج إلى تنمية الإتصالات وإلى إيجاد المجلس الأعلى للجاليات الإسلامية، حيث يتولى بأحد أجنحته التفتيش والتنسيق وابتكار أساليب المراقبة وفرض القيود الواجبة...

ومن ذلك ما طرحه أحد تجار اللحوم المسلمين في أوستراليا (إنشاء شركات للحوم يساهم فيها أفراد مسلمون أو حكومات إسلامية وتقوم هذه الشركات بافتتاح ما تشاء من مسالخ وبذلك تعود الأرباح للمسلمين علماً أن جميع هذه المسالخ ـ اليوم في أوستراليا ـ ملكيات خاصة لغير المسلمين)[١].

ومن المؤسف أن المسالخ الأوسترالية ومسالخ أميركا وأوروبا تعتمد على الصعق حتى تلك التي تذبح ذبحاً حلالاً. فلا بد من عملية الصعق الكهربائي مهما ضؤلت الجرعة لتخدير الحيوان قبل ذبحه على طريقة الذبح الإسلامي. فقد ذكرت مجلة «منار الإسلام»[٢] طريقة الذبح بحيث توضع الأغنام في مجرى طويل متحرك ضيق في أسفله، عريض في أعلاه، لا يسمح لها بالحركة فضلاً عن الهرب... و... قبل نهاية المجرى يقف عامل يحمل جهاز الصعق وهو شبيه بمسدس ثقب الجدران فإذا أصبح الحيوان أمام عامل الصعق ضربه بالجهاز فوق أذنه اليسرى فيتوقف عن الحركة وكأنه قد مات، وهذا موجود في المسالخ كلها... ويختلف مقدار الجرعة الكهربائية تبعاً لحجم الأغنام وقد تتراوح ما

(١) عن مجلة منار الإسلام الصادرة عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية العدد العاشر من السنة السادسة تاريخ آب ـ أغسطس ـ ١٩٨٧١.

(٢) العدد السابق الذكر.

بين (١٤٠/و/ ٣٠٠ Volts) وربما تكرر صعق بعضها لعدم تأثره بالجرعة الأولى، ومما لاحظناه أن الخراف كانت تحرك أيديها وأرجلها مما يحملنا على القول بأن هذا الصعق لا يميت... وبعد أن يصعق الخروف مباشرة يعلقه عامل آخر من رجله في حزام متحرك يسير به إلى الذباح الذي يذبحه بضربة واحدة.

وقد علقت المجلة على ما ورد آنفاً بقولها: (كون الذبح حلالاً ولو مع وجود الصعق لا يرفع الإثم عمن يقومون به مهما وضعوا من مبررات فالإسلام الرحيم يَنْهى عن إيذاء الحيوان وفي الحديث الشريف: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحدّ أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» وفي الإحسان إلى كل ذات كبد حرّى أجر).

وهذا الرأي في الصعق يخالفه الدكتور عبد المجيد قطمة رئيس الجمعية الطبية الإسلامية بلندن الذي أعلن في ديسمبر ١٩٨٥ لمجلة العالم الصادرة في لندن عن دراسات وزارة الزراعة البريطانية أثبتت (أن عملية الصعق ليست أرحم للحيوان من الذبح على الطريقة الإسلامية).

وقد أشارت مجلة العالم التي أجرت الحوار أن الجمعية الطبية الإسلامية تخوض في إنكلترا معركة مفتعلة من قبل جمعية الرفق بالحيوان ضد الذبح الحلال فقد تمكن معنيون بمحاربة الإسلام من إطلاق الشبهات حول الذبح فحركوا بذلك جهات تعنى برعاية الحيوان والرفق به وبعدها وزارة الزراعة البريطانية بهدف إصدار قانون يمنع الذبح على الطريقة الإسلامية وقد نشرت المجلة تقريراً جاء فيه: [١].

«دفعت الحملة التي شنتها جمعية الرفق بالحيوان ضد طريقة المسلمين في الذبح الحلال وزارة الزراعة البريطانية إلى تشكيل لجنة لدراسة طرق الصعق الكهربائي قبل ذبح الحيوانات، مقارنة بطريقة المسلمين في الذبح».

وأصدرت اللجنة تقريراً مطولاً اتخذ موقفاً سلبياً تجاه طريقة المسلمين، والتي تتم بموجب ترخيص قانوني ومنذ عشرات السنين. وقد أثار التقرير

(١) مجلة العالم التي تصدر في لندن تاريخ ١٩٨٥/١٢/٧ العدد ٩٥.

المسلمين في بريطانيا إذ استطاع التأثير في عدد من أعضاء البرلمان وكسبهم، مما قد يؤدي إلى مشروع قانون يسلب المسلمين حقهم في الحصول على اللحم الحلال.

ولمواجهة هذا الأمر عقد ممثلو المسلمين اجتماعاً في المسجد المركزي في لندن وشارك فيه ممثلون عن عدة جمعيات إسلامية في بريطانيا، وقد تابعت تلك اللجنة اجتماعاتها وأصدرت تقريرها الذي رفع إلى وزارة الزراعة.

إلا أن مواجهة توجه رسمي كهذا، لا تتم بجهود آنية أو محدودة النطاق، فقد بدا أن التحرك لا بد أن يصبح جماعياً تشارك فيها المؤسسات الإسلامية كي يؤدي دوره في التعريف بحق المسلمين المقيمين في الحصول على اللحم الحلال وفق أحكام الشريعة. ومن ناحيتها قامت الجمعية الطبية الإسلامية في بريطانيا بإرسال تقرير علمي ينقد ما جاء في تقرير لجنة وزارة الزراعة.

وقد أشار الدكتور عبد المجيد قطمة رئيس الجمعية إلى أن عدداً كبيراً من المسالخ في إنكلترا ملك لأشخاص أو جمعيات بريطانية، وتدار من قبلهم، والمسلمون يختصون بركن في المسلخ بموجب اتفاق خاص وهكذا فإن المسلمين ليسوا أحراراً تماماً في اختيار المكان وتحديد الشروط، وهم في وضعهم الراهن غير قادرين على امتلاك أو حتى استئجار مثل هذه المذابح الباهظة التكاليف...

وأعلن أن مستوردات اللحوم في البلاد الإسلامية والعربية ليست جميعاً تحوز شروط الذبح بالطريقة الإسلامية.

«وقد تبين لنا أن الكثير من البلاد المصدرة للحوم ترسل اللحم على أنها معدة بطريقة شرعية وأنها لحم حلال وفي الواقع هي غير ذلك...».

«ما نعلمه قطعاً، هو أن بعض التجار الذين يصدرون اللحم من بريطانيا إلى العالم الإسلامي والعربي على أنه لحم حلال، قد صعق كهربائياً قبل الذبح».

«إن عملية الصعق غير ناجحة لتحقيق الأهداف التي جاءت لأجلها، أي أنها ليست الطريقة الأرحم للحيوان. وفي نسبة هامة من الحالات تؤدي إلى أذى الحيوان قبل تخديره بل إلى قتله في بعض الأحيان...».

«في حين أن طريقتنا في الذبح، هي أكثر صحية وإنسانية، كما أنها أرحم للحيوان. ففي الذبح أو التذكية الإسلامية يجري قطع الدم بصورة سريعة جداً عن المخ ومراكز الإحساس، فلا يشعر الحيوان بما يحدث بعد ذلك».

«ولدينا آراء من فقهاء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ترفض الصعق الكهربائي شرعاً والسبب أن هناك وسيلة محددة إسلامياً للذبح والرسول ﷺ نفذ العملية وشرحها، وقد رأى الفقهاء أن هناك إمكانية لموت الذبيحة نتيجة الصعق مما يجعلها من الميتة المحرمة...».

«وأيضاً حرمة الدم معروفة. بمعنى استهلاكه أكلاً وشرباً. وفي الصعق تبقى الدماء في الذبيحة وبكثرة في الأنسجة والخلايا، أي أن الصعق لا يحقق النزف الشامل، لأنه يؤثر على القلب ويقلل من نبضاته وقد يوقفه».

«ومن الملاحظات الصحية المتفق عليها علمياً أن الدم يحتوي إفرازات ومواد كيماوية سامة وجراثيم، ولهذا أيضاً يؤدي الصعق إلى ضرر صحي كبير...»

«ثم إن ما نسميه الصعق فهو عدة أنواع: منه الكهربائي، ومنه الخنق الكيماوي بأوكسيد الكربون، فهذا يميت الحيوان ويبقي دمه فيه وهذا غير صحي وضار.

«والنوع الثالث، يستعمل مع الدواجن وهو تغطيس رؤوس الدواجن في ماء مكهرب وهذه عملية غرق (اختناقاً) إلى جانب تأثير الصعق الكهربائي...».

«وأخيراً فإن مكونات اللحم كما أثبت الدكتور «بيلي» في رسالة دكتوراه في جامعة ليدز شمال بريطانيا العام ١٩٨٢ إن تكوين اللحم كيماوياً يتغير بالصعق مما يعطي إمكانية أكثر للتسمم والتفسخ...».

ومن المفيد القول أن مسألة الذبح الحلال لم يتأثر بها المسلمون كأقليات أو جاليات فحسب، بل المسلمون في العالم بأسره، خاصة أولئك الذين يستوردون اللحوم المذبوحة وسائر الدواجن والطيور، فضلاً عن أنها بذاتها أيضاً مورد مهم للبلد المنتج. فإذا ما نظمت هذه المسألة بشكل إيجابي وجيد، كإقامة مسالخ إسلامية خاصة، تتبعهامزارع لتربية الأغنام والدواجن في بلاد المغتربات في أوستراليا أكثر البلدان إنتاجاً للحوم، والبرازيل في أميركا اللاتينية أو في بعض البلدان الأخرى المسلمة التي يمكن أن تتطور فيها الثروة الحيوانية . . . نقول إذا ما نظمت هذه المسألة سيكون لها بلا ريب إيجابيات كثيرة ويكون الذبح الحلال معْبراً لتعليم الحلال للناس فكراً وممارسة وأسلوب حياة . . .

ومن المفيد، والبحث يدور حول الأطعمة وتأثيراتها على الأقلية المسلمة، أن نثبت هنا مشاهدات الأستاذ فهمي هويدي في الصين حيث عايش هذا الأمر، معتبراً أن الطعام بذاته كان أحد أهم الأسباب في تمايز المسلمين عن غيرهم ساعد على حفظ شخصيتهم من الذوبان رغم مؤتمرات التذويب المختلفة. يقول الأستاذ هويدي في كتابه الإسلام في الصين:

«إن قضية الطعام تشكل منذ قرون عديدة إحدى عناصر الخلاف بين المسلمين وبين غيرهم من الصينيين. فهناك تحريم في القرآن لأنواع من الأطعمة، في غير حالة الضرورة، منها: الميتة والدم ولحم الخنزير (سورة النحل: الآية ١١٥) وتفصيلها في (سورة المائدة: الآية ٣). والمسلمون شديدو التمسك بالامتناع عن هذه الأطعمة».

«أما الصينيون من قومية الهان ذات الأغلبية الساحقة (٩٠٠ مليون) فإنهم ربما لاعتبارات تتعلق بأنهم يعيشون في حالة طوارىء دائمة بسبب العدد فلا يمتنعون عن أكل أي شيء في البر والبحر والجو، من الأبقار والأغنام إلى الحمير والكلاب والخيول، إلى القطط والحيات.

«حتى إن المدن الصينية ربما كانت الوحيدة في العالم التي تخلو شوارعها من القطط والكلاب.

«وبسبب هذا الخلاف الحاد، كانت تحدث مشاحنات كثيرة بين المسلمين الهوبيين وبين المنتمين إلى قومية الهان، وقد كانت إحدى صور التضييق على المسلمين في عهد المانشو أن قراراً صدر يمنع ذبح الأبقار والأغنام، حتى يضطروا إلى أكل أطعمة الهان التي يعافونها، إمعاناً في إذلالهم وإهانتهم.

«وكان طبيعياً أن يستقل المسلمون بذبائحهم ومطاعمهم حتى اشتهر المسلمون بأنهم يشتغلون بالجزارة وصناعة الأطعمة».

«وتأصل هذا الموقف في أعماق مجتمع المسلمين، حتى أصبحت قضية الطعام - ولحم الخنزير بوجه أخص - نقطة خلاف أساسية جوهرية بينهم وبين الآخرين».

«وبسبب غيبة الفهم الصحيح للإسلام، وبسبب عملية التجهيل المتصلة، فقد تبلور إيمان المسلم وتعبيره عن هذا الإيمان في مسألة الامتناع عن أكل لحم الخنزير، بالدرجة الأولى. ونما هذا الفهم بمضي الوقت حتى أصبح المسلمون مستعدين لقبول أي شيء من المسلم، إلا أن يأكل لحم الخنزير».

«وبات الخنزير هو الحد الفاصل بين الإيمان والكفر في مناطق وسط وجنوب الصين».

«فآكل الخنزير كافر يسبه المسلمون ويهينونه ويرفضون تزويجه من بناتهم. وإذا امتنع عن أكله، وفعل أي شيء آخر فهو عاص فقط».

«والمطاعم الإسلامية يقدم أكثرها البيرة والويسكي والشمبانيا، ولكنها تمتنع عن أكل ذلك الطبق الملعون: الخنزير».

«المدهش في الأمر، أنه بسبب الخنزير، حافظ المسلمون من قومية هوبي على أنفسهم ولم يذوبوا في الآخرين».

«وهي مفارقة غريبة أن يسهم الخنزير - الذي لا يطيق المسلمون سماع اسمه - حتى طلب قائد الجيش الأحمر من جنوده أثناء مسيرة هاو الكبرى الامتناع عن نطق الكلمة أمام المسلمين احتراماً لمشاعرهم في حماية مجتمع الهوبيين ونقاء عرقهم».

«ذلك أن المسلمين من أبناء قومية هوبي يرفضون الزواج من بنات الآخرين، كما أنهم يرفضون تزويج بناتهم لشبانهم، لا لشيء إلا بسبب تعاطيهم لحم الخنزير، وحالات الزواج النادرة التي تتم لا يقبل بها الآباء إلا إذا تعهدت الزوجة أو الزوج من قومية الهان بالامتناع عن أكل الخنزير، وإلا فالقطيعة الأبدية تستمر بين الأهل والابن الذي يتزوج متجاوزاً هذا الشرط.

«وكان نتيجة التطبيق الصارم لذلك الشرط أن أقيم من الناحية العملية جدار سميك عزل المسلمين الهوبيين عن غيرهم من قومية الهان عبر التاريخ. الأمر الذي حفظ لهؤلاء المسلمين كيانهم وأنقذهم من الذوبان والغرق في بحر مئات الملايين من شعب الهان الذي يحيط بهم، والمؤهل لابتلاعهم خلال سنوات قليلة، إذا سقط الحاجز الذي يحتمون به.

«لقد ساير المسلمون الهوبيون تقاليد شعب الهان في عماراتهم وأزيائهم وعوائدهم كلها، لكن الأمر الذي لم يفرطوا فيه وأصروا عليه هو امتناعهم عن لحم الخنزير.

«كما تبلور فهم هؤلاء للتعبير عن الإيمان والإسلام في هذه الحدود، فقد اعتبر الحزب والحكومة أن الاهتمام البالغ بمطاعم وحلويات المسلمين هو أحد أعمدة سياسة «حماية الحرية الدينية» فضلاً عن أن هذا التوجه يعد آمناً ومريحاً من وجهة نظر أي سلطة. فإذا انتقل النشاط الإسلامي إلى المطاعم والحلويات فتلك حدود مقبولة ومحتملة، بل ومرغوبة أيضاً.

«لذلك فإن كل حي أو شارع يتواجد فيه مسلمون لا بد أن يتوافر مطعم إسلامي أو أكثر تثبت على واجهته لافتة مكتوب عليها بالصينية كلمتا «تشينغ تشن» أي الصفاء الحق. وحيث تكتب هذه الكلمات، دون أي إيضاحات أخرى فلا بد أن تكون إشارة إلى وجود مطعم إسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض هذه المحلات تضيف كتابات بالعربية، إمعاناً في الإعلان عن الإلتصاق بالإسلام، مثل: الدكان الإسلامي للحلاوة والفطائر، هذا مطعم المسلم، مطعم السلق والخبز بلحم البقر والغنم

للمسلم، إلى آخر مثل هذه العبارات. حتى بلغ عدد المطاعم التي من هذا النوع حوالي ٦٥ مطعماً في بكين و٥٥ في شنغهاي.

«وأيضاً فإن أي وحدة عمل يوجد فيها عشرة مسلمين فأكثر يجب أن يخصص لهم مطعم خاص منفصل عن مطعم الآخرين، لا يقدم لحم الخنزير ولا يطبخ بشحمه».

«ولضمان الذبح الشرعي فإن الإمام يقوم بنفسه بهذه المهمة، وفي بعض المناطق توفد الجمعية الإسلامية موظفاً من قبلها يومياً إلى المسلخ ليقرأ على كل ذبيحة عبارتي «بسم الله الرحمن الرحيم ـ الله أكبر»، المنصوص عليهما في شعائر الذبح.

«ولقد لقيت واحداً من هؤلاء في كانتون، وهو موظف في الأربعين من عمره، اسمه الإسلامي عبدالله واسمه الصيني «خومين» وهو يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٥٠ يوان (حوالي ٣٥ دولاراً) مقابل وظيفته هذه، التي لا يمارس غيرها، يذهب إلى مسلخ المدينة كل يوم في الساعة الثامنة صباحاً، ليقف أمام كل ذبيحة ويردد أثناء قطع رقبتها: بسم الله الرحمن الرحيم ـ الله أكبر، وهو يقضي ساعتين في عمله هذا يومياً، ثم يعود إلى مقر الجمعية الإسلامية، ليستريح بعض الوقت من عناء مهمته، ويعود إلى منزله مرتاح الضمير.

* * *

هذا في الصين... أما في الإتحاد السوفياتي فإن الأستاذين كلكنجي وبيفسن من السوربون، في كتابهما (المسلمون في الإتحاد السوفياتي) صفحة ٣١٦/٣١٥ يؤكدان أن المسلمين هناك في ميدان الطعام يبتعدون كثيراً عن الروس، وقد أخذ المسلمون خاصة منذ الحرب، يأكلون بعض الأغذية التي كانوا يجهلونها من قبل، كالبطاطا والملفوف والمعلبات والخبز. وباستثناء هذه المأكولات المستعارة، ظل المطبخ الإسلامي الروسي كما كان من قبل يقوم على الأرز ولحم الخروف والحليب ومشتقاته، ويبدو أن استعمال المشروبات الكحولية قليل جداً عند المسلمين، والمسلمون لا يأكلون لحم الخنزير في منازلهم قط، وأما في المصانع وفي الثكنات العسكرية حيث يقدم لحم الخنزير، فإنهم يجتنبونه جهد طاقتهم... وأبعد الجمهوريات عن الإستعمار الروسي هي

تاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وهي أكبر أعداء الخنزير وفي قازكستان وبلاد القرغيز لا يربى هذا الحيوان النجس غير المستعمرين الروس بصورة خاصة».

ونقلت جريدة الحياة اللبنانية تاريخ ١٩٩٠/٢/٣ عن البروفسورة ويلارا علييفا رئيسة أحد الأقسام في معهد الأدب التابع لأكاديمية العلوم في أذربيجان (أنني أستعيد تقاليدنا حينما أتلو البسملة قبل أن أتناول طعامي) وهي إشارة بالغة إلى الترابط الوثيق بين العادات والتقاليد وبين الدين لدى المثقفين السوفييت.

ومع أهمية التقرير أعلاه إلا أننا يمكن أن نقرر أيضاً وبوجه عام أن ظاهرة الخمرة قد تحكمت في وسط الأقليات الإسلامية والجاليات. والمشكلة أن «أم الخبائث» كان لها ولا يزال دور بارز في حياة الشعوب... ومع أن الإسلام قد حرمها كما حرم كثيراً من المآكل وجعل شراب المسكرات جريمة يعاقب عليها بالحد، إلا أن بعض المسلمين وأكثر الأكثريات غير الإسلامية يحتسون المسكرات سواء في الحانات والمقاهي والمطاعم، أم في بيوتهم بين أهليهم وأصدقائهم وأولادهم...[1].

أذكر عندما كنت في زيارة لغانا عام ١٩٧٢. دعيت إلى حفل عشاء في أحد المطاعم، حضرها قسم من الجالية الإسلامية هناك، وقد فوجئت بأقداح الخمرة توضع على المائدة ولما استنكرت ذلك استغرب عدد منهم وتساءلوا وهل الخمر حرام ثم على افتراض ذلك فكيف يكون الجلوس إلى مائدة عليها خمر حرام؟ أليس الشراب أمراً شخصياً فكيف يتعدى الحرام إلى الغير بفعل الآخرين؟ ولما شرحت لهم الأمر من جوانبه المختلفة اقتنع البعض ولاذ البعض الآخر بصمت الرافض. ولا أخفي أن أكثرهم امتعض من الاحتجاج خاصة وأنهم معتادون على الشرب مع العشاء الفاخر، ولما خيرتهم بين

(١) وحدثنا بعض الطلبة الذين يتابعون دراساتهم العليا في مدن الاتحاد السوفياتي السابق وبعد أن تمكن هؤلاء الطلبة مع الأقلية المسلمة هناك من فتح مسجد المدينة ـ بعد أن كان متحفاً ـ رغب المسلمون هناك من تكريم الطلبة العرب فأولموا لهم وقدموا لهم الشمبانيا!! فلما عرفهم الطلبة أنها حرام دهشوا!!!

انسحابي من العشاء وبين رفع الخمر وامتناعهم عن شربه... قبلوا الثانية احتراماً لي باعتباري ضيفاً ولو أني في نظر بعضهم قد تحولت في تلك اللحظة إلى ضيف ثقيل.

وأدركت أن كثيراً من الجاليات الإسلامية قد ضاعت بعد أن وقعت في أم الخبائث. كما أن بعض شباب المسلمين المهاجرين إلى بقاع الدنيا يضربون في الأرض يبتغون فضلاً من ربهم أو يطلبون علماً قد انحرفوا وارتكبوا الموبقات، كما أدمنوا وتعاملوا معها كأنها الشراب المباح.

والسؤال الذي فيه بعض الغرابة كيف أن المسلمين يقبلون تحريم الخنزير فيأنفون منه ويرفضونه بينما يشربون الخمر ويحتسونه، والإثنان الخنزير والخمر في حرمة واحدة وكلاهما مما يدخل إلى المعدة فيفسدها وإلى الصحة فيضرها.

ولا ريب أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التخطيط والتوجيه ونشر الثقافة والعلم الشرعي بين المسلمين، وبخاصة في المهاجر ودول الأقليات مما يحفظ عليهم إسلامهم ويزيدهم تميزاً وفضلاً...

د ـ الزي واللباس:

إن كان اللباس مظهراً شكلياً يستر الإنسان به جسده وما يدرك، ضمن ثقافته ودينه، أن من واجبه ستره، إلا أن اللباس غدا بفعل تباين الثقافات أحد المظاهر الحضارية لشعب من الشعوب. وبذلك أصبح بالإمكان الحديث عن لباس أوروبي وآخر صيني وثالث هندي ورابع عربي وخامس إسلامي أو باكستاني أو فرنسي أو أفريقي... إلخ.

والإسلام يوافق على أي من الألبسة التي تتفق مع معطياته الفكرية ومتطلباته في ممارسة العبادة وألوان الحياة التي أراد أن يؤصلها في نفوس أتباعه. ولم يفرض الإسلام نوعاً من اللباس إلا في الحج إذ أراد أن يوحد جميع الأمم والشعوب في ألبستهم ويساوي بين الفقير والغني في مناسك الحج ومواقفه، مما يمكن أن نعتبره أسلوباً في تكريس الزي في أيام العبادة في الحج بين سائر المسلمين من أي البلدان أتوا ومهما اختلفت ألبستهم وأزياؤهم الخاصة والرسمية أو

الشعبية. وهو أمر ذو مغزى آخر، إذ يؤكد هذا الاستثناء في الحج، على القاعدة أن لكل بيئة زياً، وليس من مانع يمنع من تعدد الأزياء وتطويرها في الإسلام وفق المقتضيات الزمنية والبيئية شريطة المحافظة على الأصول العامة المتعلقة بتغطية عورات الرجل والمرأة، وما يمكن أن يضفي الوقار والاحترام ضمن البيئة الواحدة على الأقل... وهذه النظرية الإسلامية المرنة سمحت باحترام عادات الشعوب وحفظت خصائص تلك البيئات التي يصعب فرض زي خاص فيها تبعاً للأوضاع المختلفة فيها سواء المناخية أو طبيعة العمل....

وبحكم هذه النظرية المرنة تمكن الإسلام من الإنتشار السريع بين القبائل البدو والمدن الزاهرة وبين الشعوب المتقدمة حضارياً، وتلك التي تعاني من ويلات التخلف أو تغرق في متاهات الجهل والبدائية... إذ أن الزي أحد العناصر المهمة في تمييز الشعوب. وعادة يتخذ الزي شكلاً يتفق مع ما يمكن تسميته بخصائص الشعوب المتأثرة بالأوضاع المناخية والبيئية من جهة وبالعادات المتأصلة فيها من جهة أخرى وبالأحوال العامة الاقتصادية لتلك الشعوب من غنى أو فقر من جهة ثالثة... وعلى هذا فلم تشعر تلك الشعوب، عندما واجهت الإسلام، أن العرب حاملي الإسلام يفرضون أزياءهم عليهم. كما فعل الأوروبيون عندما استعمروا كثيراً من المناطق في العالم ومنها العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فقد انتشر الزي الأوروبي في كثير من الأمصار حتى أن اللباس المعروف باللباس العربي الخليجي يخلعه أكثر الخليجيين عندما يغادرون بلدانهم متجهين إلى البلدان الإسلامية أو العربية فضلاً عن دول العالم الأخرى. غير أن غطاء الرأس (القبعة الأوروبية) عانت حال التصادم مع المسلمين. فبينما قبل المسلمون في أكثر المناطق وبخاصة الرجال، اللباس الأوروبي لعدم تعارضه - بشكل عام مع المواصفات الشرعية الإسلامية - نجد أن المسلمين رفضوا بشدة القبعة الأوروبية كغطاء للرأس. وصحيح أن أصل الطربوش التركي نمساوي إلا أنه اعتبر شكلاً مقبولاً في البلاد العربية لانتشاره في الدول العثمانية، بينما سقطت القبعة الأوروبية واعتبرت (إفرنجية) ولم تفرض في تركيا في العشرينات من هذا القرن إلا بحكم القانون الأتاتوركي، عندما حُظِّر الطربوش مستبدلاً به القبعة

الأوروبية. وكمحاولة للتخلص من هذا الشرك خلع المسلمون الطربوش ولم يلبسوا القبعة الأوروبية وباتوا في كثير من بلدانهم حاسري الرؤوس بينما بقي أهل باكستان وأندونيسيا وكذلك مسلمو الاتحاد السوفياتي يعتمرون بما يعرف بـ(الكلبك) وقد انتشر هذا الغطاء قليلاً في بلاد الشام في أيام الشتاء.

ومن المؤسف أن الزي الأوروبي للمرأة كان أكثر إحراجاً للمسلمات. فحسر الرؤوس وكشف الشعر والقصير من اللباس مما يصف ويشف ويبين بعض الجسم الذي هو- في نظر الإسلام - عورة، وقد انتشر هذا اللباس في أكثر البلدان الإسلامية وراح يزحف إلى بعض مناطق الخليج ولو بصورة بطيئة وتدريجية فضلاً عن حواضر الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا...

وإن كان الزي الأوروبي أصبح، بحكم سهولته وبساطته وتنوعه، يخدم أغراضاً مختلفة في الشارع والمكتب والعمل والمعسكر والحقل والقطار والسيارة وفقاً لمقتضيات العمل، فقد تمكن أن يكون لباساً عالمياً ولو في بعض الأنشطة كالمصانع والمعسكرات... إلا أنه يبقى محصوراً، في بعض الدول، في تلك الأنشطة ليحل محله فيما بقي من ساعات اليوم اللباس القومي الموافق لطبيعة البيئة وظروف المكان.

ومن جميل ما قيل في مشكلة الزي ما ذكره الأستاذ مالك بن نبي في مشكلات الحضارة: «أنه لمن الغباوة أن ننكر اليوم مشكلة الزي المناسب، ولكننا نكون أكثر غباوة إذا ما استسلمنا في ذلك إلى التقليد البحت بلا الالتفاف إلى مقتضيات أحوالنا من حيث دستور الجمال - يقصد الشروط الشرعية الإسلامية - وضيقنا الاقتصادي والقيام ببعض الواجبات كالصلاة»[1].

أردت بهذه المقدمة أن أؤكد على أمور:

١ ـ إن المسلم، جاليات وأقليات، إذا ما أصر على لباسه القومي فلا يعني ذلك تخلفاً بل قد يكون ذلك أحد أسباب صموده ضمن ظروف الحياة العامة التي يعيش فيها. وقد أدرك ذلك (ماو) في ثورته الثقافية ففرض على جميع المسلمين أن يتبعوا نظام اللباس أو الزي في الصين (الجاكيت المغلق

(١) شروط النهضة ومشكلات الحضارة الطبعة المصرية ص ١١٩.

والبنطلون). يقول الأستاذ فهمي هويدي: منع المسلمون في مناطق الكثافة السكانية من ارتداء ثيابهم القومية وأجبروا على استخدام الثياب الزرقاء اللون[1] بما فيهم رجال الدين.

ويصف الأستاذ هويدي إمام المدينة «لشبان» بقوله: وهو في الحياة العادية يرتدي البدلة الزرقاء وطاقية بيضاء. إذ لا يزال شيئاً معيباً في الشمال والغرب أن يكون الرجل مسلماً ولا يغطي رأسه بطاقية بيضاء وإن اضطر إلى لبس القبعة الصينية التقليدية فلتكن فوق الطاقية لكن الإمام يضيف يوم الجمعة عباءة بيضاء فوق القميص وعمامة بيضاء فوق رأسه[2] وكما الإمام كذلك المصلون الذين يعتمرون بالطاقية البيضاء أثناء الصلاة خاصة. وحيث لا إكراه ولا ضغط ولا تحظير، فإن الناس يتزيون بزيهم القومي أو المحلي ويفخرون به ويعتبرونه صورة من صور التميز التي يقدرون عليها في مواجهة الآخرين...

٢ ـ وكما ذكرنا من قبل فإن المسلمات يشعرن بالتحدي لجهة زيهن الإسلامي، وفق مواصفاته الشرعية إزاء زي الأوروبيات... فأكثر المسلمات في الجاليات الإسلامية المهاجرة إلى مواطن الأكثريات غير الإسلامية نصرانية كانت أو وثنية يقلدن الزي الأوروبي كما هو شأن النساء المسلمات في أكثر البلدان الإسلامية وبخاصة في المدن. غير أن اللافت للنظر أن كثيرات من المسلمات أيضاً ممن يعشن اليوم بعد الصحوة الإسلامية، في أوروبا وأوستراليا وأميركا يتزين بالزي الإسلامي ويتحجبن ويلبسن الفضفاض من الثياب متحديات بذلك الزي الأوروبي الذي في مجمله أقرب للتعري. كما لا بد هنا من الإشارة إلى أن الغربيات اللواتي يعلن إسلامهن يرتدين الحجاب. وقد شكّل الحجاب تدهوراً في الأوضاع العامة في تايلاند حيث ما انفك البوذيون هناك يشنون حرباً (باردة) ضد الإسلام والحجاب، فقد طردت كلية للبنات ١٢ بنتاً لإصرارهن على لبس الحجاب (راجع التقرير المفصل في

(١) شروط النهضة ومشكلات الحضارة الطبعة المصرية ص ٢٠٥.
(٢) الإسلام في الصين ص ١٤٨.

الصفحة ١٣٩ مكرر). وكما في تايلاند كذلك في فرنسا حيث أثيرت مع مطلع العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ أزمة الحجاب لطرد مدير مدرسة بنتين لإصرارهما على لبس الحجاب في المدرسة.

ويقول مقال نشر في مجلة المختار[1] أن في ألمانيا أكثر من مليون نفس من أصل تركي. فلا عجب إذا وجدنا شوارع في برلين وميونخ تعج بالنساء اللواتي يرتدين السراويل التركية الملونة بينما رؤوسهن مغطاة بالمناديل وهن يشترين الخبز ولحم الضأن والزيتون والجبن. وبسهولة يمكن أن تصادف في شوارع من أوروبا وأميركا وأوستراليا بعض المسلمات محتشمات ومرتديات اللباس الشرعي ولا يجدن حرجاً في ذلك بل يفعلن ذلك مزهوات وليس هؤلاء من أصل إسلامي فحسب، بل أيضا المسلمات الجديدات من أهل تلك البلاد.

ويقول تقرير من كتاب المسلمون في الإتحاد السوفياتي[2] عن لباس المسلمين: أما لباس المسلمين في الإتحاد السوفياتي فهو مؤلف من اللباس القومي التقليدي ومن اللباس الأوروبي، واللباس الأوروبي يسيطر على أهل المدن أما اللباس الثاني فهو المسيطر على أهل الأرياف وعلى النساء المسلمات أيضاً، حتى أن أكثرهن ميلاً إلى الحياة الأوروبية تلبس مع اللباس الأوروبي قطعة من الثياب القومية لكي يستطاع تمييزها عن الروسية».

وقد بينا من قبل أن بعض المسلمات في الاتحاد السوفياتي[3] لا زلن متمسكات بالحجاب حتى أن بعض زوجات المسؤولين أو بناتهن يفعلن ذلك مع أن أزواجهن أو آباءهن يمارسون العمل الشيوعي بجدية ويدعون له...

ولا غرو في ذلك، فالزي خاصة للمرأة، أمر بالغ الأهمية وهو جزء من الأحكام الإسلامية التي لا تقبل التبديل من حيث المواصفات العامة، أما من حيث الشكل فيجوز أن يأخذ صوراً مختلفة، وبالقدر الذي تتوافر فيه الدعاية

(١) المختار: اللغة العربية السنة الثالثة عدد نيسان/ إبريل ص ١٩.
(٢) تعريب إحسان حقي ص ٣١٥.
(٣) قبل انهياره.

الجيدة والدعوة الصادقة المنظمة في صفوف الأقليات والجاليات، يأخذ الزي الإسلامي بشروطه العامة طريقه إلى المسلمين والمسلمات، وهو أمر مهم لأن تمسك المسلمين نساء ورجالاً بالأصول، يدفعهم للتمسك بمختلف مناحي الحياة الإسلامية وفي مختلف جوانبها، وهذا الأمر سبب مضاف إلى مجموع الأسباب التي تدعو إلى مجلس أعلى للجاليات والأقليات الإسلامية.

هـ ـ ظاهرة الجمعيات:

تميز القرنان التاسع عشر والعشرون، خاصة في أوروبا وأميركا، بظاهرة الجمعيات. والجمعية عبارة عن صيغة يلتقي ضمنها نفر من الناس يجتمعون حول هدف أو أهداف تربوية أو خيرية أو اجتماعية أو صحية أو فكرية أو سياسية، وعندما يكون الهدف سياسياً تتحول الجمعية إلى حزب.

تخضع الجمعية إلى نظام يرعى شؤونها الإدارية ومجالسها وأهدافها، ويلزمها ترخيص من وزارة الداخلية في بعض البلدان ومن وزارة الشؤون الاجتماعية في البعض الآخر.

وقد عرفت البلاد العثمانية، ومنها بلادنا العربية، هذا النوع من الجمعيات عندما أصدر السلطان العثماني القانون المعروف بقانون الجمعيات عام ١٨٨٦.

وتلحظ الجمعيات في أنظمتها الوسائل الديمقراطية لانتخاب سلطة الجمعية لمدة محدودة مما حمل بعض المفكرين المسلمين على إعلان عدم شرعية الجمعيات إذ أن الرئاسة ـ في نظرهم ـ ينبغي أن تكون مدى الحياة قياساً على الإمام أو الخليفة وهو قياس فاسد بلا ريب.

ويمكننا أن نقرر أن صيغة الجمعيات بوجه عام، صيغة مقبولة شرعاً لعدم تعارضها مع نصوص إسلامية، وهي صيغة متطورة لعمل تعاوني مشترك بين أفراد آمنوا بهدف معين ورغبوا باعطائه حيزاً من إمكاناتهم وطاقاتهم. غير أن الفكر الإسلامي أيضاً يوجب التنسيق والتنظيم حيث لا تتضارب تلك

الجمعيات أو لا تتحول إلى سبب للنزاع والخصام والشقاق مما يؤثر سلباً على الحياة الاجتماعية العامة.

ولا شك أن الجمعيات في العالم اليوم ومنها العالم الإسلامي، تلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية وتحدث تأثيرات مباشرة في الأنماط الاجتماعية والثقافية المختلفة حتى غدا دورها متصاعداً وضرورياً لمسار الحياة العامة في البلاد.

ويبدو أن سياسة الحكومات تهدف إلى تشجيع وجود الجمعيات عبر التعامل المتميز معها، أو عبر فرض تشريعات تستوجب وجود جمعية للقيام بعمل ما. فمثلاً فتح مدرسة مجانية لا تتقاضى رسوماً من الطلبة، في بلد فيه حرية التعليم كلبنان، يحتاج إلى جمعية مرخصة حسب الأصول وذلك لأن الدولة تضمن التعليم المجاني وتمده بمنح سنوية...

ومن الطريف أن الجمعيات تعددت موضوعاتها على مختلف صعد الحياة، فمن أصدقاء الإنسان، إلى الرفق بالحيوان إلى رعاية الشجر والنبات إلى حماية البيئة، وما إلى ذلك من أمور اجتماعية وصحية كإنشاء المستشفيات والمبرات ورعاية الأيتام والاهتمام بالثقافة وإنشاء المساجد وتدريس العلوم الدينية والتكنولوجية...

والجاليات الإسلامية، وكذلك الأقليات، استفادت من فكرة الجمعيات في بلاد المغتربات أو الأكثريات، وراحت تنظم شؤونها في ضوء تشريع الجمعيات المعمول به في تلك البلاد. وكشأن الحرية العامة في البلاد المعنية تتمتع الجمعية بالاستقلال والحرية في العمل والتخطيط ضمن الهدف الذي أنشئت من أجله، أو تكون مقيدة لمراقبة دوائر رسمية أمنية أو وزارية عامة.

وهكذا تتمكن الجمعية، من تحقيق أنشطتها أو تضمر، ما استمر التعاون بين أعضائها وتأمّن الدعم الكافي أو انعدم، وبالقدر الذي تسمح لها فيه الدول الراعية لتلك الجمعيات من ممارسة أهدافها أو التجاوب معها أو معارضتها.

ففي العالم الذي يُطلق عليه العالم الحر، تتمتع الجمعيات الإسلامية بوجه عام بحرية العمل والتخطيط والإتصال الخارجي بمجتمع الأكثريات أو بالعالم الإسلامي، ولها أن تنشىء المراكز الثقافية والمساجد وأن تدفع إلى السوق المحلية أو العالمية بالكتب والمجلات والنشرات باللغة التي تختارها. كما لها أن تدافع عن معتقداتها وآرائها إزاء السلطة. كل ذلك وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. وقد رأينا من قبل كيف أن الجمعية الطبية الإسلامية في إنكلترا عارضت تحقيقات اللجنة الفنية التي عينتها وزارة الزراعة بشأن طريقة المسلمين في الذبح الحلال وعقدت لذلك مؤتمراً [1].

تنتشر الجمعيات أو المراكز الإسلامية في جميع المدن الأميركية والأوروبية والأفريقية والأوسترالية، حيث يتواجد المسلمون ويقيمون المساجد والمعاهد ومراكز الأبحاث، كما أن المنظمات العالمية الإسلامية تنشىء لها فروعاً في القارات لرعاية شؤون الجاليات أو للمساهمة بطريقة ما في النشاط الإسلامي. وتكثر الاتحادات الطالبية الإسلامية، حيث الطلبة المسلمون من المقيمين الوافدين لمتابعة دراستهم، وتنشط في حماية الطالب المسلم وتؤمِّن بعض الخدمات له، كما أن الجمعيات المتخصصة من الأطباء والمهندسين وعلماء التكنولوجيا والاجتماع تنشأ وينشأ لها ضمن دراسات ميدانية أوقاف إسلامية لمدها بالمال من أجل تيسير أعمالها.

يقول تقرير نشرته المجلة الخيرية[2] عن المؤسسات الحالية المتواجدة في ساحة العمل الإسلامي في بلاد الغرب، والتي تضطلع بأعباء وجهود العمل في الوقت الحاضر:

بعد أن قسم الموضوع إلى: ١ ــ طبيعة المؤسسة ٢ ــ مجال نشاط وعمل المؤسسة، يقول عن طبيعة المؤسسات:

«يمكن تقسيم مؤسسات العمل الإسلامي القائمة في بلاد الغرب حالياً على هذا الأساس إلى:

(١) راجع فصل الأطعمة والأشربة من هذا الفصل.
(٢) تصدر في الكويت عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية تاريخ كانون الأول ١٩٨٩.

«مؤسسات وهيئات أهلية: وهي تلك المؤسسات والهيئات التي اعتمدت في نشأتها وقيامها واستمرارها على جهود أهلية من القائمين عليها، أو الغير دون أن تلعب الجهات الرسمية سواء في بلادنا أو المجمعات الغربية دوراً رئيسياً في نشأتها أو استمرارها.

«ومؤسسات هذا النوع هي التي تضطلع بمعظم العمل الإسلامي القائم حالياً في بلاد الغرب وهذه حقيقة واقعة، وهي تعتمد في تمويلها وفي تسيير أعمالها على التبرعات والهبات سواء من الأفراد أو بعض الهيئات الإسلامية.

«وتتنوع هذه المؤسسات فيما بينها تنوعاً شديداً فبعضها يتوجه بجهوده نحو مجموع الجاليات المسلمة والبعض الآخر يتركز نشاطه في وسط بشري معين من أبناء الجاليات المسلمة (الجالية التركية أو الباكستانية أو الماليزية).

كما أن بعضها يتركز نشاطه على قطاعات معينة من أبناء الجاليات دون غيرها (اتحادات الطلاب الإسلامية مثلاً) وكذلك تختلف هذه المؤسسات فيما بينها من حيث شمول نشاطها وكذلك أخذها للإسلام لشموله وكماله وتعتمد هذه المؤسسات في أداء رسالتها على العمل الدعوي التطوعي، وتواجه جهود الشباب الذين خالطت بشاشة الإسلام قلوبهم وذاقوا حلاوته وحلاوة العمل في سبيل نشره والدعوة إليه، ومعظم هؤلاء ممن تربوا في أحضان وعلى كتابات الحركة الإسلامية الحديثة وكتابها ومفكريها.

«وتتميز هذه المؤسسات بالإمكانيات المادية المحدودة وبتقلب ظروفها السارية وتعرضها لتقلبات شديدة متباينة».

و ــ مؤسسات وهيئات رسمية:

ونقصد بالرسمية هنا اكتساب هذه المؤسسات ثقل وقوف هيئات وجهات رسمية خلفها، سواء كانت هذه الهيئات وتلك الجهات من بلادنا الإسلامية أو في بلاد الغرب.

وهذا القسم يضم عدة مجموعات من هذه المؤسسات نذكر منها:

أ ــ مجموعة المراكز الإسلامية التي يشارك في إنشائها وتأسيسها السفارات الإسلامية في الدول الغربية والتي يتولى الإشراف عليها فيما بعد (مجلس يسمى مجلس الأمناء) وهو مكون من سفراء الدول الإسلامية في البلاد التي توجد فيها هذه المراكز.

ومن أمثلة هذه المراكز: المركز الإسلامي بلندن ـ المركز الإسلامي بفيينا ـ المركز الإسلامي ببروكسيل، وتتميز هذه المراكز بتمتعها باستقرار مادي وبتوفر إمكانيات كبيرة يُستفاد منها في العمل الدعوي.

ويلحق بهذا القسم: بعض المراكز الثقافية والتابعة لسفارات الدول الإسلامية والتي لها نشاط إسلامي وإن كان محدوداً وكذلك نشاط بعض الملحقين الدينيين المتواجدين في سفارات بعض الدول الإسلامية وبعض المراكز والمساجد.

ب ــ الجاليات الإسلامية: وهي مؤسسات رسمية معترف بها قانوناً في الدول الغربية الجاري فيها الاعتراف بالدين الإسلامي كديانة رسمية.

وتكتسب هذه المؤسسات وضعاً خاصاً من حيث حصولها على الاعتراف القانوني بها كممثل للمسلمين في البلاد التي توجد فيها هذه المؤسسات ومن أمثلة ذلك:

ــ الجالية الإسلامية في النمسا.

ــ الجالية الإسلامية في بلجيكا.

وتحتاج هذه المؤسسة إلى رعاية خاصة وعناية كبيرة للاستفادة من المميزات التي يحققها مثل هذا الاعتراف القانوني، كما تحتاج إلى توجيه جهود بعض الهيئات في بلادنا للمعاونة في استثمار الاستفادة من الفرص والمميزات التي يتيحها هذا الاعتراف، ويلحق بهذا القسم بعض الهيئات التي تتعامل معها بعض الدول الغربية على أساس كونها ممثلة للجاليات المسلمة في هذه البلاد كما هو الحال في إنكلترا مثلاً.

ج ــ المراكز الإسلامية التابعة أو المرتبطة بالسفارة الإيرانية والنشاط الإسلامي الذي تقوم به الجاليات الإيرانية.

ويقول التقرير المشار إليه آنفاً، في مجال نشاط وعمل المؤسسات:

«يمكن تقسيم هيئات ومؤسسات العمل الإسلامي في بلاد الغرب على هذا الأساس إلى:

١ ــ مؤسسات يتركز نشاطها في وسط سكاني معين: مثل مؤسسات الجالية التركية والباكستانية والماليزية.

ــ مؤسسات يتسع نشاطها لكافة أبناء الجاليات: الجالية الإسلامية ـ المراكز الإسلامية الرئيسية والأهلية.

٣ ــ مؤسسات تختص بقطاع سكاني محدد: الاتحادات الطلابية الإسلامية ـ الجمعيات العلمية (الأطباء المسلمين ـ علماء الاجتماع المسلمين...).

٤ ــ مؤسسات إسلامية ذات مجال محدد من مجالات الدعوة الإسلامية:

أ ــ المدارس الإسلامية مثل مدرسة ميونيخ الإسلامية. مدرسة ابن رشد في إسبانيا.

ب ــ مؤسسات تهتم بالتأليف: المعهد الإسلامي (ذو اتجاه موال لإيران) المؤسسات الإسلامية بليستر في إنكلترا ـ وجزئياً المجلس الإسلامي الأوروبي وتهتم هذه المؤسسات كذلك بعقد الندوات والمحاضرات الإسلامية المختلفة».

من جهة أخرى، فإن الجمعيات في البلدان التي تحتاج إلى السكان كأوستراليا، ينظر إليه من منظور آخر، فهي أي الجمعيات تتكاثر بشكل غير طبيعي في الوسط الإسلامي مما ساعد على تقسيم الجالية إلى جاليات، وتقسم الجالية الواحدة إلى جمعيات حسب المدن والقرى وربما الأحياء التي أتوا منها في

بلادهم الأصلية. الأمر الذي كرس كثيراً من الانقسام والخلاف. فالقانون الأوسترالي يشجع الجمعية، ولو كان أفرادها عدد الأصابع وتضع بين أيديهم بعض الإمكانات المادية والمساعدات. ولا ريب أن مثل هذا الأمر يستهوي البعض فيجتمع أبناء كل قرية أو حي ـ حسب مولدهم الأصلي ـ فيأتلفون ويؤسسون جمعية ثم بعد ذلك يختلفون مع الجمعيات الأخرى أو يتنافسون على الرئاسة والوجاهة... فتتبدد الجهود والأهداف.

وأظن أن الخطة الأوسترالية وسواها من البلدان تصب في محاولتها الرامية إلى عدم استقرار أجيال الهجرة الأولى. فالخلاف بين أبناء الجاليات الإسلامية للشعوب الإسلامية والخلاف في الجالية الواحدة يحمل الجيل الجديد أبناء جيل الجاليات الأول على الهرب من واقع آبائه ويستغرق في البيئة الأوسترالية والأجواء الغربية. غير أن هذه المحاولة ـ تفتيت الجالية ـ خاصة بين أبناء الجالية الإسلامية اللبنانية وهي أكبر الجاليات الإسلامية هناك، سببت للحكومة بعض الإشكال والصراعات والمتاعب. ومرد ذلك إلى أن معظم أبناء الجاليات الإسلامية عمال أو حرفيون وليس بينهم مثقفون أو متعلمون إلا بالقدر اليسير... والخلاف بين هذه الطبقات في بعض الأحيان يأخذ طابع العنف والحدة.

وعندما كنت في أوستراليا صيف ١٩٨١ أمضيت شهراً كاملاً في سدني وملبورن في محاولة لرأب الصدع ولمّ الصف وإذابة أسباب الخلاف. وقد زرت الجمعيات، وهي جمعيات تضم عناصر كل قرية من لبنان أو كل مدينة كما أسلفت، فهناك مثلاً جمعية أبناء طرابلس والميناء، واتحاد أبناء طرابلس، وجمعية سير، وجمعية المنية، وجمعية بخنين، وجمعية بخعون، وجمعية إيعال. فحاولت التنسيق والتوجيه. وما تقدم لا يعني عدم وجود جمعيات عامة للجالية فمثلاً في سدني هناك الجمعية الإسلامية اللبنانية وهي التي تشرف على مسجد الإمام علي في لاكمبا وجماعة الدعوة[1] كما يوجد على مستوى ولاية

(١) وقد أسسها الشيخ خليل الشامي من أبناء طرابلس لبنان وهو من أوائل الذين هاجروا إلى أوستراليا في بداية الخمسينات وكان صاحب المبادرة يدعوني لزيارة أوستراليا =

ويلز الجديدة التي فيها مدينة سدني المجلس الإسلامي للولاية وتضم الجمعيات في الجاليات الإسلامية الذي هو بدوره عضو في الاتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية.

بعد أن عشت مراراً التصدع في الجالية دعوتُ قبل سفري وبتاريخ ٨١/٦/٢١ سبعين رجلاً هم وجهاء الجالية آنئذ إلى مسجد الإمام علي وتلوت عليهم مشروع إنشاء المجلس الأعلى للجالية الإسلامية اللبنانية في ولاية نيوثوث ويلز بهدف ضم (كافة الجمعيات اللبنانية وفعالياتها وبهدف تذويب التناقضات وتوحيد الجهود خدمة للغايات الواحدة) كما ورد في المادة الأولى من النظام الذي أقر في هذا الاجتماع وبالإجماع وبعد مناقشات مستفيضة.

وقد جاءت أهداف المجلس، كحلول لمشاكل الجالية في مجتمع كأوستراليا، عبّرتُ عنها في تذكرة أذعتها في محاضرة كبرى أقيمت في سدني ٨١/٦/١٩ وطبعت فيما بعد ووزعت على الجالية باسم الوصايا للأخوة المغتربين[1]...

وقد جاءت أهداف المجلس الأعلى للجالية على الشكل التالي:

١ ـ المحافظة على وحدة الجالية وتدعيمها وتطوير قدراتها وتذويب تناقضاتها.

٢ ـ توعية أبناء الجالية دينياً ورفع المستوى الأخلاقي وتعميق الاهتمام بقضايا الأمة.

= وقد تمت الزيارة بالتنسيق بين الندوة العالمية للشباب الإسلامي ووزارة الأوقاف بالكويت في حزيران ١٩٨١.

(١) راجع الوصايا والنظام للمجلس الأعلى في فصل الوثائق من هذا الكتاب وقد قامت لجنة للمتابعة ثم تطور الموضوع فأنشأ مجلس شورى ثم تجمع إسلامي ويبدو أن النظام الذي أقر في اجتماع مسجد الإمام علي عام ٨١ كان متجاوزاً حدود طاقة الجالية اللبنانية فأكثر أفرادها عمال وحرفيون. وقد ابتغيت من هذا النظام تحديد أطر العمل المستقبلية وجمع الجالية اللبنانية الإسلامية التي هي أكبر الجاليات الإسلامية في أوستراليا، وأوضاعها مع الأسف، لا تدعو للاطمئنان وتحتاج إلى جهود ضخمة لتوحيدها وللحفاظ على الشخصية الإسلامية من مخاطر التذويب. ولا شك أن الخطوة الأولى لتوحيد الجالية الإسلامية في أوستراليا يجب أن تمر عبر الجالية الإسلامية اللبنانية باعتبارها أكبر الجاليات وهو أمر بينه النظام بشكل واضح.

٣ ـ الإشراف على المؤسسات الإسلامية الدينية والتربوية والثقافية وتوجيهها وتطويرها والعمل على تشجيع تأسيس المدارس.

٤ ـ الاهتمام بالأنشطة النسائية ومحاولة تأمين عمل للمضطرات منهن يتفق مع الكرامة والشرف.

٥ ـ رعاية وتوجيه الأطفال والفتيات والفتيان وتزويدهم بالثقافة الواجبة وربطهم بتراث الأمة وتاريخها وقضاياها والسهر على تدريبهم المستمر لاستخدام العربية كتابة وقراءة وتحدثاً وتأمين مستوى راق من الترفيه والتسلية والسعي الدؤوب المخلص لحل المشاكل الجنسية بتسهيل زواجهم وتوجيههم.

٦ ـ حل الخلافات بين أبناء الجالية بإصلاح ذات البين وبالحيلولة ما أمكن دون تقاضيهم أمام المحاكم.

٧ ـ حل الخلافات الزوجية بتشكيل مجلس عائلي يتولى معالجة المشكلات التي قد توجد بين الزوجين، أو بينهما وبين الأصول والفروع والأقرباء.

٨ ـ السعي الدؤوب لدى الجهات الرسمية المختصة للاعتراف بأحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال العائلية وقضايا الوصية والإرث والدفن كحق من حقوق الجالية الإسلامية، والسعي لإصدار التوجيهات اللازمة للمحاكم العائلية الرسمية للتقيد بأحكام وقواعد القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بمفاعيل عقد الزواج المعقود خارج أوستراليا.

٩ ـ تحديد المواقف العامة في قضايا الأمة السياسية الكبرى وإعلانها.

١٠ ـ دراسة وتقرير المواقف في الانتخابات الأوسترالية، ودراسة إمكانية الترشح للانتخابات الرسمية العامة والبلدية، ودعوة الجالية وسائر الجاليات العربية والإسلامية لدعم هذه المواقف وتأييدها.

١١ ـ دعوة الجالية اللبنانية في فريقيها المسلم والمسيحي الوطني في كل ما يعود بالخير على لبنان وعلى الجالية اللبنانية في أوستراليا التعاون لاختيار إدارة للجامعة اللبنانية متوازنة ومسؤولة.

١٢ ـ محاورة الجالية العربية الإسلامية خدمة للأهداف المشتركة الكبرى ودعوة جامعة الدول العربية والمنظمات الإسلامية العالمية لفتح مكاتب لها في مدن أوستراليا المهمة.

١٣ ـ الاتصال بالمؤسسات الإسلامية في لبنان والعالم والدعوة إلى إيجاد مجلس إسلامي عالمي يهتم بشؤون الجاليات الإسلامية في بلاد الاغتراب.

١٤ ـ الاهتمام بمشكلات الجالية الاجتماعية والسعي لدى الدوائر المختصة لتطوير كافة الأنظمة والقرارات التي من شأنها أن تساعد على التكامل العائلي والاجتماعي.

١٥ ـ مساعدة الوافدين الجدد وتأمين الاحتياجات الضرورية لهم.

١٦ ـ السعي لمنع أية إساءة يرتكبها الأفراد من شأنها تعريض سمعة الجالية ومناقبيتها الفكرية والحضارية.

١٧ ـ الاهتمام بمختلف الوسائل الإعلامية ورسم الخطط الواجبة للإفادة منها في خدمة الجالية.

١٨ ـ إصدار الكتب والمجلات وترجمة ما يفيد منها إلى الإنكليزية وتعميمها.

ولا يتعارض إنشاء المجلس الأعلى هذا مع الاتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية. فمن المفروض أن يضم الاتحاد الأعلى مجالس الجاليات ومجالس الولايات وعلى هذا يبقى ـ كما هو الآن ـ مجلساً فوقياً، وبقدر ما يتحد أفراد كل جالية تسهل مهمة الاتحاد الأعلى وتنجح فلا تتبدد جهوده في القضايا والشؤون الخاصة بكل جالية.

ومن المفيد كحالة من حالات الدراسة لأوضاع الجمعيات في دول العالم الغربي أن نذكر الإتحاد الأوسترالي للمنظمات الإسلامية كصورة من صور الجالية الإسلامية هناك:

فقد تمكن الإتحاد الأوسترالي للمنظمات الإسلامية أن يأخذ موافقة الحكومة الأوسترالية بوصفه (المنظمة الرسمية للمسلمين الأوستراليين) وقد

تمكن ـ وفق إعلانه ـ من تنظيم مؤسساته وتسهيل مهمة الدعاة والمسؤولين وإبراز المسلمين في المجتمع الأوسترالي.

ويقول تقرير صادر عن الإتحاد أن المسلمين (على اختلاف جنسياتهم وثقافاتهم ومستوياتهم) يندمجون في مجتمعهم المسلم تحت منظمة الإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية وقد وضع الإتحاد تنظيمات المسلمين ضمن ثلاث مراتب من التنظيم.

١ ـ الجمعيات المحلية في الولايات الأوسترالية المختلفة.

٢ ـ المجلس الإسلامي للولاية الذي يضم مندوبين عن سائر الجمعيات المحلية (مجلس المقاطعة).

٣ ـ المنظمة الوطنية للاتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية الذي يضم مندوبين عن مجالس الولايات والمجالس المحلية (التنظيم الفدرالي والإتحادي) وقد تم تأسيس هذه المنظمة الوطنية منذ نحو عشرين عاماً خلت.

«وتضم هذه المراتب الثلاث من التنظيم الجمعيات الإسلامية المحلية ومجالس الولايات التسع. هذا وتشرف المنظمة الوطنية للاتحاد على (٣٥) مسجداً ومركزاً إسلامياً منتشراً في المدن الأوسترالية المختلفة. أما اتحادات الطلبة المسلمين فإنها تشكل جزءاً هاماً من المجتمع المسلم في تلك البلاد، وقد تم تمثيل اتحادات الطلبة في المجالس الإسلامية للجمعيات في الولايات وكذلك في مجلس الاتحاد. وعلاوة على ما ذكر فقد نظمت جمعيات للشباب المسلم على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات، تحت رعاية الإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية.

هذا وقد شارك المسلمون على مختلف مستوياتهم التنظيمية في حركة النهوض بالمجتمع المسلم في بلادهم الجديدة، فهم بحاجة ماسة إلى تنظيم شؤونهم الدينية والمعيشية، وهنا يأتي تساؤل هام في أذهان المسلمين عن مدى القدرة على تأسيس المساجد وضمان بنائها وانتشارها لتعم مدن القارة، وكذلك

النظر في القضية الحيوية الأخرى، الثقافة الإسلامية، والتربية الإسلامية والحضارة الإسلامية، ومقدار صمودهم في بلاد تسيطر فيها الحضارة المسيحية الغربية، والتفكير العميق لرسم كيفية تجنب المصير الخطير الذي ينتظر أبناء وأحفاد المسلمين في أوستراليا، الذين اندمجوا في المجتمع الأوسترالي وأصبحوا جزءاً منه. لكن فضل الله كان عظيماً، فقد مَنّ سبحانه على المسلمين في أوستراليا، بأن هيأ لهم خيراً كبيراً وفضلاً عميماً، بما نالوه من دعم مادي ومعنوي من الحكومات العربية المختلفة وبشكل خاص من الحكومات الغنية التي دأبت على مساعدة الأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم. ولا ريب في أن هذا الشعور الأخوي من تلك الدول تجاه المسلمين الأوستراليين يعتبر أمراً هاماً وحيوياً، نظراً إلى أن المجتمع المسلم في أوستراليا مجتمع حديث يحتاج إلى المساعدة المستمرة ليبني نفسه وينشىء مؤسساته ويدعم مجتمعه. وقد كان الاتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية قد شكر البلاد التي دعمت موقفه المادي والمعنوي، وفي الوقت نفسه يقدر الاتحاد ويشكر للحكومة الأوسترالية موقفها، حيث اعترفت به بوصفه المنظمة الرسمية الممثلة للمسلمين الأوستراليين، ذلك الموقف الذي مكن الاتحاد من تنظيم شؤون المسلمين».

ويذكر التقرير «أن الاتحاد ينظم حفلات عقد القران والزفاف بين المسلمين ويشرف على عمليات التحكيم في القضايا والخصومات التي تقع بين أعضاء المجتمع المسلم، والتي لا يريد أطرافها أن تحال إلى المحاكم النظامية، ويقوم بإصدار مجلة غير دورية باسم المنارة، ويضع خبراته وخدماته تحت تصرف جميع المنظمات والمراكز الإسلامية في أوستراليا ويصدر شهادات الذبح الحلال ويقوم الاتحاد بنشاطات إعلامية صحفية وإذاعية وتلفزيونية ويجري لقاءات خارجية مع المنظمات العالمية الإسلامية والدول العربية والإسلامية وبينهم مسلمو (نيوكاليدونيا التي فيها خمسون ألف مسلم).

* * *

وقد تطور تعاون بعض الجمعيات الإسلامية في ولاية فكتوريا ـ مالبورن إلى إقامة مؤتمرات إسلامية عالمية في جامعة مالبورن يدعى إليها المسلمون في

أوستراليا والمتخصصون منهم على وجه الخصوص كما يدعى لها مفكرون وعلماء مسلمون من العالم الإسلامي أو المقيمون خارجه وهكذا. وفي عام ١٩٩٠ في أغسطس/ آب دعيت إلى المؤتمر الإسلامي العالمي الثالث الذي انعقد تحت عنوان عريض «مشاكل العالم المعاصر من منظور إسلامي»، كما دعي العديد من مفكري العالم الإسلامي من بينهم شيخ الأزهر د. جاد الحق ود. عمر عبدالله نصيف الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي والمفكر الإسلامي المعروف د. جمال بدوي المقيم في كندا[1].

* * *

لئن كان الخلاف بين المسلمين أمراً ممكناً، نظراً للطبيعة البشرية وللأسباب المختلفة التي قد توجب إيجاد وجهات نظر متقابلة إزاء الأحداث والمشكلات والقضايا. فإن الإسلام قد وضع أسساً سليمة لمعالجة أي خلاف محاولاً بذلك محاصرته ما أمكن تمهيداً للقضاء عليه.

غير أن الاختلاف بين المسلمين، وسط أقلياتهم وفي مجتمعات أكثريات ضاغطة أو مراقبة أو محاصرة، أمر يدعو إلى القلق إذ أن الحكومات أو السلطات كثيراً ما توظف الخلاف لمصلحتها وتعمد إلى تعميقه وتطويره بدل التخفيف منه. . .

وبالنسبة للجمعيات، فكثيراً ما استفادت السلطات، خاصة تلك التي تخضع لتأثيرات تبشيرية أو تكون هي بذاتها نصرانية الميول والالتزام، من أي خلاف قد ينشب بين أعضاء الجمعية الإسلامية الواحدة، أو بين جمعية وأخرى، لتضع يدها على تلك الجمعيات وما تملكه من مؤسسات، وهذا إذا لم تفتعل هي تلك المشاكل لتصل إلى المبتغى المنشود. وقد وقع مثل ذلك في بوروندي في أفريقيا حيث دب صراع وخلاف بين مسؤولي الجمعية العربية الإسلامية، وكانت هذه تمتلك مدرسة باسمها، وكبر الخلاف وأرادت الحكومة

(١) وقد ألقيت في المؤتمر محاضرتين بعنوان الإسلام حل شامل لقضايا العالم المعاصر وشريعته صالحة لكل زمان ومكان. ومحاضرة ثانية بموضوع «الجوع والفقر وتوزيع الثروة: الحل الإسلامي».

له وذلك، فإذا بها تضع يدها على الجمعية ومدرستها وتعين (مديراً نصرانياً كما غدت تضم بين مدرسيها سبع مدرسات نصرانيات، وصارت الحكومة هي التي تعين مدرسيها وقد احتفظت المدرسة حيناً باسمها الإسلامي ثم أصبحت تعرف باسم المدرسة الحكومية)[1].

* * *

هذا في العالم الحر أو ما يعرف بالعالم الحر.

أما في الصين والاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية (وذلك قبل التغيرات الجذرية فيها) فالمنظمات الإسلامية تتبع الدوائر الرسمية ولا يمكن لها معاكستها أو تجاوز الخطة المرسومة لها. . .

ويؤكد الأستاذ فهمي هويدي في كتابه الإسلام في الصين أن الجمعيات الإسلامية قبل التحرير بقيادة ماو عام ١٩٤٩ كانت نشطة ثم بدأت تختفي الواحدة تلو الأخرى، حتى أننا لا نكاد نعثر على نشاط يذكر سواء للجمعيات الإسلامية أو لبقية المسلمين طوال الفترة التي أعقبت التحرير مباشرة. فلا حجاج سافروا إلى الأراضي المقدسة، ولا بعثات سافرت للدراسة خارج الصين، منذ مغادرة البعثة الفاروقية إلى القاهرة.

«ولكننا نعثر على بوادر نشاطات للمسلمين في عام ١٩٥٣ بعد أربع سنوات من تولي السلطة الجديدة. ففي ذلك العام ظهرت إلى الوجود «الجمعية الإسلامية الصينية» كجمعية وحيدة ممثلة للمسلمين في الصين.

«وقد حاولت أن أتقصى بعض المعلومات عن الظروف التي أحاطت بهذه الخطوة، ومصير الجمعيات التي كانت قائمة، فلم أجد رداً شافياً، باستثناء القول بأن بعض المسلمين وفي مقدمتهم الحاج برهان شهيدي، والحاج نور محمد (دابوشنغ) تقدموا باقتراح إنشاء هذه الجمعية الجديدة، وتمت الموافقة على الاقتراح ونفذ في عام ١٩٥٣ . وقد قدر للحاج برهان شهيدي أن يظل

(١) البلدان الإسلامية والأقليات الإسلامية ص ٦٨٨.

رئيساً لتلك الجمعية منذ عام ١٩٥٣ وحتى أوائل عام ١٩٨٠، وقد انتخب غيره للرئاسة (نائبه محمد علي تشانغ جيه) بعدما أقعدته الشيخوخة عن الاستمرار في الموقع، ولا يزال بعد رئيساً فخرياً للجمعية.

«ويمكننا أن نستنتج أنه في إطار اتجاه السلطة الجديدة إلى فرض سيطرتها تدريجياً على كافة النشاطات، فقد كان طبيعياً أن تضيق الفرصة أمام النشاطات الأهلية، وأن يفتح الباب واسعاً للمؤسسات التي تنمو من خلال النظام الجديد. وأياً كانت الدوافع التي حدت بهذه المجموعة من المسلمين لأن تقدم هذا الاقتراح، فإنه من الثابت أن الجمعية الإسلامية الصينية ولدت وتربت على حجر السلطة، ظروف ميلادها توحي بذلك، وظروف استمرارها إلى الآن تؤكد ذلك[1].

وهكذا كما يقول هويدي فإن هذه المرحلة - أي ما بعد التحرير ١٩٥٩ - (مرحلة تأميم النشاط الإسلامي ونقل إدارته وتوجيهه من الجمعيات الأهلية إلى الدولة والحزب...)[2].

أما في الإتحاد السوفياتي سابقاً فالأمر مختلف فلا معلومات لدينا عن أنشطة تقوم بها جمعيات. ومن المؤكد أن فكرة الجمعيات مرفوضة في الدستور السوفياتي ودساتير الجمهوريات الاشتراكية التي تؤلف الاتحاد. فالحزب الشيوعي كان (قبل التغيرات الأخيرة) وحده القادر ومن الواجب أن يقوم بكافة الأنشطة...

يقول الأمير شكيب أرسلان بعد أن زار موسكو في حزيران ١٩٢١: أن قازان وسيبيريا وبلاد الباشقرد (باشكيرستان) والقرغيز والمدن التي فيها مسلمون من جوار موسكو، هذه لها مجلس إسلامي، مركزه بمدينة (أوفا) وهذا المجلس مؤلف من أربعة قضاة يرأسهم المفتي الأعظم، والمفتي الأعظم آنذاك كان العلامة جان بارودي بن محمد بارودي، وهذا الرجل من فحول

(١) ص ١٣٧ من المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٩. قبل التحولات الجذرية التي حصلت في المعسكر الاشتراكي في أواخر ١٩٨٩.

العلماء وله تصانيف. وكان أصلح أصول التدريس الإسلامي في الروسيا وأيقظ المسلمين. فلهذا نفاه القيصر إلى سيبيريا ولم يعد من منفاه إلا بعد سقوط القيصرية، فانتخب مفتياً أعظم في أيام البولشفيك...

هذا هو المجلس الإسلامي الأعلى، وفيه تحل جميع المسائل الشرعية، ويتبع هذا المجلس تسعون ناحية، كل ناحية منها فيها محتسب هو مرتبط بالمجلس المذكور. وأما الأئمة في المساجد فإن مرجع كل منهم المحتسبون في مناطقهم وكذلك فإن تركستان لها جمعيات دينية وعلى رأسها مفتي أعظم مركزه طشقند وكذلك يوجد مفتي أعظم للمسلمين بالقفقاس ويعقب الشيخ طه الولي الذي نقل كلام الأمير شكيب (هكذا كان رجال الجمعيات الإسلامية في السنوات الأولى من قيام النظام السوفياتي في بلاد الروسيا)[1].

وبعد فترات صراع طويلة نص الدستور السوفياتي في مادته ١٢٤ على ضمان حرية المعتقد. ولضمان هذه الحرية قرر فصل الدين عن الدولة والمدرسة عن الدين واعترف للمواطن بحرية الممارسة الدينية والدعاية ضد الدين وعلى هذا الأساس كان للمسلمين تشريع خاص وتشريع إداري وبموجب ذلك أنشئت الإدارات الدينية كما يسميها الشيخ طه الولي[2] لرعاية شؤون دينية كالمساجد ومدارس التعليم الديني والإشراف على الأئمة وإصدار نشرات ثقافية وسوى ذلك - أو مراكز كما يسميه الأستاذان في جامعة السوربون في فرنسا: كلنجي وبينفسن في كتابهما المسلمون في الاتحاد السوفياتي.

وهذه الإدارات أو المراكز هي أربع:

١ - المركز الإسلامي لأهل السنة في روسيا الأوروبية وفي سيبيريا ومركزه أوفا في بلاد البشكير ولغة المركز الرسمية التترية القازانية.

(١) صفحات من تاريخ الإسلام/ مرجع مذكور ص ١٣٢ و ١٣٤.

(٢) في كتابه صفحات من تاريخ الإسلام والمسلمين في بلاد السوفيات ص ١٣٦ وما بعدها.

٢ ـ المركز الإسلامي لأهل السنة في آسيا الوسطي وفي قازاقستان مركزه في طشقند في أوزبكستان وهو أكبر المراكز وأكثرها أهمية ولغته الرسمية الأوزبكية.

٣ ـ المركز الإسلامي لأهل السنة في شمال القفقاس وفي داغستان. ويبدو أن لغته المركزية العربية (؟؟).

ـ المركز الإسلامي السني الشيعي لما وراء القفقاس ومركزه باكو في أذربيجان وهذا المركز مختلط ورئيسه شيعي ويعرف بشيخ الإسلام[1] ـ ونائبه سني ويسمى بالمفتي.

أما أهداف الإدارات الدينية وأنظمتها الداخلية فهي التي تحدد صلاحيات المراكز الدينية. وفي النظام الداخلي للإدارة الدينية، لمسلمي شمالي القفقاس الصادرة في أفريقيا ١٩٧٨[2] حدد أسس عقد المؤتمرات الإسلامية وطريقة اختيار الرئاسة وطبيعة وظائف ومهام الإدارة الدينية ولجنة التفتيش والجوانب الرئيسية للعلاقات بين هذه الإدارات وبين المساجد التابعة لها.

وقد جاء في البند السادس من النظام المذكور: تدير الإدارة الدينية للمسلمين شؤون الدين والشعائر الدينية للمسلمين في جمعيات وجماعات المؤمنين مسترشدة بتعاليم القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد ﷺ.

أما البند السابع فقد جاء فيه: «إن الإدارة الدينية تقوم بنشاطها كله عن طريق تفسير أسس ديانة الإسلام للإتحادات الدينية والمؤمنين، وهي في

(١) المسلمون في الاتحاد السوفياتي مرجع مذكور ص ٢٦٩ وهذه المراكز تتفق تقسيماتها مع الإدارات الدينية التي ذكرها الشيخ طه الولي في كتابه المبين آنفاً غير أن الشيخ طه الولي لم يذكر لغة الإدارة لشمالي القفقاس ونشك في أن تكون لغة المركز العربية ـ إذ أن العرب ـ إن وجدوا، فقلة من بين مجموع السكان غير العرب.

(٢) نقل ذلك الشيخ طه الولي في كتابه صفحات من تاريخ الإسلام والمسلمين في بلاد السوفيات ص ١٤٣.

الوقت نفسه تدعو المؤمنين إلى الصداقة الأخوية فيما بينهم وبين جميع شعوب الإتحاد السوفياتي، وتربي المؤمنين بروح الموقف الشريف من العمل والعدالة والصدق، والمساعدة المتبادلة بروح الأخوة والحب المتفاني للوطن والولاء له».

وبينما يذكر السيد راغب أحسن ـ وهو أديب باكستاني ١٩٥٨ ـ أن مهمة الإدارة الدينية ومكتب العلاقات ومجلس الشؤون الدينية (ليست مهمة هذه المراكز الروحية نشر الدين ولا إعطاء ثقافة دينية بل مهمتها مراقبة الدين وتنظيمه على هدى حكومة الإتحاد المركزية)[1] نجد الشيخ طه الولي يكيل المديح لهذه الإدارات والمكاتب العليا في تنظيم الشؤون الخاصة بالمسلمين السوفيات من النواحي الدينية والتشريعية والتعليمية[2].

أما عن علاقة الإدارات الدينية بمجلس شؤون الأديان ومكتب العلاقات الخارجية، فيقول مفتي آسيا الوسطى رئيس للإدارة الدينية فيها الشيخ ضياء الدين بابا خان آنئذ[3]: أن المنظمات الإسلامية والهيئة المذكور ودائرة المسائل التي نمارسها ونعالجها واسعة ومتنوعة، وبعض هذه المسائل يصعب علينا حلها بأنفسنا فنحتاج إلى مساعدة من دوائر الدولة الرسمية، فلذلك أنشأت الحكومة السوفياتية هيئة خاصة تسمى «مجلس شؤون الأديان» الذي يقيم علاقات وثيقة مع الإدارات الدينية وترتبط هذه الهيئة بمجلس وزراء الإتحاد السوفياتي مباشرة. وكل القضايا التي نثيرها نحن هناك على مستوى عال. فنحن ـ مثلاً، نقوم عند الضرورة بالاتصالات مع أي هيئة أو دائرة حكومية عن طريق هذا المجلس ويساعدنا المجلس في شأن السفر لتأدية فريضة الحج إلى الديار المقدسة (المساعدة في وسائط النقل، والحصول على تأشيرات السفر إلى البلدان الأخرى، والحصول على العملة الأجنبية، إلخ). كما يساعدنا هذا المجلس في إرسال وفود المسلمين إلى الأقطار الأجنبية وكذلك

(١) المسلمون في الإتحاد السوفياتي.

(٢) صفحات من تاريخ الإسلام/ طه الولي ص ١٣٥.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٥. وقد توفي رحمه الله وانتقلت الإفتاء إلى الشيخ محمد صادق بابا يوسوبوف عام ١٩٨٩.

في إرسال الشبان المسلمين للتحصيل في المدارس الدينية في البلدان الأخرى.
وعن طريق هذا المجلس نحصل من الدولة على مواد البناء لإنشاء وترميم المساجد والورق لإصدار المؤلفات الدينية التي نطبعها في مطابع الدولة. وفضلاً عن ذلك، يسهر المجلس على ألا تنتهك حقوقنا الدستورية - حرية المعتقد الديني - في إية منطقة من البلاد».

والرابط بين هذه الإدارات وبين الحكومة ومؤسساتها المختلفة هو (مجلس للشؤون الدينية التابع لرئاسة وزراء الاتحاد السوفياتي وقد أنشيء عام ١٩٤٤ وهو يهتم بكل القضايا التي تتعلق بكل الأديان)[1]ويوضح الشيخ طه الولي بأن الإدارات الدينية مرتبطة من الناحية التنظيمية مع هيئة خاصة عليا مهمتها وضع هذه المنظمات في الجو الذي يساعدها على تأمين أهدافها وممارسة نشاطاتها من خلال الإمكانات التي تتوفر للدولة عبر أجهزتها الرسمية وهذه الهيئة تسمى مجلس شؤون الأديان وهو يتألف من موظفين حكوميين. . .

وفي عام١٩٦٢ جرى تأسيس مكتب العلاقات الخارجية للمنظمات الإسلامية بالإتحاد السوفياتي، وهو المكتب الذي يرعى وينشيء أو يسمح بإقامة العلاقات بالمؤسسات والهيئات والجماعات الإسلامية العاملة خارج الإتحاد السوفياتي وبين الإدارات الدينية في الاتحاد، وذلك (عندما تدعو الضرورة لتحقيق الأهداف المشتركة في خدمة الإسلام والمسلمين)[2].

وقد ساهم هذا المكتب مساهمة كبيرة في التحضير لمؤتمر طشقند في سبيل وحدة المسلمين في النضال من أجل السلام وضد النظام الإمبريالي الذي جرى في عام ١٩٧٠ وعقد المؤتمر الإسلامي في طشقند عام ١٩٧٣ تأييداً لنضال الشعوب العربية العادل، ومؤتمر سمرقند الذي كرس لمناسبة مرور ١٢٠٠ سنة على ولادة الإمام البخاري عام ١٩٧٤ والمؤتمر الإسلامي لمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى عام

(1) المسلمون في الإتحاد السوفياتي ص ٢٧٠.
(2) تاريخ الإسلام/ طه الولي ١٤٢.

١٩٧٦[1] والمؤتمر الإسلامي في طشقند عام ١٩٧٩ بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور مجلة (المسلمون في الشرق السوفياتي) الصادرة عن الإدارة الدينية في طشقند.

غير أن الأستاذين ككنجي وبينفسن قالا:

«في الواقع فإننا نجهل تماماً حالة المسلمين، لأن المصادر الدينية بخيلة جداً بالمعلومات بهذا الصدد فنحن لا نسمع شيئاً عنهم إلا ما يصرح به المفتون في المناسبات، وخاصة مفتي آسيا الوسطى في مختلف المؤتمرات العالمية حيث لا يقصرون قط بإعلان علاقةالمسلمين بالحكومة السوفياتية ويثنون على الحرية الدينية التي منحهم إياها دستور الإتحاد السوفياتي»[2].

(1) الإسلام في الإتحاد السوفياتي ص ٢٧٠.
(2) بعد الأحداث والتطورات في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي والانقلاب الكبير في الحياة العامة وتفلتها من قبضة الأحزاب الشيوعية والمبادىء الاشتراكية وجدنا أن بدايات التغيير شملت الموقف من الأديان حيث أعيدت كنائس ومساجد إلى أصحابها وبدا الدين موقفاً مقبولاً لدى السلطات الرسمية التي كانت، قد أسست معاهد للإلحاد وقد قال الرئيس غورباتشوف كما نقلت ذلك جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٥ نقلاً عن وزير الحج السعودي السيد عبدالوهاب عبدالواسع الذي قام بزيارة الإتحاد السوفياتي لحضور مؤتمر إسلامي عقد في طشقند بعنوان تراث الإمام الترمذي.
قال الرئيس غورباتشوف: إننا نريد مجتمعاً جديداً يحترم فيه الإنسان بأفكاره ومعتقداته الدينية ولا بد أن يشارك المسلمون في بناء المجتمع الجديد موضحاً أن حكومته بدأت تهتم اهتماماً واضحاً بالمسلمين في الإتحاد السوفياتي، ومن هذا المنطلق كان انعقاد المؤتمر الإسلامي العالمي في بلادنا وقد باركنا، وأيدنا ما أسفر عنه، ونتطلع إلى مزيد من النشاط الإسلامي في ظل التطورات التي بدأنا إدخالها على المجتمع السوفياتي.
وأضاف الرئيس غورباتشوف: إننا هنا في الإتحاد السوفياتي نريد الصداقة والتعاون وتبادل الأفكار والآراء من أجل تحقيق الاستقرار في العالم. وتحدث عن نظريته الرامية إلى تغيير المجتمع السوفياتي. إن النظام الجديد الذي يهدف إلى توفير حرية الفرد في الحياة وحرية الأديان قد خدم الدين الإسلامي والمسلمين في الاتحاد السوفياتي وذلك بإنشاء المزيد من المساجد والمعاهد الدينية. =

ومن العودة إلى كلام المفتي بابا خان يتبين أن ملاحظة الأستاذين في محلها إذ أن صلاحية الاتصال بالخارج وصلاحية الاتصال بدوائر الدولة خارجة عن صلاحيات الإدارات الدينية التي لا تستطيع القيام بها ولا بد أن تكون عبر الموظفين الرسميين التابعين للحكومة السوفياتية وأكد لنا فضيلة الشيخ طه الصابونجي الذي رافق مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد في رحلاته إلى المناطق الإسلامية في الإتحاد السوفياتي أن المناطق الإسلامية مغلقة على السواح، فلا يزورها إلا المدعوون الرسميون وضمن برنامج خاص كما أن مجلس الشورى ومكتب العلاقات يحددان عدد الحجيج وكمية الأوراق التي تستعمل في الطباعة وعدد طلاب المدارس الدينية كما أن الإدارات الدينية ملزمة بدفع تلك التكاليف ضعفين، إذ أن النظام السوفياتي يفرض على مستهلك الأمور التافهة أو غير ذات إنتاج مفيد أن يدفع الكلفة

= وأكد الرئيس السوفياتي أن سياسته الجديدة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الأديان والقوميات، وقال: إن البرلمان السوفياتي حالياً يمثل كل الأديان، وأكد غورباتشوف أن المسلمين في الإتحاد السوفياتي أدوا دوراً إيجابياً ومهماً في دعم الحكومة السوفياتية في القضاء على المشاكل التي نتجت أخيراً بسبب العصبيات في الجمهوريات التي تقع في وسط آسيا.

وكان قد عُقدت عدة مؤتمرات إسلامية في الإتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة منها مؤتمر مرور ١١٠٠ سنة على دخول الإسلام منطقة قازان وبشكيريا ومرور ١٠٠٠ عام على إنشاء الإدارة الدينية في بشكيريا و ١٢٠٠ سنة على مولد الإمام عيسى الترمذي في أوزبكستان.

وقد علم أن الإتحاد السوفياتي سمح للمسلمين بتأدية الحج بالتنسيق مع وزارة الحج السعودية كما نقلت طائراته بعد حج عام ١٩٩٠/١٤١٠ مليون نسخة من القرآن الكريم هدية للمسلمين في الإتحاد السوفياتي، كما سمح للمسلمين بتعليم الأبجدية العربية، وقد أصبحت اللغة المحلية هي اللغة الرسمية في كل جمهورية.

وفي الإتحاد السوفياتي اليوم عدد من الإدارت الدينية من بينها الإدارة الدينية لمسلمي القسم الأوروبي وجمهورية تترستان وسيبيريا ويرأسها الشيخ طلعت تاج الدين والإدارة الدينية لجمهوريات وسط آسيا ويرأسها الشيخ محمد صادق. والإدارة الدينية لجمهورية أذربيجان ويرأسها الشيخ شكر الله وتحتاج هذه الإدارات إلى الدعم المادي اللازم لممارسة دورها في خدمة الإسلام والمسلمين. كل ذلك قبل انهيار الاتحاد السوفياتي =

مضاعفة وهكذا فإن ثمن كهرباء المساجد وثمن الماء وأوراق المطبوعات الدينية وخلافه تدفعه الإدارات مضاعفاً!! ومع هذا فإن الوعي الديني يشق طريقه بين المسلمين وحتى بين الشباب حيث يتداولون أشرطة الكاسيت لاستماع القرآن ويوجهون المذياع إلى موجات الإذاعات الإسلامية في القاهرة والرياض والكويت والإمارات وإيران... ويودعون حساب الإدارات الدينية في المصارف زكوات أو تبرعات، الأمر الذي يؤكد الصحوة الإسلامية في بلدان يشكل فيها المسلمون أكثرية تحولوا إلى أقليات بفعل الإتحاد القسري والاحتلال المستمر.

ولا ريب أن تحولات كبرى ستشهدها الأقليات ـ الأكثريات المسلمة في دول الاتحاد السوفياتي (السابق) إذا ما كتب لها فهم دقيق للإسلام وسيكون تحولها إلى الإسلام كبيراً إذا ما توفرت لها مقومات الصحوة الإسلامية!!.

= وإعلان الجمهوريات دولاً مستقلة وانضمام بعض تلك الدول ذات الأكثريات الإسلامية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي الدولي!!

الفصل الثالث

واقع الجاليات
والأقليات المسلمة في العالم

نظرة إحصائية عامة:

في إحصاء لدائرة المعارف البريطانية لعام ١٩٧٢ يتبين أن الديانات غير السماوية لا تزال هي الأكثر عدداً في العالم، فوفق تقرير دائرة المعارف البريطانية أن للديانة الهندوية ٤٧٢,٢ مليون ولأتباع كونفوشيوس ٣٠٤,٥ مليون. وأما البوذيون فيصل عددهم إلى ٣,١ مليون ومعظم أتباع هذه «الديانات» يتركزون في آسيا ويمثل مجموعهم نسبة تصل إلى ٥٨,٦٪ من سكان العالم أي أن ٤١,٤٪ من مجموع السكان هم أصحاب الديانات السماوية منهم - وفق التقرير إياه للمسيحية ٢٧,٥٪ وللإسلام ١٣,٣٪ ولليهودية ٠,٤٪.

وتناقض رابطة العالم الإسلامي تقدير دائرة المعارف البريطانية وتذهب إلى أن عدد المسلمين عام ١٩٧٣ يصل إلى ٧٣٣ مليون مسلم أي نحو ٢٠٪ من سكان العالم.

ولئن كانت هناك صعوبة في تحديد عدد المسلمين، في العالم، بشكل دقيق فإن تقدير عدد الأقليات المسلمة أصعب. ذلك إن تلك الأقليات كما هو معروف، تنتشر في مختلف أنحاء الدنيا وفي دول ترفض إجراء إحصاء سكاني على أساس ديني وفي دول تتبع سياسة التعتيم على تزايد المسلمين لديها، ومع هذا فقد كانت هناك محاولات جادة تكاد تلامس حقيقة التعداد مبنية على أسس موضوعية تتحاشى المبالغة من جهة والتقديرات المتجنية التي تعتمد تقليل عدد المسلمين والصادرة عن أعداء المسلمين والإسلام.

وكعينة من هذا التعداد نثبت الإحصائية التالية التي قدمها الدكتور محمد محمود محمدين إلى مؤتمر الأقليات الإسلامية المنعقد في الرياض ١٩٨٦.

عدد السكان المسلمين والأقليات المسلمة سنة ١٩٨٥ :

القارة	عدد السكان المسلمين في الدول الإسلامية بالمليون	الأقليات المسلمة بالمليون	المجموع
آسيا	٤٧٠	٢٨٢	٧٥٢
أفريقيا	٢٢٣	٧٠	٢٩٣
أوروبا	٠,٢	١٥	١٧
الأمريكيتان	-	٤	٤
أوستراليا	-	٠,٣	٠,٣
المجموع	٦٩٥	٣٧١,٣	١٠٦٦,٣
النسب	٦٥٪	٣٥٪	١٠٠٪

إن تزايد عدد المسلمين في العالم يجري ما بين ٢١ إلى ٢٥ مليوناً في السنة.

ويحتاج التعداد ـ كما هو معلوم ـ إلى دراسة دائمة ومتطورة ويجب أن ينشأ له دائرة خاصة في منظمة الدول الإسلامية أو رابطة العالم الإسلامي أو أية منظمة عالمية أخرى يجري عبرها وضع الأسس السليمة والاتصال المستمر بالدول وبالمنظمات وبالاتحادات والجمعيات الإسلامية المنتشرة في عوالم الاغتراب والأقليات بصورة خاصة.

ولا يجوز هنا أن يثار غبار الشكوك على مستويات الالتزام الإسلامي لمجموع المسلمين وخاصة أولئك الذين يقيمون في بلاد علا فيها صوت الإلحاد أو الإباحية، أو الذين انسلخوا حقيقة عن مضمون الإسلام أو شكله، ضمن مؤامرات استمرت ردحاً من الزمن. إذ أن هؤلاء ركام كبير يتفلت من أثقاله يوم يكون قادراً على مواجهة الجبروت والقمع والأدران فيعود إلى الأصالة الإسلامية وإلى الدين القويم... وهكذا أثبت الأستاذان أكلنجي وستيفن أنّ المسلمين القادة في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذين يعملون بنشاط لنشر أفكار الشيوعية حتى بين المسلمين تراهم يصرون على

«تحجيب» نسائهم ويوصون أن يدفنوا في مدافن المسلمين؟!![1].

* * *

والمدقق في أوضاع العالم في القرن الخامس عشر الهجري والعشرين الميلادي يتبين له أن الدول والشعوب تتمحور بصورة عامة حول ما يسمى بالعالم الحر وغالبيته نصارى وبالمنظومة الشيوعية والاشتراكية، وفيها خليط من أديان وأجناس، وبمجموعات ضخمة بوذية ووثنية، وبالديانة اليهودية، وبين هذه المحاور ينتصب المحور الإسلامي محاولاً أن يستجمع قواه ليكون شاهداً على الناس بينما يعاني المسلمون من تآمر المحاور الأخرى عليهم بصورة أو بأخرى. وهكذا وجدنا أن ألوان الحصار على المسلمين تتعدد. فهناك حصار العالم «الحر» وما يبثه من دعاوى كاذبة، أو ما يطلق من بعثات تبشيرية بغرض تنصير المسلمين أو تشكيكهم بعقيدتهم أو استمالة ضعاف الإيمان منهم إلى أنواع من الأفكار، أو ما يخطط له دُوَلُه في مجتمعاتها الذاتية للتضييق على المسلمين سواء في الممارسة الدينية أو في أمور الثقافة والتعليم والعمل، رغم ادعاءاتها بالحرية، فضلاً عن ممارساتها الاستعمارية السابقة التي قتلت الناس ودمرت المدنية وعن تدخلها بشؤون الدول خاصة الشرق أوسطية وإفريقية وتغليب فئة على الأكثرية الإسلامية كما سنبين، رغم ادعاءات بعض المستشرقين من أن وجود أوروبا في أفريقيا وأقاصي آسيا قد سهل للإسلام دوائر الانتشار بفضل الوسائل التي أدخلتها الحضارة الأوروبية إلى تلك البلدان والمواصلات[2].

وهناك[3] حصار الشيوعية والاشتراكية وممارساتها الرهيبة في التقتيل والتهجير وفرض أنواع مختلفة مما نسميه الستار الحديدي حول مناطق المسلمين ودمجهم بالقوة في اتحادات دولية لتبرير طمس الوجود الإسلامي ولسلب

---

(١) كتبنا ذلك قبل أحداث أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي حيث بدأ المسلمون انبعاثاً حذراً وأسسوا أحزاباً إسلامية!!!.

(٢) جمال حمدان العالم الإسلامي المعاصر ١٩٧١.

(٣) قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية واندثار النظام الشيوعي في نهاية ١٩٩١ غير أن معالم الحياة الجديدة لم تتضح بعد، علماً إن الصين وبلاد شيوعية أخرى في آسيا لا تزال مستمرة على نهجها القسري.

الخيرات الدفينة في تلك المناطق. ولا تتورع تلك المنظومة من عمل أي شيء في سبيل تذويب الشخصية الإسلامية والقومية واتباع عادات وتقاليد وأفكار يرفضها المسلمون ويدفعون من أجل هذا الرفض مزيداً من القهر والاضطهاد والدماء...

ولا يتوقف الحصار الشيوعي أو الاشتراكي عند الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين بل يتعداها إلى مناطق أخرى في العالم كالحبشة وأفغانستان وربما أيضاً اليمن الجنوبية...[1].

وهناك أيضاً حصار البوذية والوثنية سواء في الهند أو الصين أو اليابان أو سيريلانكا (سيلان) وتايلاند وبعض البلدان الأفريقية.

وهناك أخيراً حصار اليهودية ومحاولاتها الشرسة لطرد سكان فلسطين وطمس معالم الشخصية الإسلامية لمن تبقّى في الأرض المحتلة..

وإذا أردنا أن ندرس حالة الأقليات الإسلامية في العالم فيجب أن نتفق أولاً على مفهومها.

فهل نعني بالأقلية العدد أي أن يكون المسلمون قلة في مجتمع أكثري يدين بعقيدة أخرى؟ فإن كان هذا فكيف نفعل بالأكثريات الإسلامية في جمهوريات السوفيات وألبانيا وجمهورية التركستان الشرقية في الصين والحبشة إلخ...؟!

فالمسلمون في تلك البقاع أكثرية غير أنهم بفعل الاتحاد القسري أو بفعل سيطرة الحزب أو الجيش على زمام الأمور تحولت أكثرياتهم إلى أقليات

(١) والكتاب تحت الطبع حدثت التطورات المتسارعة في أوروبا الشرقية وحتى الإتحاد السوفياتي نفسه وتخلصت بعض دول أوروبا الشرقية من النظام الشيوعي أو الاشتراكي وعادت إلى أجواء من الديمقراطية والحرية تتقلص ضمنها نفوذ الحزب الشيوعي!!! وقد وصل تأثير الانتفاضات الشعبية إلى اليمن الجنوبي حيث سارعت السلطات هناك إلى القول بإصلاحات وبعودة الأحزاب. ثم توجت ذلك بإعلان الوحدة مع اليمن الشمالي حيث نص الدستور على دين الدولة الإسلام الذي هو مصدر التشريع!! كما أن نظام الحبشة الماركسي قد سقط.

بالنسبة للمجموع العام أو حولت القوة العسكرية أو الحزبية الأكثرية العددية إلى ركام من أرقام؟!!

وهكذا، كان لا بد أن نخرج عن التقليد المتبع في مفهوم الأقلية والأكثرية... فكل مجموعة من المسلمين مغلوبة على أمرها هي أقلية وإن كانت تشكل في بعض المناطق أكثرية عددية... على هذا الأساس يمكن دراسة الأكثريات الإسلامية في مناطق تواجدهم في الاتحاد السوفياتي مثلاً على أنها أقليات قياساً إلى مجموع السكان من جهة وعلى غلبة القوة من جهة أخرى كما يمكننا درس قضية فطامي وسكان مورو في جنوب الفيلبين ومسلمي الحبشة وأرتيريا وألبانيا وأيضاً اليمن الجنوبية[1] ولبنان وفلسطين...

ولتأكيد هذا المنهج في البحث نرى من المفيد تقسيم الأقليات الإسلامية وفق المحاور التي بيناها خلافاً للتقسيم التقليدي بدرس الأقليات في مناطق تواجدها في القارات الخمس.

والمنهج الجديد يغني الدراسة ويجعل الصورة أكثر وضوحاً وتحركاً إذ نضع المشكلات التي تعانيها كل مجموعة في خانتها المحددة، ثم نستقرىء الطرق والأساليب في فرض السيطرة ثم نلحظ الخطط الواجب وضعها لمساعدة المسلمين: الأقلية، أو الأكثرية - الأقلية المسلمة، سواء لتطوير إمكاناتهم وانتشارهم أو حفظ وجود شخصيتهم أو في الوصول إلى حقوقهم المغتصبة...

ولا يمكن الرد على ذلك بأن المنظومة العالمية اعترفت بحدود الدول وأنظمتها، فلا يجوز النظر إلى الأكثريات الإسلامية في مناطقها بمعزل عن شكل الدولة العام، كما لا يجوز التدخل في أنظمة الحكم المسيطرة على الأكثريات المسلمة...

(١) قبل انضمامها إلى اليمن الشمالية كما أنه من الممكن أو من المحتوم تسارع الأحداث في الإتحاد السوفياتي إلى مزيد من الحرية والاستقلال فتعلن الجمهوريات السوفياتية جمهوريات مستقلة وبذلك يعود للجمهوريات المسلمة حريتها.
وبعد طباعة هذه الحاشية وعند إجراء التصحيح الثاني لها تسارعت الأحداث وحصل ما توقعناه وتم إلغاء الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١ وأعلنت الجمهوريات المستقلة.

وهذا المنطق السياسي يمكن أن تعلنه الدول إزاء بعضها بعضاً ولكن لا يجوز أن نقبل به بدءاً.

فهو يجعل القوى الإسلامية الخارجة عن أنظمة تلك الدول، بشكل أو بآخر، مستسلمة للمصير الذي يُفرض على المسلمين المقهورين ضمن سلطة تلك الدول، كما يربك أولئك المسلمين الذين يحاولون أن يخرجوا من ظلم فرض عليهم وأن يغيروا واقعهم المأساوي.. كما إن هذا المنطق يخالف أولاً وآخراً للمنطق الشرعي الإسلامي الذي يرفض سيادة الغير على الأكثريات الإسلامية... وعلى كلٍ فالأقليات الإسلامية في العالم اليوم لا تخرج عن كونها واحدة من الحالاتِ التالية:

١ ـ أقليات إسلامية عاشت، تاريخياً، بين قوم من الأقوام وبقيت أقلية لسبب أو لأسباب مختلفة، كواقع هنغاريا أو بعض الهند أو بعض مناطق الصين مثلاً، فهؤلاء أقليات كانوا ولا يزالون ومن الواجب حمايتهم والتخفيف عنهم والسعي الجاد لتطوير إمكاناتهم...

٢ ـ غير أن هناك أيضاً أكثريات، كما نوّهنا، في مناطقها وبفعل الاستعمار وبالتالي الاستقلال المشروط بالاتحاد أو الحكم الذاتي أو الانتداب والوصاية تحولت الأكثريات إلى أقليات كجمهوريات آسيا الوسطى وأوغندا الجديدة وإقليم بابوا الموضوعين تحت الوصايا الأوسترالية.

٣ ـ وأيضاً هناك أكثريات إسلامية تحكمها أقليات، سواء كانت تلك الأقليات حزباً أو طائفة كما هو شأن ألبانيا أو الحبشة وأرتيريا وأوغندا وغينيا الاستوائية وحتى لبنان...

٤ ـ وأخيراً هناك أقليات هي أشبه بالجاليات الإسلامية التي تحاول أن تتأصل في أمكنة إقامتها الجديدة وتتحول عبر الزمن إلى مجموعات كسائر السكان غير أنها تُطالِبُ بحقوق دنيا للقيام بالعبادات والتعليم وبعض الأحوال الشخصية كالجاليات في أوستراليا وأميركا وأوروبا وبعض الدول الأفريقية...

٥ ـ وبالمقابل فهناك مجموعات إسلامية كانت تشكل في دولها بالماضي

القريب نسبة جيدة أو أكثرية ولكن ضمن مخطط الدول الحاكمة أو بفعل الاحتلال والتهجير تحول المسلمون إلى أقليات كمسلمي الأرض المحتلة في فلسطين ومسلمي بلغاريا.

ونستقرىء في الصفحات التالية واقع تلك الأقليات الإسلامية موزعين على المنهج الذي أسلفنا كمحاولة أولى لدراسة موضوعية لأوضاع المسلمين المقهورين أو المغبونين أو المهاجرين، ثم نثبت ملاحظات أساسية تجاه هذا المنهج.

المجموعة الأولى
الأكثريات الإسلامية والأقليات في الدول الاشتراكية والشيوعية (سابقاً)

يقصد بالدول الاشتراكية أو الشيوعية تلك الدول التي تبنت أسس الفكر الماركسي - واللينيني واتبعت نظام الحزب الواحد سواء استقر الأمر لها أو لا تزال تعاني صوراً من الصراع، وسواء عدلت في التطبيق عن بعض النظريات الشيوعية والاشتراكية أو ثبتت عليها ونادت بها حلاً لمشكلات المجتمع[1].

ويمكن أن نستقرىء هنا أوضاع المسلمين في الدول التالية:

الدولة الأولى
الاتحاد السوفياتي السابق[2]

يضم الاتحاد السوفياتي جمهوريات خمس عشرة تختلف من حيث قومياتها ولغاتها وأديانها. ومع إن الاتحاد قد فرض بالقوة إلا أنه استمر بفعل عوامل مختلفة... وقد تمكن النظام الشيوعي من تحقيق آمال الروس بإيجاد إمبراطورية كبيرة تصل إلى المياه الدافئة... ولم يتمكن النظام من إيجاد هذه الإمبراطورية إلا على جثث آلاف المسلمين وحضارتهم وثقافتهم... ومع أن الستار الحديدي الذي فرضه ستالين قد رفع نظرياً إلا أنه استمر في كثير من

(١) لا ريب أن انهيار الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والنظام الشيوعي الاشتراكي وإعلان الجمهوريات المستقلة والتحول إلى اقتصاد السوق على النمط الغربي سيبدل كثيراً من المعطيات وفي أوضاع المسلمين هناك غير أن الدراسة المعدة قبل هذه التحولات الكبيرة والمتسارعة مفيدة للغاية وتعتبر مدخلاً ضرورياً لفهم كثير من المجريات المؤكدة عند المسلمين هناك.

(٢) راجع مصور الاتحاد السوفياتي - كما كان - وعدد من دوله «المسلمة» في نهاية الكتاب.

مجالاته. فالزائر لموسكو مثلاً، لا يمكنه أن يتعدى نطاقاً محدوداً، ويمنع عليه الخروج إلى ما بعده خاصة في المناطق الإسلامية، كما أنه يمنع عليه منعاً باتاً أن يقصد الجمهوريات الإسلامية في أواسط آسيا أو ما وراء القفقاس... فتلك الزيارة لن تكتب إلا للمدعوين رسمياً حيث يجري تنظيم برنامج الزيارة... غير أنه يمكن للتاجر أن يقصد تلك الجمهوريات أو المناطق الإسلامية وعليه أن يستحصل أولاً على زيارة موسكو. ومنها، وبعد أن يثبت صفته التجارية وتحديد البضائع التي يود شراءها ينتقل إلى إحدى الجمهوريات بموجب تأشيرة من تلك الجمهورية باعتبارها مستقلة متحدة بجمهوريات الاتحاد السوفياتي عبر موسكو... ومن جهة أخرى، فإن المسلمين هناك خاصة القريبين من البلدان الإسلامية المجاورة بدأوا بالتقاط إذاعات تلك الدول وإذاعات القرآن الكريم من القاهرة والكويت أو مكة المكرمة مما يترك آثاراً طيبة في نفوسهم...

ويبدو أن السوفيات يتبعون مخططات التذويب ضمن دراسات منهجية وقد يضطرون في بعض الأحيان لتجاوزها نظراً لبعض الاعتبارات الدولية وعلاقاتهم بالعرب والمسلمين في الخارج.

وقد جاءت حرب أفغانستان لتؤجج مشاعر مكبوتة عند المسلمين غير أن السوفيات يعملون على استيعابها. ولا يعرف كيف تستقر الأوضاع بعد هبوب عواصف التغيير في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية عامة التي بدأت بها أواخر عام ١٩٨٩.

ومن المؤسف أنه نظراً للأوضاع الخاصة والستار الحديدي المضروب عملياً على المسلمين في الاتحاد السوفياتي تبقى المعلومات عن أوضاعهم ضعيفة والإحصاءات غير دقيقة، وهوما يريده السوفيات حتى يعزلوا تلك الشعوب عن العالم ما أمكنهم ذلك. وتبقى المعلومات مستقاة من بعض مشاهدات الزوار أو ما يصرح به المسؤولون الدينيون السوفيات في مؤتمرات يسمح لهم بالانضمام إليها أو بعقدها، أو ما يذيعه بعض الغربيين المعنيين بالدراسات وبالأوضاع السوفياتية ضمن تتبعهم لما ينشر في الاتحاد السوفياتي من كتب ومجلات وصحف ونشرات...

وبوجه عام فإن تعداد سكان الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٠ بلغ ٢٤٠ مليوناً، نسبة المسلمين ٢٥٪ وإذا علمنا أن المسلمين يتكاثرون أكثر من سائر القوميات فإن نسبتهم في عام ١٩٨٦ لا تقل عن ٣٠٪[1] هذا إذا ما تعاملنا مع النسبة السابقة بجدية واعتبرناها معبرة عن أرقام صحيحة... إذ أن السوفيات يتعمدون كما أسلفنا تسريب معلومات خاطئة عن حجم الكثافة الإسلامية لديهم...

ونشير إلى أنه كان في روسيا الاتحادية وحدها حوالي ٢٥ ألف مسجد عام ١٩١٧ لم يبق منها للصلاة إلا مساجد معدودة وربما كان في الاتحاد السوفياتي كله قبل الثورة البولشفية أكثر من ثلاثين ألف مسجد.

وفضلاً عن تواجد المسلمين في الروسيا الاتحادية وسيبيريا وبلاد القرم والقوقاز فهناك جمهوريات ست إسلامية غالبيتها العظمى مسلمون ومع هذا فلا أثر لهم في الحياة العامة السوفياتية...!! ونظام الحكم في كل من هذه الجمهوريات هو جمهوري على غرار النظام الروسي، وهي متحدة مع الجمهوريات السوفياتية الأخرى ـ لها نظرياً، حق إقامة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى... وحق الانفصال عن الاتحاد، ولها علمها ونشيدها الوطني وتشكيلاتها العسكرية وكافة مظاهر الدولة من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية... غير أن اللغة الروسية رسمية إلى جانب اللغة القومية بينما العملة هي الروبل وهي العملة الوحيدة في الإتحاد، والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد.

ويقول تقرير نشرته مجلة المصور المصرية بتاريخ ١٩٩٢/١/٣١ حول أوضاع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى:

«منذ بدأ تصدع الاتحاد السوفياتي وتصاعد المشاعر القومية في مختلف أرجائه ـ بعد سنوات قليلة من تطبيق سياسة البيريسترويكا ـ أخذ العالم يتطلع

(١) تعداد المسلمين في الإتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ هو بحدود ٦٩ مليون نسمة وأن التعداد المعتمد في عدد سكان الجمهوريات السوفياتية والمسلمين الذي سيرد في الصفحات التالية يعتمد إحصاء ١٩٧٥ كأساس وأيضاً إحصاءات لعام ١٩٨٥.

باهتمام كبير للجمهوريات الإسلامية السوفياتية، مترقباً ما يمكن أن يتمخض عنه صعود الحركة القومية بها. وتزايدت المخاوف في الغرب بوجه خاص من احتمال اجتياح المد الإسلامي لهذه الجمهوريات، لا سيما أنها تجاور تجربتين «أصوليتين» مهمتين.. هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحركة المجاهدين الأفغان. وكان مما يبعث على القلق أيضاً أن ثمة صراعات تاريخية قديمة بين القوميات الأساسية في هذه الجمهوريات وثمة اختلافات أو نزاعات على الحدود فيما بينها أو بينها وبين جيرانها، يمكن أن تتحول إلى حروب قومية تسيل فيها أنهار من الدماء، وتمثل تهديداً خطيراً للاستقرار في المنطقة الممتدة من وسط آسيا إلى جنوب أوروبا. ويمكن أن تمتد تداعياتها إلى مناطق أبعد.

«وكانت مفاجأة لكثير من المراقبين تلك الأغلبية الساحقة (أكثر من ٩٠٪) التي وافقت على استمرار «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية» من بين مواطني الجمهوريات الإسلامية، حينما أجرى الاستفتاء على مستقبل «الاتحاد» في مارس عام ١٩٩١ م.

«وحين أعلن زعماء الجمهوريات السلافية الثلاث (روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا) قيام «أسرة الدول المستقلة»، أي ما عرف باسم «الكومنولث السلافي» في أوائل ديسمبر الماضي، سارع زعماء جمهوريات آسيا الوسطى الخمس بطلب الانضمام إلى «الأسرة». وانضمت بالفعل هي وأذربيجان ـ بالإضافة لمولدافيا وأرمينيا ـ في قمة «آلما ـ آتا» عاصمة كازاخستان.

«وينبغي أن نلاحظ أنه حتى الاتجاهات الدينية بل والأصولية في هذه الجمهوريات كانت تؤيد الاستمرار في إطار الاتحاد السوفياتي، حتى في أثناء سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة فيه.

«وبرغم انتعاش المشاعر الدينية على نطاق واسع للغاية في تلك الجمهوريات فإن مواطنيها انتخبوا إلى برلماناتها (السوفيات) نواباً أغلبيتهم الساحقة من الشيوعيين.

«ويبدو كل ذلك للوهلة الأولى متناقضاً مع صعود المشاعر القومية. لكن التناقض يبدو للوهلة الأولى فقط إذ يلاحظ أن الجمهوريات الإسلامية تعد

جمهوريات ضعيفة التطور إذا ما قيست بالجمهوريات الأوروبية «السوفياتية» سابقاً. ومع أن بعضها يتمتع بثروات طبيعية لا بأس بها، إلا أنها عموماً تعتبر جمهوريات فقيرة. والواقع أن هذه الجمهوريات ـ ربما باستثناء أذربيجان ـ لم تدخلها الصناعة الحديثة إلا منذ الثلاثينات أو الأربعينات من هذا القرن، بعد بدء تنفيذ الخطط الخمسية الأولى في الاتحاد السوفياتي.

«ورغم التطور الكبير الذي شهدته الجمهوريات الإسلامية خلال هذه الفترة القصيرة ـ بمقياس التاريخ ـ فإنها ظلت متخلفة بدرجة كبيرة عن الجمهوريات الأوروبية. وتوضح أغلب المؤشرات الاقتصادية هذا التخلف.

«وعلى سبيل المثال فإن نصيب الفرد من الدخل القومي عام ١٩٨٩ بلـ (٥٩٦٠ دولاراً أمريكياً) في بيلوروسيا و(٥٨١٠ دولارات) في روسيا، و(٤٧٠٠ دولار) في أوكرانيا. بينما نجده في أذربيجان (٣٧٥٠ دولاراً) وفي كازاخستان (٣٧٢٠ دولاراً) وفي تركمانيا (٣٣٧٠ دولاراً) وفي قيرغيزيا (٣٠٣٠ دولاراً) وفي أوزبكستان (٢٧٥٠) وفي طاجيكستان (٢٣٤٠ دولاراً) [«المجلة» ١٩٩١/٩/١٧] وهي تحتل المراكز الستة الأخيرة في ترتيب الجمهوريات فيما يتصل بنصيب الفرد من الدخل القومي.

«وإذا كان عدد سكان الجمهوريات الإسلامية يقترب من ٢٠٪ من تعداد الاتحاد السوفياتي السابق ـ ويتزايد بمعدلات تفوق مثيلتها في الجمهوريات الأخرى ـ فإنها تنتج أكثر بقليل من ١/٦ الإنتاج الزراعي (١٧,٠٩٪). ويبدو النقص واضحاً بالذات في الحبوب ١٤,٧٢٪ من إجمالي الإنتاج مقابل حوالي ٢٠٪ من السكان). كما يبدو النقص واضحاً في إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية والصناعات الغذائية.

«وإن كان ينبغي الإشارة لأن احتكار هذه الجمهوريات لإنتاج القطن «السوفياتي» يتيح لها إمكاناً معقولاً لمبادلته باحتياجاتها، ومن ثم تحقيق قدر من التوازن».

ويؤكد التقرير أنه:

«يبدو ضعف التطور الاقتصادي بصورة أوضح في المجال الصناعي.

فالجمهوريات الإسلامية التي تضم خمس سكان «الاتحاد» السابق، لا تساهم إلا بـ (٩,٦٤٪) من مجمل إنتاجه الصناعي. بينما تساهم روسيا البيضاء بـ (٨,٢٪) من الإنتاج الصناعي، وسكانها أكثر بقليل من ٣٪ (١٠,٣ مليون نسمة) وتساهم أوكرانيا التي يقل عدد سكانها (٥١,٧ مليون نسمة) عن سكان الجمهوريات الإسلامية، بنسبة قدرها (١٧,٤٪) من الإنتاج الصناعي للاتحاد.

«وتبدو مشكلة ضعف التطور الاقتصادي بصورة أوضح إذا أخذنا في اعتبارنا ضآلة مساهمة الجمهوريات الإسلامية في أهم الفروع الصناعية التي تحدد مستوى تطور الاقتصاد الوطني.

«ويوضح ذلك مدى اعتماد الجمهوريات الإسلامية على الجمهوريات الأوروبية في الحصول على ما يلزمها من السلع الصناعية المهمة.. ويضاف إلى ذلك اعتماد بعضها على روسيا في الحصول على النفط، كما أن الجمهوريات الإسلامية تواجه نقصاً كبيراً في عديد من سلع الاستهلاك الشعبي. وعلى سبيل المثال فهي تنتج (١٠,٨) فقط من المنسوجات القطنية و(٨,٩٪) فقط من المنسوجات الصوفية لخمس السكان تقريباً. وهي تنتج (٦,٩٪) فقط من الغسالات الكهربائية، و(١٠,٦٪) فقط من الثلاجات، و(٠,٤٪) فقط من أجهزة الراديو. بينما لا تنتج أجهزة تليفزيون إطلاقاً. والأمثلة كثيرة.

«على أنه يكون من الخطأ البالغ أن نتصور أن الاعتماد الاقتصادي بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق هو اعتماد من جانب واحد فقط، هو جانب الجمهوريات الإسلامية.

«فإن لدى هذه الجمهوريات أيضاً ما تقدمه للجمهوريات الغنية. وعلى سبيل المثال فإن الجمهوريات السلافية الثلاث (روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا) تنتج ٨٠,٨٪ من منسوجات «الاتحاد» القطنية بالاعتماد المطلق على القطن الخام الوارد من الجمهوريات الآسيوية.. وبدون هذا القطن يمكن أن تتوقف صناعة المنسوجات الحيوية في الجمهوريات «الشمالية». كما أن صناعة نسج الصوف التي تتركز في الجمهوريات السلافية (٨٢,٣٪) يمكن أن تواجه وضعاً عصيباً بدون

واردات الصوف من الجمهوريات الإسلامية تنتج (٤٢,٦٪) من خام الصوف في «الاتحاد»، ولا تصنع منه إلا جزءاً محدوداً.

«ويمكن إيراد أمثلة أخرى لاعتماد جمهوريات «الشمال» على خامات «الجنوب» الزراعية والحيوانية.

ويفرض «الاعتماد المتبادل» أيضاً واقع أن الاقتصاد «السوفياتي» ظل لعقود طويلة يقوم على أساس نظام معقد للتخطيط المركزي. وفي ظل هذا النظام كانت فروع صناعية بأكملها تعتمد في إنتاجها على ما تنتجه فروع أخرى في جمهوريات سوفياتية مختلفة. بل نجد أن صناعات بمفردها تعتمد في بعض مكوناتها على ما تنتجه صناعات مكملة لها في الجمهوريات الأخرى (ومن بينها صناعة السيارات والطائرات.. وغيرها).

«ومن ناحية أخرى فإن الجمهوريات المتقدمة تحتاج إلى جمهوريات ضعيفة التطور كسوق لتصريف منتجاتها الصناعية التي لا يمكنها الصمود للمنافسة في الأسواق الغربية».

ويقول التقرير:

« كانت إيران أسرع الدول الإسلامية ربما تحسباً لنشاط محموم كانت تركيا قد بدأت القيام به ولا سيما مع أذربيجان وقيرجيزستان وكازاخستان. ولسنا نعتقد أن الأمر يبتعد كثيراً عن الخلافات الدينية في إطار المذهبين السني والشيعي. ومع ذلك نرى اليوم تقارباً كبيراً بين أذربيجان الشيعية وتركيا السنية، وبين إيران الشيعية وأوزبكستان السنية.

«ونشير كذلك إلى ظهور ملامح تنافس بين إيران وتركيا حول تقديم الدعم ليس الاقتصادي وحسب إلى هذه الجمهوريات بل والثقافي أيضاً. وفي هذا الإطار يمثل أهمية كبرى قرار أذربيجان التحول إلى الأبجدية اللاتينية تشبهاً بتركيا التي تحولت إليها إبان عهد الزعيم التركي الأسبق مصطفى كمال أتاتورك، وقرار طاجيكستان التحول إلى الأبجدية الفارسية واتفاقها مع إيران على تمويل هذه الحملة وإمدادها بالكتب والأدبيات الخاصة.

«وفي نفس هذا الوقت أجد لزاماً الإشارة إلى الرغبة الجارفة لدى شعوب المناطق الإسلامية ورؤساء الجمهوريات الآسيوية نحو توطيد علاقاتهم مع الشعوب العربية ولا سيما مع مصر والمملكة العربية السعودية. وأقول ذلك استناداً إلى أحاديث ولقاءات جمعتني مع رئيسي أوزبكستان إسلام كريموف وقيرجيزستان عسكر عكايف وآخرين.

* * *

والآن... لا بد من دراسة أوضاع الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق ـ كما كانت ـ.

أولاً: جمهورية روسيا الاتحادية:

عدد سكانها ١٣٠ مليون نسمة، ١٥,٥٪ منهم مسلمون.

انتشر الإسلام فيها على مرحلتين: الأولى ابتداء من القرن العاشر ميلادي والثانية في القرن ١٣ مع التتار الزاحفين على روسيا...

ضمت روسيا إليها عدداً من المناطق الإسلامية المنتشره حولها ذات المساحات الشاسعة. وقد احتلّ أكثرها منذ أواسط القرن السادس عشر للميلاد، ووفقاً للنظام الروسي بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، فقد أعلنت تلك المناطق جمهوريات لها استقلال ذاتي غير مكتمل، أو ولايات بحكم ذاتي تتبع جميعها روسيا الاتحادية أو موسكو. ولغة تلك الجمهوريات الرسمية الروسية مع أن شعوبها قد أصرت على لغاتها القومية فبقيت متداولة حتى الآن..

والمعلومات عن المسلمين في هذه المناطق وفي إحصاء نشره الأستاذان كلكنجي وبينيفسن يتبين منه أن معظم أبناء القوميات المضمومة إلى الروسيا من المسلمين لا يعتبرون اللغة الروسية لغتهم. فأهل داغستان لم تتجاوز نسبة الترويس فيهم ١,٦٪. أما التتر فقد بلغت النسبة ٧٪، بينما هبطت في بالكار إلى ٠,٢٪[1]. وتتألف روسيا من الجمهوريات التالية:

(١) المسلمون في الإتحاد السوفياتي ترجمة إحسان حقي.

١ ــ جمهوريات حوض الفولغا التابعة لروسيا:

١ ــ جمهورية باشكيريا: عدد سكانها ٢,٠٠٠٠٠٠ نسمة، ٦٠٪ منهم مسلمون. ويقوم في أوفا عاصمة بشكيريا مركز الإدارة الدينية لمسلمي القسم الأوربي من الاتحاد السوفياتي وسيبريا. ويتولى رئاستها المفتي الشيخ عبدالباري عيسى نيف وهو من التتار وهي أقدم إدارة دينية في الروسيا وأسست ١٩١٨ وهي تتولى الشؤون الدينية للمسلمين في هذه المناطق..

تتمتع هذه الجمهورية بالإستقلال الذاتي ويؤلف المسلمون أكثرية السكان وترتبط بجمهورية روسيا الاتحادية في موسكو...

٢ ــ جمهورية موردوف: عدد سكانها ١,٢٥٠٠٠٠ نسمة، ٥٠٪ منهم مسلمون. احتلها الروس عام ١٥٥٧ وقد قامت بثورات ضد المحتل وأخمدت بوحشية. وفقدت صبغتها الإسلامية عام ١٨٩٧ إذ كان فيها ١٠٠٠ مسجد و ٦٠٠٠ مدرسة إسلامية زال معظمها الآن.. وفي عاصمتها يقوم مركز المفتي واللغة القومية قريبة من التركية.

٣ ــ جمهورية تتاريا: عدد سكانها ٣,٥٠٠٠٠٠ نسمة، ٦٥٪ منهم مسلمون. احتلها الروس ١٥٥٣ وقد تأسست كجمهورية عام ١٩٣٤ ولغتها القومية خاصة بعيدة عن التركية.

٤ ــ جمهورية الجوفاش: ١,٥٠٠٠٠٠ نسمة، ٥٨٪ منهم مسلمون. احتلها الروس ١٥٥٣ وأنشئت جمهوريتها عام ١٩٢٠ وحولت مساجدها الـ ٧٠٠ إلى اصطبلات وأزيلت المساجد الكبيرة. لغتها تعود في أصولها إلى التركية.

٥ ــ جمهورية أدمورت: ١,٠٠٠٠٠٠ نسمة، ٦٠٪ منهم مسلمون. احتلها الروس عام ١٥٥٣ ثم سرعان ما اضطهدوا بعد إعلان حرية الاعتقاد وإعلان السكان أنهم مسلمون. أعلنت الجمهورية عام ١٩٢٥. لغتها خاصة غير التركية.

٦ ــ جمهورية ماري: عدد سكانها ١,٠٠٠٠٠٠ نسمة، ٥٢٪ منهم مسلمون احتلها الروس ١٥٦٠ وأعلنت جمهورية ١٩٣٤. لغتها خاصة غير التركية.

٧ ــ جمهورية شكالوف أو أورنبرج: عدد سكانها ١,٠٠٠٠٠٠ نسمة، ٥٣٪ منهم مسلمون. أقيمت هذه الجمهورية بهدف الفصل بين مسلمي تركستان ومسلمي حوض الفولغا وهي ذات ماض إسلامي زاهر لغتها الخاصة غير التركية.

٨ ــ جمهورية القرم: عدد سكانها ٥ مليون نسمة حسب إحصائية ١٩٣٠، ٦٪ منهم مسلمون

احتلها الروس ١٧٨٣ واضطهدوا المسلمين الذين كانوا الغالبية وطردوا منهم نصف مليون ثم أعلنت القرم تحررها ١٩١٧ من روسيا وأجرت انتخاب مجلس وطني ووضعت الدستور ثم عاد الروس واحتلوها عام ١٩٢٢ بعد أن حاصروها اقتصادياً فهلك منهم ستون ألفاً وقتلوا مائة ألف وهجروا خمسين ألف ودمروا المساجد وبعد الحرب العالمية الثانية قتلوا منهم نصف مليون بحجة تعاونهم مع الألمان... ونقل أكثر السكان إلى سيبيريا وترتبط القرم بأوكرانيا، ولغتها قريبة من التركية.

٩ ــ سيبيريا: عدد سكانها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمه حسب إحصائية عام ١٩٧٠، ٢٥٪ منهم مسلمون.

احتلها الروس ١٥٨٠ غير أن الإسلام استمر بالانتشار رغم الاضطهاد وزاد عدد المسلمين بسبب تهجير المسلمين من مناطق مختلفة من الاتحاد السوفياتي إليها.

ثانياً: جمهوريات شمالي القفقاس/ القوقاز:

وهي مجموعة من الجمهوريات وولايات ذات استقلال ذاتي تتبع لروسيا الاتحادية في موسكو ولغتهـا الأصلية العـربية. أمـا الرسميـة فهي الروسية.

١ ــ جمهورية داغستان: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٢٢ للهجرة، يبلغ عـدد المسلمين فيهـا ١٥٠٠٠٠٠ نسمـة أي بنسبـة ٩٨٪ من تعـداد السكان.

وفي يوكانك في الداغستان تقوم الإدارة الدينية لمسلمي شمالي القفقاس وقد أسست عام ١٩٤٤ ورئاستها اليوم هي للمفتي محمود جيكييف.

احتلها الروس ١٨٦٣ بعد أن انهزم المسلمون بقيادة الشيخ محمد شامل وفر عدد منهم إلى السلطنة العثمانية ثم ثاروا عام ١٩٠٥ وفيهم أصل عربي يعرفون باللزكي وأسست جمهورية عام ١٩٢١ لغتها غير التركية ما عدا التتار فلغتهم من أصل تركي.

٢ ــ جمهـورية شـاشان أنجوشيا: بـدء انتشـار الإسـلام فيهـا عـام ١٧٥٠ م، يبلغ عـدد المسلمـين ١,٥٠٠٠٠٠ نسمـة بنسبـة ٧٤٪ من تعـداد السكان.

اضطهد المسلمون كثيراً وهجروا إلى سيبيريا ثم أعيدوا إلى بـلادهم وأعلنت جمهورية عام ١٩٦٧. ولغتها من أصل غيرتركي، وقد كانت تكتب بالأحرف العربية وأجبرهم الروس على استعمال الحرف الروسي. وقد حاولت هذه الجمهورية في أواخر عام ١٩٩١ إعلان استقلالها المنجز وانفصالها عن موسكو وَجَدّت فيها تطورات عديدة.

٣ ــ جمهورية كباردبا ـ بلكاريا: يبلغ عدد المسلمين فيهـا ٧٥٠,٠٠٠ نسمة أي بنسبة ٧٥٪ من تعداد السكان.

يتكلم الكابرد لغة من غير أصـل تركي بينـا لغة البلكـار من أصل تركي.

٤ ــ جمهـوريـة أوستينـا الشـماليـة: يبلغ عـدد المسلمـين فيهـا ٦٠٠,٠٠٠نسمة أي بنسبة ٧٥٪ من تعداد السكان.

سكانها من الشركس وشعبها معروف بالمصادر التاريخية الإسلامية باسم السلان والقسم الجنوبي من أوستينا نصارى، لذا فإن شـمالي البلاد مـرتبط بروسيا الاتحادية وجنوبه مرتبط بجورجيا الاتحادية ولغتها خاصة غير التركية.

٥ ــ ولاية قرقشاي الشركسية: يبلغ عدد المسلمين فيها نصف مليون نسمة، أي بنسبة ٨٠٪ من تعداد السكان.

سكانها من التتار رغم أن اسمها «شركسية» وعاصمتها شركسك وقد خضعت للروس عام ١٨٧٩ في مؤتمر برلين وتأسست ولاية عام ١٩٥٧. لغتها قريبة من التركية.

٦ ــ ولاية الأديجا:

أهلها شركس شديدو التمسك بعاداتهم. في مؤتمر برلين تقرر ضمها إلى سيطرة الروس بعد أن احتلوها عام ١٨٦٣. وقد غادر عدد منهم البلاد وأتوا إلى بلاد الشام وهم الذين عمروا القنيطرة. تأسست ولاية عام ١٩٢٢. لغتها من أصول غير تركية.

ثالثاً: جمهوريات آسيا الوسطى وقازقستان[1]:

لهذه الجمهوريات إدارة دينية واحدة ومركزها طشقند ويرجع تاريخ إنشائها إلى ١٩٤٣ وكان رئيسها المفتي بباخان وفي هذه الجمهوريات كثافة إسلامية.

---

(١) في ١٩٩١/٨/٣١ أعلنت هذه الجمهوريات استقلالها الكامل عن الاتحاد السـوفياتي الذي أعلن انهياره في أواخر العام نفسه!!

١ ــ **جمهورية أذربيجان**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٢٢ هـ - ٦٤٤ م عدد المسلمين فيها ٥,٧ مليون نسمة حسب إحصائية ١٩٧٩ أي بنسبة ٧٨٪ من تعداد السكان.

تأسست عام ١٩٢٠ وأصبحت جمهورية إتحادية عام ١٩٣٦.

الأذربيجان يشكلون الأكثرية ٧٤ بالمئة وهمْ تتار أتراك ومغول.

الروس ١٠ بالمئة والأرمن ١٠ بالمئة، في مدينة باكو عاصمة أذربيجان تقوم الإدارة الدينية لما وراء القفقاس، وتشمل أذربيجان وأرمينيا وجيورجيا واللغة القومية الأذربيجانية، وهي قريبة من التركية كانت تكتب بحروف عربية وأجبروا على الحروف الروسية وفيها الآن ٦ مساجد مقابل (٢٠٠٠) مسجداً عام ١٩١٧.

٢ ــ **جمهورية أوزبكستان**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٣٠ هـ - ٦٥٢ م، يبلغ عدد المسلمين فيها ١٣,٧٠٠٠٠٠نسمة حسب إحصائية عام ١٩٦٥ أي بنسبة ٨٨٪ من تعداد السكان.

خضعت بمعظمها للروس ١٩١٨ وأصبحت جمهورية إتحادية عام ١٩٢٤ ومنها بخارى وسمرقند ٦٥,٥٪ من الأوزبك و ١٢,٥ بالمئة روس والتتار ٤,٩ بالمئة والفازاخ ٤ بالمئة والطاجيك ٣,٨ بالمئة واللغة القومية الأوزبك وهي قريبة من التركية.

٣ ــ **جمهورية طاجيكستان**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٣٠ هـ - ٦٥٢م، يبلغ عدد المسلمين فيها ٣,٣٩٠٠٠٠ نسمة حسب إحصائية عام ١٩٧٥ أي بنسبة ٩٨٪ من تعداد السكان.

حصلت على استقلالها الذاتي عام ١٩٢٤ وأصبحت جمهورية إتحادية عام ١٩٢٩. يشكل الطاجيك وهم خليط إيرانيين وأتراك ٥٦,٢ بالمئة

والأوزبك ٢٣ بالمئة والروس ١١,٩ بالمئة والتتار ٢,٤ . واللغة القومية الطاجيك وهي خليط من التركية والفارسية.

٤ ــ **جمهورية تركمانيا**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٣٠ هـ - ٦٥٢ م، يبلغ عدد المسلمين فيها ٢,٥٠٠٠٠٠ نسمة حسب إحصائية عام ١٩٧٥ أي بنسبة ٩٠ بالمئة.

٦٥,٦ بالمئة تركمان ويمثل الروس ١٤,٥ بالمئة ومنها الأوزبك والقازاخ المسلمون.. وقد خضعت للروس ابتداء من ١٨٨٠ وأصبحت من الجمهوريات الاتحادية عام١٩٢٤ واللغة القومية التركية.

٥ ــ **جمهورية قازخستان**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٣٠ هـ - ٦٥٢ م، يبلغ عدد المسلمين فيها ١٤,٢٠٠,٠٠٠ نسمة حسب إحصائية عام ١٩٧٥ أي بنسبة ٥٨٪ من تعداد السكان.

معظم المسلمين في هذه الجمهورية من القازاخ وقد هُجّر قسم كبير منهم إلى سيبيريا وحل محلهم روس وأوكرانيون ضمن سياسة الاتحاد السوفياتي الرامي إلى إضعاف التواجد الإسلامي والروس اليوم ٤٣,٢ بالمئة بينما القازاخ ٣٢,٦ بالمئة والأوكرانيون ٧,٢ بالمئة.

٦ ــ **جمهورية قرغيزيا**: بدء انتشار الإسلام فيها عام ٩٤ هـ - ٧١٢ م، يبلغ عدد المسلمين فيها ٣,٣٠٠٠٠٠ نسمة أي بنسبة ٦٥٪ من تعداد السكان.

احتلها الروس ابتداء من ١٨٦٦ حصلت على استقلالها الذاتي عام ١٩٢٦ وأصبحت جمهورية إتحادية (السوفيات) عام ١٩٣٦ وقد تعرض المسلمون لحملات الإبادة والتهجير وإحلال الروس مكانهم وأصبح الروس يمثلون ٢٩,٢ بالمئة من مجموع السكان. أما القرغيز فأصبحوا ٤٣,٨ بالمئة وفيهم الأوزبك والتتار والأوكرانيون. واللغة القومية القرغيزية وتكتب بحروف الهجاء الروسية.

رابعاً: جمهورية أرمينيا:

بدء انتشار الإسلام فيها عام ٢٢هـ، يبلغ عدد المسلمين فيها ٢ مليون نسمة أي بنسبة ١٢٪ من تعداد السكان.

المسلمون فيها يتبعون الإدارة الدينية في الأذربيجان.

خامساً: جمهورية جيورجيا:

يبلغ عدد المسلمين فيها ٥ مليون نسمة أي بنسبة ٢٠ بالمئة من تعداد السكان.

المسلمون فيها يتبعون الإدارة الدينية في الأذربيجان.

سادساً: جمهورية أجاريا:

بدء انتشار الإسلام فيها عام ٢٢ هـ، يبلغ عدد المسلمين فيها نصف مليون نسمة أي بنسبة ٩٠٪ من تعداد السكان.

ضمتها الحكومة الروسية إليها في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأعلنت جمهورية ذات استقلال ذاتي ١٩٢٠ وأتبعت إلى جمهورية جورجيا الإتحادية والمسلمون فيها يتبعون الإدارة الدينية في أذربيجان.

الدولة الثانية

الصين[1]

بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٩٦ هـ، يبلغ عدد المسلمين فيها ٧٨ مليون نسمة[2] أي بنسبة ١٠٪ من تعداد السكان.

أيد المسلمون قيام الجمهورية الوطنية الصينية قبل ١٩١١ بعد أن

(١) راجع مصور الصين في نهاية الكتاب.

(٢) وفي تقرير عام ١٩٨٥ فإن عدد المسلمين في الصين هو ٩٥ مليون نسمة. راجع الأقليات المسلمة في العالم ص ٤٠٧ وقد قدر الأستاذ فهمي هويدي في كتابه (الإسلام في الصين) عدد المسلمين، عام ١٩٨٠ بـ ١٥ مليوناً وقد أورد أن الإحصاءات غير موجودة وأن التضارب في أعدادهم بلغ حداً كبيراً.

ساءت أحوالهم إبان الحكم الأمبراطوري وقد احتل المسلمون اللون الأبيض في علم الجمهورية ذي الخمس ألوان تبعاً للعناصر التي تتألف منها الأمة الصينية.

وكان في الصين مساجد ومراكز إسلامية ضخمة زال معظمها بعد الحكم الشيوعي وفيها الآن ما يقارب (٤٣) ألف مسجد وكان فيها جمعيات ومؤسسات ومعاهد دينية كثيرة. فجمعية تقدم مسلمي الصين كانت وحدها تضم ٣٠٠٠ فرعاً، وكان هدفها جمع شمل المسلمين وتعليم أبنائهم وقد أسست عام ١٣٣٠ هـ ـ ١٩٠٩ م. وكذلك جمعية الأدب الإسلامي ودار المعلمين الإسلامية في بكين،وعندما تسلم الشيوعيون الحكم ألغيت الجمعيات وضم دار المعلمين إلى معهد الأقليات. وقد أقدمت الحكومة الصينية على مجموعة أعمال وتشريعات ضد المسلمين، وتضم الصين عدة جمهوريات تتمتع بحكم مركزي ومتحدة فيما بينها ومرتبطة بالسلطة المركزية.

١ ـ جمهورية سينكيانج أو تركستان الشرقية: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٩٥ هـ، يبلغ عدد المسلمين فيها ٨,٥ مليون نسمة أي بنسبة ٩٥ بالمئة من تعداد السكان.

احتلت الصين بلاد تركستان الشرقية عام ١٧٥٩ وقامت بوجهها ثورات استمرت مائة وعشرين سنة، ثم قامت ثورة في عام ١٩١١ استمرت خمس سنوات. كما تم بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ إعلان جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية برئاسة الحاج خوجه نياز، غير أن روسيا التي خشيت أن يؤدي قيام دولة إسلامية في الشرقية إلى تهديد مصالحها في تركستان الغربية فأمدت الصينيين بقوات وأسلحة حتى قضوا على الجمهورية الفتية في يوليو ١٩٣٤. تم بعدها إخضاع التركستان للصين بفضل مساعدة الروس حيث بقوا فيها إلى عام ١٩٤٣ وفي عام ١٩٤٩ ضمت تركستان إلى الصين كدولة ذات استقلال ذاتي.. وفرضت عليها اللغة الصينية كلغة رسمية إلى جانب القومية.. وقد كانت العربية ثم الفارسية ثم التركية. وهناك اليوم الجمعية الإسلامية الصينية تشرف على الشؤون الإسلامية.. ولعل عرق الأويغور،

وجميعهم مسلمون، هو الغالب في تركستان الشرقية إلا أنهم سيصبحون أقلية في وطنهم بفضل السياسة الإسكانية للصين[1].

٢ ـ **ولاية كانو**: يبلغ عدد المسلمين فيها ١٣,٠٠٠٠٠٠ مليون نسمة أي بنسبة ٧٩ بالمئة من تعداد السكان.

في مدينة بنيج ليانج كلية للمسلمين. يسمون أنفسهم بـ «كياومن» أي أهل الريف، وقد اشتهروا بالثورات ضد المستعمر الصيني عام ١٨٩٥ وقد أقدم الحكم الصيني على تجزئة المناطق الإسلامية لإضعافها وتذويب بعضهم في مجتمعات يغلب فيها غير المسلمين.

٣ ـ **ولاية نينج هسيا**: يبلغ عدد سكانها ٢ مليون نسمة ويبلغ عدد المسلمين فيها ١,٥ مليون نسمة أي بنسبة ٧٥ بالمئة من تعداد السكان.

في الأصل كانت جزءاً من ولاية كانو وفصلت عنها للتجزئة والإضعاف.

٤ ـ **ولاية ستشوان**: يبلغ عدد سكانها ٧ مليون نسمة ويبلغ عدد المسلمين فيها ٥,٥ مليون نسمة أي بنسبة ١٥٪ من تعداد السكان.

يلاحظ أن هذه الولاية لم تشهد ثورات ذات شأن. فالمسلمون فيها قلة بالنظر إلى مجموع السكان.

٥ ـ **يونان**: يبلغ عدد سكانها ١٤ مليون نسمة أي بنسبة ٥٠ بالمئة من تعداد السكان.

اشتعلت في هذه الولاية ثورة استمرة ١٨ عاماً ذهب ضحيتها أكثر من

---

(١) راجع في ذلك كتاب التهجير الصيني في تركستان الشرقية للأستاذ أحمد رحمتي رحمه الله من منشورات رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. حيث تجد تفصيل السياسة الإسكانية للصين لمحاولة إضعاف الوجود الإسلامي في تركستان الشرقية التي تقع على حدود تركستان الغربية بالإتحاد السوفياتي وأفغانستان وكشمير بالهند ومن وراءها الشرق الأوسط، وتتمتع تركستان الشرقية بموارد طبيعية تقارب في أهميتها ثروة مناطق الخليج العربي وجنوب غرب آسيا.

ثلاثمائة ألف مسلم. يُوزع المسلمون على مائتي قبيلة لكل منها لغة خاصة. واليوم غدت الصينية لغتهم الرسمية.. على أثر تمتعهم بالحرية الدينية ١٩١٣ تأسست جمعيات إسلامية وأنشئت المدارس وانتشر تعليم اللغة العربية وأقيمت المساجد، ثم جرى اضطهادهم من جديد في ظل النظام الشيوعي بعد استقراره في الحكم.

٦ ـ **ولاية شي**: يبلغ عدد سكانها ٢١ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٧,٥ مليون نسمة أي بنسبة ٣٥٪ من تعداد السكان.

اشتعلت فيها ثورات وحققوا انتصاراً خلال ١٥ عاماً ثم تمكنت حكومة الصين من استرداد الولاية فشردت كثيراً من المسلمين خارج الولاية.

٧ ـ **شانسي**: يبلغ عدد سكانها ١٨ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣,١ مليون نسمة أي بنسبة ٣٠٪ من تعداد السكان.

٨ ـ **ديونان**: يبلغ عدد سكانها ٣٨ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٤ مليون نسمة أي بنسبة ١١٪ من تعداد السكان.

٩ ـ **هونان**: يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣,٢٥ مليون نسمة أي بنسبة ٦,٥٪ من تعداد السكان.

١٠ ـ **هيوبه**: يبلغ عدد سكانها ٣٢ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ١ مليون نسمة أي بنسبة ٨٪ من تعداد السكان.

١١ ـ **كوانج تونج**:

يعيش المسلمون في أكثريتهم بمدينة كنتوت أوهانو نسبة إلى الخنساء. ولم يبق من مساجدها إلا خمسة.

١٢ ـ **فوكين**: يبلغ عدد سكانها ١٨ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٢ مليون نسمة أي بنسبة ٢,٥٪ من تعداد السكان.

١٣ ـ **تشيكيانج**: يبلغ عدد سكانها ٣١ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٢,٢٥ مليون نسمة أي بنسبة ١,٢ بالمئة من تعداد السكان.

يتجمع المسلمون في مدينة هانج تشو ,زارها ابن بطوطة على أنها محلة إسلامية عظيمة والتناقص في عدد المسلمين مستمر.

١٤ ـ شانغهاي: يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة وعدد سكانها ١,٣ مليون نسمة أي بنسبة ١٣,٦ بالمئة من تعداد السكان.

فيها ٢٥ مسجداً.

١٥ ـ كيانج سو: يبلغ عدد سكانها ٤٧ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٥ مليون نسمة أي بنسبة ١٪ من تعداد السكان.

١٦ ـ شانتونج: يبلغ عدد سكانها ٥٧ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣,٤ مليون نسمة أي بنسبة ٦ بالمئة من تعداد السكان.

١٧ ـ بكين: يبلغ عدد سكانها ٧ ملايين نسمة وعدد المسلمين فيها ٠,٧٥ مليون نسمة أي بنسبة ١٠٪ من تعداد السكان.

في بكين العاصمة أربعون مسجداً أطلق على واحد منه المسجد الأعظم وقد أرسل السلطان عبدالحميد عام ١٨٩٠ بعثة علمية حيث أقامت مدرسة ولاقت من المسلمين إقبالاً شديداً.

١٨ ـ هوبه: يبلغ عدد سكانها ٤٣ مليون نسمة ويبلغ عدد المسلمين فيها ٢,٢٥ مليون نسمة أي بنسبة ٥٪ من تعداد السكان.

الدولة الثالثة
الاتحاد اليوغسلافي[١]

يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣,٥ مليون نسمة[٢] أي بنسبة ١٥,٦٪ من تعداد السكان حسب إحصائية عام ١٩٧٠.

تتألف يوغسلافيا من ست جمهوريات إتحادية عانى المسلمون فيها

(١) راجع مصور يوغسلافيا في نهاية الكتاب.

(٢) وفق إحصاء ١٩٨٥ فإن عدد المسلمين في يوغسلافيا أكثر من ٥ ملايين نسمة، راجع الأقليات المسلمة في العالم ص ٤٠٩.

الويلات سواء من النصارى قبل الحكم الشيوعي أو بعد قيامه وليس من إحصاء دقيق للمسلمين هناك. ولا يتمتعون بحقوقهم الشخصية والدينية حيث قتل عدد من العلماء والمفتين وهدمت المساجد والمدارس. ثم منحت الحرية الدينية جزئياً فأنشىء في يوغسلافيا إتحاد إسلامي يشرف عليه رئيس العلماء وتوزعت مجالس العلماء في عواصم الجمهوريات ما عدا صربيا فمركز المجلس في إقليم كوسوفو حيث يتجمع المسلمون وتعين الحكومة أعضاء هذه المجالس (؟؟!) ثم سمح للمسلمين بإقامة مدارس عليا للعلوم الإسلامية في سيراجيفو عاصمة جمهورية «البوسنة والهرسك» وفي سكوبيه عاصمة مقدونية وفي كوسوفو.

وتعتبر جامعة سراجيفو أكبر جامعة إسلامية في أوروبا وتكاد تكون الجامعة الوحيدة التي تمنح درجة الدكتوراه في علوم الدين الإسلامي للنساء!!

وبصورة عامة المسلمون بوشناق ـ وهم من أصل سلافي ولغتهم صربية ـ وهم أحسن حالاً، على سوئها، من الأتراك والألبان وقد سمح للمسلمين بتأدية الحج ضمن عدد محدود يتزايد مع الزمن.. ويفكر الكاثوليك في المنطقة الشمالية من البلاد بالاستقلال وإقامة جمهورية كرواتيا كما يتمنى المسلمون في البوسنة والهرسك بالتعاون مع سائر السكان بالاستقلال أيضاً وقد جرى في إقليم كوسوفو في بداية ١٩٩٠[١] تطورات وأحداث مختلفة، ومن المنتظر أن تستقل الجمهوريات وأن ينتهي الاتحاد اليوغسلافي[٢].

(١) يقع إقليم كوسوفو في جنوب صربيا وله حدود مشتركة مع ألبانيا كان يتمتع بحكم ذاتي في جمهورية الصرب إلا أنه في عام ١٩٨٩ تم إلغاء هذه الذاتية وضم إلى الجمهورية الصربية بالكامل وأصبح عملياً خاضعاً للأقلية الصربية إلا أن الحزب الشيوعي المحلي في كوسوفو عارض هذا الضم متضامناً مع أكثرية السكان الألبان ونشأت اضطرابات قمعت بشدة ثم تجددت في بداية عام ١٩٦٠ حيث طالب السكان باستقلال الإقليم فواجهته السلطات الصربية بشدة أيضاً ويعتبر الخلاف بين القوميتين الصربية والألبانية خلافاً تاريخياً ممتداً إلى عدة قرون وتجمد هذا بالحرب العالمية الثانية عندما ضم الإقليم بالقوة وأصبح جزءاً من يوغسلافيا.

(٢) قبل إنجاز طباعة الكتاب نهائياً وقعت الحروب في يوغسلافيا وانتهى الاتحاد اليوغسلافي باستقلال كرواتيا ـ كما توقعنا ـ وجمهورية البوسنة التي اشتعلت فيها حرب ضروس =

ونلقي الآن نظرة عجلى على جمهوريات يوغسلافيا كما كانت قبل انفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي.

١ ـ جمهورية صربيا: يبلغ عدد سكانها ٩ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ١،٤٥٠ مليون نسمة أي بنسبة ٦،١٪ من تعداد السكان.

فيها بلغراد عاصمة الاتحاد والمسلمون يجتمعون في إقليم كوسوفو في الجنوب وكان في بلغراد وحدها ٢٣٠ مسجداً خربت جميعها ما عدا واحد[1].

٢ ـ جمهورية سلوفيا: عدد سكانها ١،٦٥٠ مليون نسمة.

٣ ـ كرواتيا: يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة وعدد المسلمين فيها مائة ألف نسمة أي بنسبة ٠،٢ بالمئة من تعداد السكان.

= صبت فيها صربيا حممها اللاهبة نحو عاصمتها سراجيفو مدمرة المساجد والآثار كما الإنسان وعلماء المسلمين وقد فرضت الأمم المتحدة لوناً من العقوبات على صربيا وتدفقت مساعدات غذائية ومالية من بعض دول الخليج والسعودية وأوروبا وعقد في إستنبول مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٢ أعلن فيه المؤتمر دعمه لجمهورية البوسنة التي طلب رئيسها تبني الاقتراح بالدعوة إلى تدخل عسكري دولي ضد صربيا!! وقد تعرضت البوسنة وعلى الأخص سراجيفو إلى أسوأ قصف وأحداث حربية مدمرة!!

(١) يقول تقرير نشر في جريدة اللواء البيروتية تاريخ ٦/١/١٩٩٠ (أن الناظر إلى وضع المسلمين في فترة ما قبل عام ١٩٨٠ يجد أن المساجد لا يوجد فيها غير قلة من الشيوخ ومعظم الشباب يخجلون من أن يظهروا بمظهر التدين. ولكن ذلك الأمر لم يطل طويلاً إذ أنه في عام ١٩٨٠ عادت المساجد إلى بهجتها وامتلأت بالمصلين وأصبح الشباب يفتخرون بدينهم مما حمل السلطات على التفكير بأساليب جديدة لمحاربة المسلمين منها صعوبة الحصول على القبول في المدارس والجامعات ومنها إجبارهم على ترك لغاتهم القومية والتضييق عليهم بالعمل، لحملهم على الهجرة...)
ويقول التقرير أنه حسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد المسلمين يبلغ كالتالي:
١ ـ البوسنة (٣ مليون) ٢ ـ إقليم كوسوفو (١،٨ مليون)، ٣ ـ مقدونيا (١ مليون ٤ ـ الجبل الأسود (٤٠٠ ألف) ٥ ـ صربيا وباقي الجمهوريات (٣٠٠ ألف).
إن التزايد في عدد السكان المسلمين بين التواريخ ١٩٧٠ - ١٩٨٥ - ١٩٨٩، يحتمل مثل هذه الزيادات المبينة في التقرير.

٤ ـ جمهورية البوسنة والهرسك: يبلغ عدد سكانها ٤،٢٥٠ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ١،٨٢٣ مليون نسمة أي بنسبة ٤٣،٥٪ من تعداد السكان.

كان في هذه الجمهورية أكثرية إسلامية تركزت في سيراجيفو وأكثرهم من البوشناق وقد اضطهدهم النمساويون فهاجر عدد منهم إلى البلاد العثمانية ثم ثاروا عام ١٨٩٠ وحصلوا على الحكم الذاتي وفي عام ١٩١٩ أسسوا الحزب الإسلامي الذي حكم البلاد حتى الحرب الثانية وسيطرة الشيوعيين صب هؤلاء جام غضبهم على المسلمين. وكان في هذه الجمهورية قبل الحرب الأولى ١٧٠ ألف مسجد وفي العاصمة سيراجيفو ٨٧٠ مسجداً لم يبق منها إلا ٧٢ وفيها أيضاً آثار إسلامية كدار الكتب.

٥ ـ جمهورية مقدونية: يبلغ عدد سكانها ١،٧ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣٨٧ ألف نسمة أي بنسبة ٢٢،٧ بالمئة من تعداد السكان.

٦ ـ جمهورية الجبل الأسود: يبلغ عدد سكانها ٦٠٠،٠٠٠ وعدد المسلمين فيها ٧٥ ألف نسمة أي بنسبة ٢،٢٥٪ من تعداد السكان.

الدولة الرابعة
بلغاريا

يبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة وعدد سكانها ١،٥ مليون نسمة أي بنسبة ١٧٪ من تعداد السكان حسب إحصاء عام ١٩٧٠[1].

بعد هزيمة العثمانيين في الحرب الأولى عانى المسلمون البلغار الاضطهاد وزاد هذا العذاب بوصول الشيوعيين إلى الحكم بعد الحرب الثانية ١٩٤٤.

---

(١) حسب إحصاء تقديري لعام ١٩٨٥ فإن عدد المسلمين البلغار هو بحدود ٢،٥ مليون راجع ذلك في مذكرة بعث فيها الدكتور توفيق القصير الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي إلى رجالات العالم الإسلامي ومؤسساته حول أوضاع المسلمين البلغار تاريخ ٢٥/٤/١٩٨٥.

والمسلمون في بلغاريا من الترك ومن البلغار الذين أسلموا ويعرفون بـ (البوماك) ومن الغجر البدو الرحل.

ويغلب على المسلمين الفقر والتخلف والحرمان ويمنعون من الهجرة إلى الخارج.

وقد حاولت بلغاريا قبل أن تصبح شيوعية تنصير المسلمين إلا أن مقاومة هؤلاء أفشلت مخططاتهم وقد سقط تحت سياطهم الألوف.

وقد منعت السلطات الشيوعية الحاكمة، المسلمين من تأدية الحج. وليس لهم مدارس خاصة. وكانت بلغاريا تضم أكثر من ١٢٠٠ مسجداً وقد ألزمتهم السلطات بمقابر واحدة مع سائر السكان وحظرت النحر يوم عيد الأضحى وأجبرت النساء على السفور، غير أن لهم مفت أكبر. في الآونة الأخيرة أجبرت السلطات المسلمين إسقاط التمايز القومي والديني، وألزمتهم بتغيير أسمائهم بالقوة إلى أسماء نصرانية أو بلغارية وقد أثار هذا الأمر المسلمين البلغار فعارضوا فوقعت مجازر وهرب البعض إلى تركيا التي احتجت رسمياً ووجه رئيسها كتاباً إلى رئيس بلغاريا، وقال رئيس حكومة تركيا على منبر الأمم المتحدة في ١٩٨٥: (إن حقوق هذه الأقلية المسلمة تنتهك فأين هي حرية التفكير والدين وحقها في الحفاظ على شخصيتها) وقد تجاوز عدد المهاجرين إلى تركيا أكثر من ثلاثمائة ألف نزحوا عن بلغاريا في عام ١٩٨٩، ومتحف صوفيا في العاصمة أصله مسجد هدمت مئذنته ولا يوجد فيها اليوم إلا مسجد واحد...

ولعل من أبرز أحداث بلغاريا التطورات التي جرت أواخر عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ حيث جرت تغييرات مهمة على صعيد الحزب والحكومة وأبعد المسؤولون القدامى وتكرست حريات التعبير والأمور الشخصية ووقع في ١٢/١/١٩٩٠ اتفاق بين الحكومة والمعارضة وممثلون عن المسلمين الأتراك البلغار جرى فيه إقرار حريات المسلمين الدينية والثقافية، وأعيدت إليهم حرية اختيار الأسماء الإسلامية شريطة أن لا يقيموا أو لا يطالبوا بحكم ذاتي!!! الأمر الذي يعتبر تقدماً في الواقع المرير الذي فرضه الحزب الشيوعي السابق إلا أن

المسلمين هناك لا يزالون يعانون من صعوبات كثيرة والأيام القادمة سوف تكشف المزيد.

رومانيا

بعد هزيمة العثمانيين في الحرب الأولى هاجر عدد كبير من مسلمي رومانيا الأتراك ثم تناقصت أعدادهم خاصة بعد الحرب الثانية خوفاً من اضطهاد الحكم الشيوعي لهم حتى وصل عددهم إلى ٥١ ألف عام ١٩٥٨ من أصل ٢١ مليون.

للمسلمين مفت أكبر في مدينة كونستانزا على البحر الأسود وفي العاصمة بوخارست مسجد جميل يسمى مسجد كارول.

المجر

فيها قلة من المسلمين تصل إلى بضعة آلاف وهم من بقايا الأتراك الذين بقوا فيها وتمكنوا أن يستعصوا على أمر الملك المجري شارل عام ١٨٤٠ حين خيرهم بين الهجرة أو البقاء مع التنصير... وفي المجر اليوم مسجد واحد وآثار حمام...

بولندا

كان عدد المسلمين قبل الحرب الأولى ١٥٠ ألف. أما اليوم فيقارب الثلاثين ألفاً وقد نشط المسلمون في دراسة العلوم الدينية واللغات الشرقية بعد أن قامت دولة بولندا عام ١٩١٨ غير أن الحكم الشيوعي ١٩٤٤ حد من نشاطهم وهدم مساجدهم الستة عشر إلا ثلاثة أحدها في وارسو العاصمة... وبعد الانقلاب في بولندا عام ١٩٨٤ أعطي المسلمون جزءاً من الحرية وزارهم مفتي لبنان مع وفد ديني[1].

---

(١) من أهم تطورات وأحداث نهاية عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ أن رومانيا وسائر دول أوروبا الشرقية قد انتفضت على أنظمتها غير أن أحداث رومانيا أكثر دراماتيكية ففضلاً عن المجازر البشرية كان الإعلان الرسمي في ٩٠/١/١٢ عن حظر الحزب الشيوعي!!

الدولة الخامسة

ألبانيا أو «الجمهورية الشعبية الألبانية»[1]

تقع ألبانيا في جنوبي شرقي أوروبا وتعداد سكانها ٢,٥ مليون وأكثر من ٧٠٪ منهم مسلمون والبقية نصارى أورثوذكس وكاثوليك. ولغتها الألبانية ولها لهجتان شمالية وتعرف بـ (هنيج) وجنوبية وتعرف بـ (توسك) نسبة للأصول العرقية لهاتين المجموعتين. واللهجة التوسكية هي الرسمية في البلاد منذ ١٩٤٥.

افتتحها السلطان العثماني محمود الثاني عام ١٤١٨ وقد وصلها الإسلام من قبل بواسطة التجار الأتراك. وأصبحت ألبانيا ولاية عثمانية حتى ١٨٧٩ وأصبحت تحت حكم باشواتها مع وجود الرابط بأستنبول. وأعلن مؤتمر السفراء المعقود في لندن عام ١٩١٢ استقلالها عن السلطنة وحد حدودها وحاول فرض حاكم نصراني عليها هو الأمير وليام لكن الثورة اشتعلت فيها من قبل المسلمين فلم يتمكن من استلام الحكم. وفي عام ١٩٢٥ أُعلِنَتْ جمهورية برئاسة أحمد زوغو الذي عاد وأعلنها ملكية متوجاً نفسه. وقد عمل الملك أحمد على «تغريب» ألبانيا بتقليد أوروبا وأجبر النساء على السفور مما حمل عدداً من المسلمين على ترك البلاد والاتجاه نحو البلدان الإسلامية الأخرى. ثم احتلها الإيطاليون عام ١٩٣٩ ففر الملك أحمد إلى مصر وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال أنور خوجه وقد تمكنت ألبانيا من طرد الإيطاليين والألمان عام ١٩٤٢ واعترفت أميركا وبريطانيا بالحكومة المؤقتة لكن سرعان ما تبدلت الأمور وأُعلِنَتْ ألبانيا جمهورية شعبية حزبها الوحيد حزب العمل الألباني وهو حزب شيوعي أمينه العام الأول أنور خوجه الذي ترأس المكتب السياسي وتولى السلطة التنفيذية في البلاد.

---

(١) كنا قد كتبنا هذا الفصل في عام ١٩٨٦ ثم جاءت الأيام في نهاية ١٩٨٩ لتعلن التغيير الكبير ضمن التطورات التي اجتاحت أوروبا الشرقية حيث تم إلغاء اسم الجمهورية الشعبية وأصبحت اسمها جمهورية ألبانيا. وقد أعلن مؤخراً رئيس جمهورية ألبانيا العودة إلى حرية التدين وإعادة فتح المساجد والكنائس وإلغاء المادة الدستورية التي كانت تنص على أن ألبانيا دولة ملحدة وننتظر حصول تطورات مهمة في ألبانيا (راجع صحف تشرين ٢/١٩٩٠).

وقد أعد الحزب مخططاً للقضاء على الإسلام فحتى عام ١٩٦٧ كان قد أغلق معظم مساجدها التي هي في حدود الألفين، وأغلقت كذلك الكنائس وأعلنت نفسها دولة الإلحاد.

وعمل الحزب والحكومة على اقتلاع بقايا الشعائر الإسلامية منذ حُرِّم لباس الخمار أو الحجاب على النساء ويشجع القانون الفتاة المسلمة الزواج من غير المسلمين ويمنع الأذان أو المجاهرة بممارسة العبادات كما منع كافة أبناء البلاد من أداء فريضة الحج وهكذا فإن المسلمين لا يصومون رمضان إلا سراً وبعيداً عن أعين الرقباء[1].

وقد قلدت ألبانيا القوانين الروسية غير أنها قطعت علاقتها بالاتحاد السوفياتي عام ١٩٦١ وأيدت الصين الشعبية واعتمدت عليها في الصادرات والواردات وفي تسليح جيشها.

وبعد وفاة أنور خوجه وابتعاد السياسة الصينية الشعبية عن المبادىء الماركسية ـ اللينينية والمادية وسماحها بحرية دينية محدودة لمسلمي الصين، ينتصب السؤال كيف سيؤول الأمر في ألبانيا؟ وكيف ستتحرر من نير الإلحاد وتعود الحرية الدينية إلى أجواء البلاد؟ أو بسؤال أكبر كيف يمكن أن تعود ألبانيا إلى أحضان الإسلام من جديد، وما هي الواجبات الملقاة على الدول العربية الإسلامية والمنظمات الدولية الإسلامية العالمية في سبيل تخفيف معاناة المسلمين الذين غدوا أقلية تحت ظل حكم الحزب الواحد والذي يمثل دوماً أقلية تحكم أكثرية بالقوة والإرهاب.

ولا بد من الإشارة إلى أن للمسلمين الألبان ـ الذين يسميهم الأتراك ـ بالأرناؤوط مفتياً أعظم، في كل ولاية من الولايات الأربع ذات الكثافة الإسلامية، وهناك أيضاً كبير المفتين (الشيخ حافظ سليما ميرتو) والذي شغل هذا المنصب ابتداء من عام ١٩٥٥ . . . والمعلومات عن حياة المسلمين هناك لا تزال ضعيفة شأن سائر البلاد في جمهوريات الكتلة الشيوعية!!!!

---

(١) قسمات العالم الإسلامي مرجع مذكور ص ١٦٧.

ويقول تقرير نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٠ ما يلي:

تعتبر ألبانيا التي يبلغ عدد سكانها ٣،٢ ملايين نسمة والتي ظلت إلى عهد قريب تلتزم النظام الشيوعي، أفقر الدول الأوروبية وأقلها شهرة وأشدّها عزلة، ومع ذلك فهي تتمتع باكتفاء ذاتي من معظم السلع ونسبة التضخم فيها ضئيلة.

وكان أنور خوجا أميناً عاماً لحزب «العمل الشعبي» منذ قيام ألبانيا الحديثة عام ١٩٤٤ حتى وفاته عام ١٩٨٥.

وكانت ألبانيا في ما مضى دولة دينية يهيمن المسلمون على شمالها وتمتد هيمنتهم عبر الحدود إلى منطقة «كوسوفو» اليوغوسلافية ذات الاستقلال الذاتي، والتي شهدت حوادث شغب دموية لأن ٧٠ في المئة من سكانها أصلهم ألباني بينما عاش المسيحيون الأرثوذكس في وسط البلاد وجنوبها ومنهم الأقلية اليونانية البالغ عددها ٣٠٠ ألف نسمة، وحرم عليهم كما حرم على المسلمين رسمياً ممارسة شعائرهم الدينية.

وبلغ الاضطهاد الديني ذروته عام ١٩٦٧ عندما أغلقت الحكومة ٢٠٧١ مسجداً وكنيسة وطلبت من أئمة المساجد والكهنة تسليم المفاتيح وأن يشتغلوا كعمال كما حرمت الصلاة على الجميع وبقي الوضع على هذه الحال حتى هذا العام.

وعجزت هذه القوانين عن إلغاء كل المشاعر الدينية من النفوس، إذ بقي بعضها سائداً بين الكبار. وكل من زار ألبانيا في السنوات التي أعقبت فترة سن تلك القوانين وجد أناساً يحملون المسابح وخلوات معزولة كانت تقام فيها صلاة الجمعة. وأضحى المسجد الرائع في الساحة الرئيسة في قلب العاصمة تيرانا مزاراً للسياح فيما بقيت المساجد الأخرى في مدن مثل فيير وبيرات مقفلة وتحول بعضها إلى مخازن للحبوب.

الدولة السادسة

الحبشة - أثيوبيا وأرتيريا[١]

شهدت الحبشة أول هجرة لأصحاب النبي ﷺ فأحسن مقوقس الحبشة أي مليكها - استقبالهم ومنحهم الأمن والسلام... وقد انتشر الإسلام فيها رويداً رويداً بفضل التجار حتى غزاها المسلمون في القرن الثامن الميلادي فتمكن الإسلام في شمالها وشرقها وأقيمت الممالك الإسلامية في عدد من الأقاليم في نهاية القرن الحادي عشر ومنذ ذلك الحين والحروب طاحنة، من حين لآخر، بين تلك الممالك من جهة وبين الحكام الأقباط على ما تبقى من أقاليم الحبشة الغربية والجنوبية والقبائل الوثنية المعروفة بقبائل جالا، من جهة أخرى.

غير أن قبائل الجالا الوثنية اعتنقت الإسلام في القرن التاسع عشر مما أثار حفيظة الحكام الأقباط وشنوا حروباً ضارية وبربرية وقد تمكن الملك يوحنا عام ١٨٧٨ إجبار أقليات إسلامية في المناطق القبطية على التعميد النصراني (٥٥,٠٠٠) مسلم، كما أخرج الألوف من ديارهم وأباد جموعاً غفيرة منهم. وجاء بعد يوحنا منيليك الثاني فاستعان بالدول الأوروبية بهدف ابتلاع الممالك الإسلامية في عدد من الأقاليم التي غدت جزءاً من أثيوبيا اليوم وبعد حرب صليبية طاحنة...

وقد غزت إيطاليا الحبشة وأرتيريا عام ١٩٣٦ ففر هيلا سيلاسي ليعود مع الحلفاء عام ١٩٤١ ووضعت الحبشة وأرتيريا تحت الإدارة البريطانية. وفي عام ١٩٥٠ صدر قرار عن الأمم المتحدة بنقل السلطة في أرتيريا إلى السلطة الحبشية وقد جرى التسليم فعلاً بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٥٢ على أن تتمتع بحكم ذاتي في ظل إتحاد فدرالي بين الحبشة وأرتيريا تحت التاج الحبشي غير أن هيلا سيلاسي عمل على تغيير مضمون قرار الأمم المتحدة فألغى الاتحاد والحكم الذاتي وضم أرتيريا إلى إمبراطوريته في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٢ فانفجرت الثورة الأرتيرية المسلمة تحت شعار (لا يحكم المسلمين غير المسلمين) ونادوا بتحرير البلاد الحبشية جميعاً وتمكين الأغلبية المسلمة من حكم بلادها[٢]...

(١) راجع المصور في نهاية الكتاب.

(٢) وقد استقلت أرتيريا بصورة فعلية بعد نجاح حربها ضد الحبشة وذلك في أواخر عام ١٩٩١.

وضمن سياسة السيطرة الاستعمارية، على بلاد الدول العثمانية وتأمين طريق الهند وبعد شق قناة السويس تزاحمت الدول الأوروبية على إيجاد موطىء قدم لها في شرق أفريقيا فتزاحموا على إرضاء منليك بمده بالسلاح. (وكلما زاد السلاح في يد منليك كلما أمعن في تعذيب المسلمين بغية استئصال الإسلام ذاته من أرض الأحباش ولكن الموت عاجله سنة ١٩١٣ وخلفه الأمبراطور (ليج إياسو) ١٩١٣ - ١٩١٦ الذي أوقف اضطهاد المسلمين وتعذيبهم) ثم أعلن إسلامه عام ١٩١٦ وكتب على علم بلاده لا إله إلّا الله وتزيّ بزي المسلمين فثارت ثائرة الأقباط بتحريض من الدولة الأوروبية واعتبر أياسو خائناً ومفتوناً فجرى عزله وجرت تطورات إلى أن آل الحكم إلى الإمبراطور هيلا سيلاسي.

وقد أقدم هيلا سيلاسي في عهده المشؤوم على إغلاق المراكز الإسلامية في أكثر الولايات ومنع تدريس اللغة العربية في إمبراطوريته كلها وأجبر المسلمين على تعظيم الكنيسة وصادر أملاكاً كثيرة منهم بفضل قانون سنّه لمصادرة الأموال والممتلكات..

وعندما أسلم زعيم قبيلة جوج في ولاية سيرامو مع قبيلته صادر هيلا سيلاسي أملاكهم وزج بالألوف منهم في السجون وأجبرهم على اعتناق المسيحية لقاء الإفراج عنهم وإعادة أملاكهم بينما تمكن زعيم قبيلة جوني مع الألوف من قبيلته من الفرار إلى الصومال بعد أن تفنن بتعذيبهم واضطهادهم.

وفي سنة ١٩٦١ ألغى هيلا سيلاسي المحاكم الشرعية وعمل على زواج المسلمة من المسيحي أو الوثني وأوقف نشاط الجمعيات الإسلامية وقيد إنشاء المساجد، بينما شجع الجمعيات الدينية الكنسية والتبشيرية في المناطق الإسلامية والوثنية، وتمكن من إلغاء بعض شعائر الصلاة وإغلاق المساجد في بعض المناطق الإسلامية، كما اتخذ الإجراءات لمنع إعطاء المسلم أياً من المراكز المهمة في الوزارة أو السلم الوظيفي للدولة أو في قيادات الجيش...

غير أن الجيش قام بانقلاب على الإمبراطور، (وأعلن قيام الجمهورية وبدأ في اتخاذ خطوات أساسية تجاه المسلمين مثل رعاية المساجد وضمان

حقوقهم في إقامة شعائرهم والسماح لهم بالحج وزيارة الأماكن المقدسة... ولكن كل هذه الإجراءات مشروطة ومقيدة) و(إقامة الشعائر والصلاة في المساجد يجب أن يقتصر على الصلاة، فحسب،.. أما خطبة الجمعة والأعياد... فمقتصرة على الوعظ والاقتباس من القرآن والسنة فحسب وعدم ربط ما يقول بما يحدث في داخل المجتمع الأثيوبي..).

وفي الحبشة اليوم ٣٠٠ مسجد تقام فيها الصلاة والجمع... وفيها مجلس إسلامي أعلى مكون من ٨ شيوخ فقهاء لهم من الخبرة والعلم ما لا يرقى إليه الشك، لكن المشاكل تكمن في عدم اعتراف الدولة بهذا المجلس... وأما بالنسبة لأداء شعائر الحج منذ كان العدد المسموح به رسمياً كل عام هو حوالي ٣ آلاف حاج، إلا أنه تقلصت في عام ١٩٨٥ إلى ٣٥٠ حاجاً وكان التبرير الرسمي للتقليص هو مساواة الحجاج المسلمين بالحجاج المسيحيين الذين يسمح لهم بزيارة القدس...

وتمارس الحكومة عملية تهجير منظمة ومدروسة خاصة حول أرتيريا حيث تدور فيها معارك بين قوات التحرير الأرتيرية وقوات السلطة، فلا يبقى قرب أراضي أرتيريا أيُّ من مناطق ذات كثافة إسلامية - فقامت السلطة بتوطين وإسكان وثنيين أو نصارى في تلك المناطق بينما وزعت المسلمين المهجرين من ديارهم في مناطق النصارى وقد أفادت السلطات من مشكلة المجاعة التي ضربت البلاد وبخاصة المناطق الإسلامية لإحداث التغيير السكانّي. ومن المعلوم أن الحكومة هناك ذات اتجاهات يسارية شيوعية ويبدو أنها تتبع الأسلوب السوفياتي والصيني والبلغاري في عمليات التحويل هذه....

وحسب التقارير الجديدة العائدة لعام ١٩٨٢ فإن سكان أثيوبيا ٣٢,٧٧٠٠٠ مليون وأرتيريا وحدها ٢,٥٥٩ مليون. بينما يقول التقرير العام لحقوق الإنسان المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى لجنة الشؤون الخارجية في كونجرس الأميركي في فبراير ١٩٨٥ إن عدد السكان - أثيوبيا - هو ٤٠ مليوناً... وأن الأرثوذكس والمسلمين يتقاسمان تعداد السكان...[1].

---

(١) عن مجلة «المسلمون» الصادرة في لندن العدد ٤٦ تاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٥. ووفق =

وتقول مجلة «المسلمون» الصادرة في لندن: (إن المعلومات المؤكدة من مصادر ديبلوماسية مطلعة في أديس أبابا تؤكد أن إجمالي مجموع سكان أثيوبيا، يبلغ ٣٣ مليون نسمة هذا العام ٨٥ وأن ٢٥ مليوناً ـ على الأقل ـ يتبعون الديانة الإسلامية وأن المسلمين تبعاً لهذا التقرير هم أغلبية السكان أكثر من ٦٠٪ ورغم هذه الزيادة العددية ـ تقول المجلة ـ فإن المسلمين في أثيوبيا ليس لديهم التمثيل الاجتماعي والسياسي الموازي لهذا الثقل العددي.

وقد أصيبت أثيوبيا بمجاعات رهيبة وصادف أن المناطق التي يكثر فيها التواجد الإسلامي هي أكثر المناطق جفافاً وفقراً ومجاعة.. لقد وصل الحال إلى هذه المناطق فكانت تشهد أكثر من ألف حالة وفاة يومياً لسبب انعدام الحياة وعدم وجود الغذاء، وظلت أخبار هذه المجاعة حبيسة الكتمان... ـ ثم وصلت ـ جمعيات إنقاذ كلها كنسية باستثناء جمعية إغاثة إسلامية واحدة ـ هي رابطة العالم الإسلامي..).

والسؤال الكبير ماذا قدم المسلمون لإخوانهم في الحبشة طيلة أيام هيلا سيلاسي وإبان الحكم الجديد ـ الماركسي ـ وماذا قدموا لأرتيريا المنتفضة ولماذا تركوا أمر المجاعة للكنائس حيث تستفيد من أحداثها للتبشير كما استفادت الحكومة منها للتهجير وإعادة التوطين تغيراً لمعالم الساحة الإسلامية في المناطق؟!

ويبقى السؤال كبيراً بانتظار الزمن!!!

ويقابله سؤال آخر هل ستتحول الحبشة إلى دولة ماركسية شيوعية ولو على نمط إفريقي جديد؟ أم ستتحول عنها إلى سواها...!!؟ وكيف سيؤول موقع المسلمين؟ هذا ما ستكشفه السنوات القادمة!![1].

= تعداد ١٩٨٥ المنشور في المجلد الأول للأقليات المسلمة في العالم ص ٤٠٨ فإن عدد المسلمين في الحبشة هو ١٧ مليون.

وقد انهار نظام هيلا مريم وسقطت معه المبادىء والأساليب الماركسية في عام ١٩٩١.

(١) والكتاب تحت الطبع أعلن عن تحرير أريتريا وسقوط حكم منفستو مريم وفراره من أديس أبابا وذلك في أيار ـ مايو ١٩٩١.

المجموعة الثانية
مجموعة الدول ذات النظام الرأسمالي والديمقراطي

وتشمل هذه الدول معظم بلدان أفريقيا وأوروبا وأميركا وأوقيانيا وآسيا تلك التي تتواجد فيها أقليات إسلامية أو جاليات إسلامية آخذة في الانتشار...

والأقليات الإسلامية في هذه الدولة أقليات فعلية بمعنى أن المسلمين فيها أقل عدداً من نصف السكان، وإلا فمن الوجهة الديمقراطية، نظرياً، بإمكان المسلمين أن يحكموا أو يشاركوا في الحكم وأن يضمنوا بعضاً من حقوقهم ومظاهر شخصيتهم وتميزهم عن الآخرين، في العبادات والأحوال الشخصية وبعض المسائل الاجتماعية.

وقد عانت معظم الأقليات الإسلامية من استبداد الاستعمار الغربي الذي احتل بلادهم، سواء في أفريقيا أو أقاصي آسيا. فقد ثار المسلمون بوجه الاستعمار الصليبي الجديد وقاوموه بعناد وضراوة، فرد عليهم الكيل كيلين وأمعن فيهم التقتيل والتشريد. ولم يكن هذا الاستعمار بأرحم من السوفيات المحتلين لأواسط آسيا. وقد أثر ذلك على التواجد الإسلامي في كثير من الأمصار إلا أن استقلال تلك الدول فيما بعد وفر شيئاً من الحرية الدينية مما أمكن بعض تلك الأقليات من التقاط الأنفاس.

وتعاني الأقليات الإسلامية ضمن هذه المجموعة ذات النظام الديمقراطي، بوجه عام، من الضغط التبشيري ومن سيطرة آخرين على مقاليد الأمور... وفي بعض البلدان، رغم ديمقراطيتها، فإن تشريعاتها وقوانينها تحرّم بصورة غير

مباشرة، على المسلمين ممارسة بعض عباداتهم وتحول بينهم وبين كثير من ممارساتهم الأخرى على الصعيدين الشخصي والاجتماعي. فمثلاً صلاة الجمعة وصوم رمضان من الأمور ذات التعقيد الكبير في بعض دول العالم الديمقراطي. كما أن أحكام زواجهم وعائلاتهم وسائر أحوالهم الشخصية تخضع في بعض البلدان لقانون مدني قد يناقض التشريع الإسلامي... الأمر الذي يعيش معه المسلمون، في تلك الأمصار حالة من الإرباك خوفاً من تذويب وجودهم وفقدان تميزهم عن سواهم خاصة إذا ما رافق ذلك توجه رسمي في التطويع والاحتواء...

وقد يُسلب المسلمون في بعض البلدان الديمقراطية بعض حقوقهم السياسية سواء بموجب اللعبة الديمقراطية أو بحكم بعض الامتيازات الدستورية والتوافقية دون أن يتمكن المسلمون من استعادتها!!

لكن في مقابل هذه التحفظات، تبقى صورة الأقليات الإسلامية، ضمن هذه المجموعة، أفضل حالاً من مثيلاتها في الدول الأخرى إذ أن ضمن الأصول الديمقراطية يمكن أن تنشأ للمسلمين جمعيات وأن يؤسسوا المراكز ويقيموا المساجد والمدارس ويعلموا لغاتهم ويدرسوا دينهم ويصدروا الصحف والكتب والمنشورات.

حتى إن بعض الأقليات أو الجاليات، بإمكانها نظرياً وقانونياً، أن تمتلك محطة إذاعة أو جهاز بث تلفزيوني فيها لو توفر لها المال اللازم!! ونتساءل كم كان يمكن أن يفيد مثل هذا البث ـ في حال وجوده ـ الدعوة إلى الإسلام وحفظ وجود المسلمين هناك؟؟

ولا ريب أن نجاح الأقليات في ذلك يتوقف بوجه عام، على توفر الإمكانات المادية، والطاقات البشرية القيادية، ووسائل مقارعة السلطات الحاكمة بالحجة الدافعة وسيف القانون... وبقدر ما تكون الأقلية قادرة ونشطة تحقق مزيداً من المكاسب وتحمي نفسها وتطور قدرات أبنائها وتكسب عناصر جديدة لصفوفها...

وبصورة عامة، ليست من عقبات لدعم وجود هذه الأقليات، إلا توفر

إرادة الدعم عند الأكثريات الإسلامية الغنية، ولا يقتصر الدعم على المال بل يتعداه إلى الدعم المعنوي وإيفاد البعثات التوجيهية والقيادية، وإلى الدعم السياسي أيضاً. ومن أجل هذه الأهداف أو بعضها قامت رابطة العالم الإسلامي بجدة في العربية السعودية، كما قامت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت. ولا شك إن مساهمات هذه المنظمات وسواها وفر مزيداً من التحصين والحماية والاندفاع للمسلمين في تلك الأقطار إلا أنه يبقى دون الطموحات الواجب تحقيقها!!!

وفيما يلي صور عن واقع تلك الأقليات:

١ ـ آسيا:

أ ـ الفيليبين: يبلغ عدد سكانها ٥ مليون نسمة[1] وعدد المسلمين من سكانها ١١ بالمئة من تعداد السكان. دخل إليها الإسلام في القرن الرابع عشر ميلادي ـ الثامن هجري.

عاش المسلمون في الفليبين صراعاً عنيفاً ضد الإسبان وقد قتل ماجلان الرحالة الإسباني مع عديد من أفراد حملته على يد المسلمين هناك، كما قاتلوا أمريكا زهاء ٣٨ سنة. ويعيش أكثر المسلمين في الجنوب. أمَّا لغتهم المورو فتكتب بالأحرف العربية، واللغة العربية هي اللغة الثانية بعد الإنكليزية عند المسلمين. وهناك صراع عنيف بين مسلمي الفليبين والحكومة المركزية بهدف تحرير مورو خاصة بعد أن اشتدت البعثات التنصيرية.. وقد عقد اتفاق عام ١٩٧٦ بين ثوار مورو والحكومة بإشراف ليبيا وعدت الحكومة بموجبه سحب جيوشها من الجنوب والاعتراف للمسلمين بالحكم الذاتي في ١٣ مقاطعة، إلا أن هذا الاتفاق لم يطبق.

ب ـ قبرص: انتشر الإسلام فيها عام ٢٨ هـ ـ ٦٥٠ م، ويبلغ عدد المسلمين فيها بين ١٠٠ ألف و١٢٥ ألف نسمة أي بنسبة ٢٥ بالمئة من تعداد السكان.

---

(١) بإحصاء ١٩٨٥ الأقليات في العالم ص ٤٠٧ فإن المسلمين في الفليبين هو ٥,٧ مليون.

كانت الجزيرة تابعة للسلطنة العثمانية ثم اضطرت للتخلي عنها في ١٨٩٦ لبريطانيا وكان المسلمون فيها يشكلون ٤/٣ السكان وبعد تشجيع هجرة اليونانيين إليها أصبح المسلمون الربع تقريباً ثم بعد الاقتتال الداخلي والهجوم على أحياء المسلمين الأتراك احتلت تركيا الجزء الشمالي من الجزيرة حيث جرى إعلان الدولة القبرصية التركية غير أن المشكلة لم تحسم بعد.

جـ ـ اليونان:

يوجد في اليونان حوالي ١٢٠ ألف مسلم وهم من الأقلية التركية. بينما تصر الحكومة اليونانية على اعتبارهم يونانيين وكان أن تمكن أحد أفراد هذه الأقلية، وهو السيد أحمد صادق من الفوز بانتخابات برلمانية في اليونان إلا أنه، وهو أول مسلم يدخل البرلمان في حزيران ١٩٨٩ سرعان ما دبرت له السلطات اتهامات أحالته هو ومرشح آخر للانتخابات أراحم شريف، على القضاء بتهمة توزيع مناشير بالتركية تصف المسلمين بالأتراك لا باليونانيين وجردتها من حقوقها السياسية بما فيها حق الترشيح للانتخابات.

وقد كرر السيد أحمد صادق أمام المحكمة اتهامه للسلطة اليونانية وأكد أن الأقلية التركية المسلمة مضطهدة لأنها تفقد حقوقها الإنسانية والسياسية والقومية، «راجع الحياة اللبنانية» بتاريخ ٢٧/١/٩٠.

وكذلك تتواجد أقلية مسلمة في الجزر المعروفة بكريت.

٢ ـ أفريقيا:

أ ـ أفريقيا الغربية:

١ ـ ليبيريا: انتشر الإسلام فيها عام ٤٨٦ هـ ـ ١٠٩٣ م، ويبلغ عدد سكانها ٣,٩٠٠٠٠٠ مليون نسمة وعدد سكان المسلمين ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة[1] أي بنسبة ٣٠٪ من تعداد السكان.

---

(١) في إحصاء نشره الأستاذ مصطفى مؤمن في قسمات العالم الإسلامي أن سكان ليبيريا هو ١,٢١٦ والمسلمون يشكلون ٤٠ ٪ ص ١٣٨.

يتكلم المسلمون اللغات السواحلية المحلية. ولم يشاركوا في الحكم الذي استبد به الأميركيون السود وتعداد هؤلاء ٣٥ ألف.

٢ ـ غانا: انتشر الإسلام فيها عام ٤٨٥ هـ ـ ١٠٩٤ م، ويبلغ عدد سكانها ٩,٢ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٢,٨ مليون نسمة أي بنسبة ٣٠ بالمئة من تعداد السكان.

ينتشر الإسلام بين قبائل الشانتي، وهم مجموعات قبلية في الداخل، ومركزها مدينة كوماسي وكان لها حكومة خاصة إلا أن الإنكليز فرضوا الحماية وضموها إلى بلاد قبائل الغانتي التي تقيم في الساحل وذلك في عام ١٩٠١ والمسلمون من قبائل الغانتي قلة وحكم البلاد يخضع بصورة عامة للفانتي.

وفي غانا جالية إسلامية من أهل الشام وطرابلس على الأخص...

٣ ـ غينيا الاستوائية: يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة وعدد المسلمين فيها ١٠٥ ألف نسمة أي بنسبة ٣٠ بالمئة من تعداد السكان.

يسكن المسلمون في منطقة ربوموني بينما النصارى يسكنون فيرناند ووبو. المسلمون قبائل من البانتو، واللغة الرسمية الإسبانية. يتمتع النصارى بامتيازات تفوق حجمهم ولهم حق الاعتراض على الموازنة والتوزيع المالي في البلاد.

٤ ـ الغابون: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٤٩٣ هـ ـ ١٠٩٩م، ويبلغ عدد سكانها ٦٠٠,٠٠٠ وعدد المسلمين فيها ٢٧٠ ألف نسمة أي بنسبة ٤٥٪ من تعداد السكان.

أعلن استقلالها عام ١٩٦٠ وأسلم رئيس جمهوريتها وأسرته وقبيلته عام ١٩٧٣ عرف باسم عمر بونجو ولكل قبيلة لغة والفرنسية هي اللغة الرسمية.

٥ ـ جزر المحيط الأطلسي غربي أفريقيا: من أكبرها: جزر الرأس الأخضر ومجموعها ٥٢٧ ونسبة المسلمين فيها ١١٪.

وجزر آصور وكناريا ومجموعها ٥١٦ ألف ونسبة المسلمين فيها ٥٪.

أما في أورغالدات فمجموع السكان ٧٠,٠٠٠ ألف ونسبة المسلمين فيها ٧٪.

ب ــ شرق أفريقيا:

١ ــ **كينيا**: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٤٨٥ هـ ـ ١٠٩٢ م ويبلغ عدد سكانها ١١ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٣,٨٥٠ مليون نسمة أي بنسبة ٣٥٪ من تعداد السكان.

مدينة ممباسا الساحلية ذات مسحة إسلامية ومالندي فيها جالية عربية كبيرة. وفي كينيا مدارس عربية وبعض المسلمين يتكلمون العربية مع اللغات المحلية وأيضاً الإنكليزية وهي اللغة الرسمية.

وفي كينيا جمعيات إسلامية عديدة تزيد على ٥٣ جمعية وفيها مجلس أعلى لمسلمي كينيا يضم هذه الجمعيات جميعاً. وللمسلمين محاكم للأحوال الشخصية وتدور تجمعاتهم وفق قومياتهم وجالياتهم والغزو التبشيري واليهودي شديد في البلاد[1].

٢ ـ **موزنبيق**: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٧٣ هـ ـ ١١٧٨ م ويبلغ عدد سكانها ٧ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ١,٧٥٠ مليـون نسمة أي بنسبة ٢٥٪ من تعداد السكان.

تمكن الاستعمار البرتغـالي الذي اعتبـر موزنبيق جـزءاً من أراضيه من تجهيل المسلمين، فهم لا يعرفون منه إلا انتماءهم إليه. وهناك برتغاليون ذوو امتيازات عريقة. للمسلمين قاض شرعي لبعض الأحوال الشخصية...

والتخلف عنوان على المسلمين.

٣ ــ **مدغشقر**: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٧٥ هـ ـ ١١٧٩ م ويبلغ عدد سكانها ٧ ملايين وعدد المسلمين فيها ١,٧٥٠ مليون نسمة أي بنسبة ٢٥٪ من تعداد السكان.

امتزجت فيها الدماء الأفريقية والعربية والملاوية ونصف أهلها وثنيون

---

(١) هناك من يقول أن نسبة المسلمين ٥٣٪ المرجع السابق ص ١٣٤.

والمسلمون والنصارى متقاربون في العدد وفي عاصمتها مسجد حوّل إلى كنيسة. وفيها سنة وشيعة، وفي مدينة ماجونحا جالية عربية من اليمن، وفيها مجلس أعلى للشؤون الإسلامية. وبفعل البرتغاليين عادت قبيلة الهوفا عن إسلامها وكانت اللغات المحلية تكتب بالأحرف العربية. احتلت من قبل فرنسا. اللغة الفرنسية هي الرسمية ومع هذا فللعربية شأن..

٤ ــ **جزيرة موريشيوس**: بـدء انتشار الإسـلام فيها عـام ٥٧٥ هـ ـ ١١٧٩ م، ويبلغ سكانها ٩٠٠,٠٠٠ ألف نسمة وعدد المسلمين فيهـا ١٢٠ ألف نسمة أي بنسبة ٢٠٪ من تعداد السكان.

فيها منظمات رئيسة: الدائرة الإسلامية، واتحاد الطلبة المسلميـن، والبعثة الإسلامية. وللمسلمين مدارسهم ويهتمون بدراسة اللغة العربية. والإنكليزية هي اللغة الرسمية مع أن أكثر السكان يتكلمون الفرنسية.

٥ ـ **أوغندة**: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٧١ هـ ـ ١١٧٥ م، ويبلغ عدد سكانها ٩,٧٦٠ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٤,٤٠٠[1] مليون نسمة أي بنسبة ٤٠٪ من تعداد السكان.

من الجميل أنه في عهد الخديوي إسماعيل، حاكم مصر، طلب ملك أوغندة إرسال وفود لهدايته وقومه إلى الإسلام. غير أن البريطانيين سرعان ما عملوا على قطع الصلات بمصر وحاولـوا طمس معالم الإسلام وتنشيط الحركة التبشيرية ومـع إن لعيدي أمـين[2] وهو أول رئيس جمهـورية مسلم، بعض الأخطاء، إلا أنه أعطى أوغندا حجماً إسلامياً مهماً وبعده عانى المسلمون الأخطار والأهوال.. فللمسلمين مدارس ومعاهد وجمعيات باتت مهـددة في ظل الحكم النصراني الذي جاء في أعقاب الحرب على عيدي أمين.

٦ ــ **بوروندي**: بدء انتشار الإسلام فيها عـام ٥٧١ هـ ـ ١١٧٥ م،

---

(١) مصطفى مؤمن يذكر أن عدد المسلمين خمسة ملايين ونسبتهم ٥٥٪ ص ١٣٥.

(٢) انظر في الدفاع عن عيدي أمين في مجلة الأمة عدد ٦٣ تشرين الثاني ١٩٨٥

ويبلغ سكانها ٤ ملايين نسمة وعدد المسلمين فيها.١ مليون نسمة أي بنسبة ٣٥٪[1] من تعداد السكان.

حاولت ألمانيا المستعمرة الحد من انتشار الإسلام ثم جاءت بلجيكا التي تفننت في حرب المسلمين والحد من وجودهم.

وفي عام ١٩٤٣ قامت أول جمعية للمسلمين غير أن السلطات لم تعترف بها. وفي عام ١٩٦٦ أعطي المسلمون شيئاً من الحرية الدينية واعترف بالإسلام. للمسلمين مدارس وجمعيات والفقر والجهل سمة بارزة فيهم. وأكثر المسلمين يتواجدون في العاصمة. وفيها قبيلتان الهوتو وهم قصار ٢٤٪ منهم مسلمون والتوتسي وهم طوال ١١٪ مسلمون، والإرساليات التبشيرية كثيرة هناك.

٧ ــ رواندا: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٧١ هـ ــ ١١٧٥ م، ويبلغ عدد سكانها ٨,٣ وعدد المسلمين فيها ٣٨٠ ألف نسمة أي بنسبة ٦٪[2] من تعداد السكان.

تتألف من قبيلتين: الهوتو والتوتسي والمسلمون يجتمعون في العاصمة ولهم مسجدان وقد منعت بلجيكا على المسلمين الاتصال بالخارج.

٨ ــ زائير: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٨٠ هـ ــ ١١٨٤ م، ويبلغ عدد سكانها ٢٤ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٢ مليون نسمة أي بنسبة ١٠٪[3] من تعداد السكان.

كانت تحت السيادة الإسلامية قبل ١٨٩٤ حين واجه الملك المسلم هناك

---

(١) مصطفى مؤمن/ المسلمون في بوروندي ٥٠ ٪ صفحة ١٣٨/ قسمات العالم الإسلامي.

(٢) محمود شاكر/ المسلمون في رواندا ٦ ٪ ص ٦٣٨ بينما يؤكد تقرير صادر عن الندوة العالمية للشباب الإسلامي عام ١٩٨٥ أن سكان رواندا لا يتجاوز ٢٨٠ ألف نسمة تقريباً وعلى هذا فهناك خطأ في التقرير فهو يعني مجموع السكان الكلي للمسلمين ٢٨٠ ألف لا مجموع السكان!!!

(٣) مصطفى مؤمن/ المسلمون في زائير ١٧٢ ألفاً ص ١٣٨ قسمات العالم الإسلامي.

حرباً من البلجيك طيلة عامين... واضطهد المسلمون وهدمت مساجدهم ومدارسهم حين طالبوا بتعليم دينهم وقتل منهم عدد كبير.

بعد الاستقلال عام ١٩٦٠ اعترف بالإسلام ديناً. وللمسلمين جمعية وكلية وقد أخرجت الحكومة المسلمين الأفريقيين الوافدين من بلادها... والتبشير قوة لا يستهان بها.

٩ ــ كنغو برازفيل: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٨٠ هـ ــ ١١٨٤ م، ويبلغ عدد سكانها مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٦٠ ألفاً أي بنسبة ٦٪ من تعداد السكان.

للمسلمين ثلاث مدارس ومسجد في العاصمة برازافيل.

١٠ ــ ملاوي: بدأ انتشار الإسلام فيها عام ٩١٩ هـ ــ ١٥٢١ م، ويبلغ عدد سكانها ٥ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ١,٧٥٠ مليون نسمة أي بنسبة ٣٥٪[1] من تعداد السكان.

قاوم المسلمون الإنكليز ببنادق الصيد وبقيت المعارك عامين وبعدها اضطهد المسلمون كثيراً.

اللغة الرسمية الإنكليزية إلى جانب اللغات المحلية.

١١ ـ زيمبابوي أو روديسيا: يبلغ عدد سكانها ٥ مليون نسمة وعدد المسلمين فيها ٢٥٠ ألف أي بنسبة ٥٪ من تعداد السكان.

يبدو أن الإسلام وصل هذه البلاد منذ ١٣ قرناً إلا أنه بقي ضعيفاً. وبفعل الإنكليز قطعت قبيلة الأموينيا صلتها بالإسلام وهي تدَّعي أن أصولها عربية كما أنها تحتفظ بكثير من العادات الإسلامية ويعود عدد منهم الآن إلى الإسلام.. وأقيمت مدينة باسم إسلام أباد بدلاً من موهيرا...

---

(١) مصطفى مؤمن/ المسلمون في ملاوي/ ٥٤ ٪ والتعداد وفق الإحصاء التقريبي لعام ١٩٨٥ هو ٢,٨ مليون.

ج ـ مناطق أخرى في أفريقيا[٢]:

١ ـ أنجولا: يبلغ عدد سكانها ٥،٦٣٠،٠٠٠ وعدد المسلمين فيها ١،٤٩١٠٠٠ أي بنسبة ٢٦٪ وبدأ انتشار الإسلام فيها عام ٥٩٠ هـ ـ ١١٩٣ م.

٢ ـ بوتسوانا: يبلغ عدد سكانها ٦٨٤،٠٠٠ وعدد المسلمين فيها ١٣٦،٨٠٠ أي بنسبة ٢٠٪ وبدأ انتشار الإسلام فيها عام ٦٠٢ هـ ـ ١٢٠٥ م.

٣ ـ جنوب أفريقيا: يبلغ عدد سكانها ٢٢،٠٨٣٠٠ وعدد المسلمين فيها ٢٢٠،٨٣٠ نسمة أي بنسبة ١٪ وبدأ انتشار الإسلام فيها عام ٦٠٥ هـ ـ ١٢٠٨ م.

٤ ـ ليسوتو: ١،٠١٩٠٠٠ وعدد المسلمين فيها ٥٠،٩٥٠ أي بنسبة ٥٪ وبدء انتشار الإسلام فيها عام ٦٠٥ هـ ـ ١٢٠٨ م.

٣ ـ غرب أوروبا:

ـ **النمسا**: تعيش أقلية إسلامية يعود أصلها إلى مقاطعة البوسنة والهرسك في يوغسلافيا، وإلى طلاب العالم الإسلامي الذين يتابعون دراستهم العالية هناك وفي النمسا الجمعية الإسلامية الثقافية.

ـ **ألمانيا**: يوجد في ألمانيا مائة ألف مسلم من أفريقيا الشمالية ومليون تركي يتواجدون في برلين الغربية وميونخ وفي مناطق صناعية ويواجهون أزمات سكن كما إن الحكومة تحاول من حين لآخر حظر تشغيلهم.

وتحاول الشركات الألمانية أن تدافع عن العمالة التركية...

ويوجد في آخن مركز إسلامي كبير مسجد يصدر مجلة الرائد...

(١) مصطفى مؤمن/ قسمات العالم الإسلامي ص ١٣٨.

ـ **فرنسا**: أكبر جالية في أوروبا تعيش في فرنسا ويبلغ عدد المسلمين مليونين(*) ويشكلون سدس العمال الأجانب في السوق المشتركة.. جاء أكثرهم من بلدان شمالي أفريقيا والمستعمرات الفرنسية سابقاً. وقد ارتقى عدد من المسلمين (سلم الاقتصاد بخطى سريعة) و(احتلوا مراتب عالية في عالم الأعمال والتجارة وحتى الفن)[١] والمسلمون يعملون كمستخدمين وتجار وطلاب يتابعون تحصيلهم العالي. وفي باريس مسجد كبير شيد عام ١٩٢٦ واتحاد للطلبة المسلمين والمعهد الإسلامي الأوروبي.

ـ **هولندا**: في هولندا مائتا ألف مسلم وأكثرهم من تركيا والمغرب ومصر والهند وأندونيسيا والعراق ودول أفريقيا الشمالية، وقد تمكنوا من (تخطي الفروق القومية والجغرافية واللغوية وتوحيد الجهود من أجل قضية مشتركة)، وفي أمستردام مركز إسلامي ضخم.. وفي هولندا عدد من المساجد وصل إلى ٣٥٠ مسجداً.

ـ **بلجيكا**: صدر بتاريخ ١٩٧٤ مرسوم ملكي اعترف بالإسلام عقيدة لقسم من أبناء البلاد كما وافقت السلطات على تدريس التربية الإسلامية في مدارس المسلمين عام ١٩٧٦ وانشىء مركز إسلامي ضخم في بروكسل بمعاونة دول الجامعة العربية...

ـ **بريطانيا**: في بريطانيا أكثر من مليون مسلم وقد قدم إليها مسلمون من مستعمرات بريطانيا الكثيرة. وتزايد عدد المسلمين في الستينات من هذا القرن غير أن أبناء دول الكومنولث البريطاني يتمتعون بحقوق وميزات أكثر من المهاجرين المسلمين من مناطق أخرى. يكافح المسلمون هناك للاعتراف بالإسلام وحقهم في العبادة والانصراف من العمل لصلاة الجمعة وحقهم في التعليم الديني وإقامة مدارس خاصة بهم[٢].. وفي لندن مسجد كبير واتحاد

(*) يقول تقرير نشرته مجلة الضياء اللبنانية الصادر في أواخر عام ١٩٩١ للدكتور حلال حلواني إن عدد المسلمين في فرنسا هو ٣،٥ مليون مسلماً.

(١) من مجلة المختار العدد إبريل ١٩٨٠ بعنوان المسلمون في أوروبا.

(٢) من مذكرة وزعها الدكتور توفيق القصير الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي حول نضال المسلمين بشأن التعليم في إنكلترا تاريخ ١٤٠٥/٣/٤/١٩٨٥.

للطلبة المسلمين والجمعية الطبية الإسلامية والمركز الإسلامي. فيها مقر للمجلس الإسلامي المؤسس عام ١٩٧٣ للتنسيق بين جهود المنظمات الإسلامية في أوروبا الغربية والتي تزيد عن سبعين منظمة.

ـ فنلندا: استقر تجار أتراك في فنلندا وكانوا ميسورين وأسسوا الجمعية الإسلامية الفنلندية عام ١٩٢٥ في هلسنكي العاصمة وبنوا مسجداً ونادياً عام ١٩٢٨ وللمسلمين جمعية أخرى تأسست ١٩٣٥ باسم الجمعية التركية الإسلامية ولهم مدرسة ابتدائية يعلمون التركية إلى جانب الفنلندية ولهم أيضاً مقابر خاصة بهم...

ـ جزيرة مالطة: يتكلم السكان المالطية وهي خليط من العربية والإيطالية والإنكليزية وأصاب المسلمين فيها اضطهاد منذ أن حكمها فرسان إلياس يوحنا وقد اعتبرت من دول الكومنولث بعد استقلالها بسبب أن الإنكليز كانوا قد احتلوها.

٤ ـ أمريكا:

١ ـ أمريكا الشمالية:

أ ـ الولايات المتحدة: قدم الولايات المتحدة عدد من المهاجرين كسباً للرزق كما قدمها مهاجرون تريون في نهاية القرن التاسع عشر ومن بلاد الشام في بداية هذاالقرن، وأول مسجد كان للمسلمين أسس في مدينة سيدار رابيذز في ولاية أيوا ١٩٣٣.

وقد تأثر بعض الأميركيين بالإسلام وأسلموا وهم بضعة آلاف وفي الولايات المتحدة اليوم جاليات إسلامية من مختلف دول العالم للكسب أو لطلب العلم...

كما انتشر الإسلام بين الأميركيين السود وبعض هؤلاء كان من الرقيق الذين حملوا قهراً من أفريقيا إلى البلاد الجديدة. والمسلمون السود المعروفون بالبلاليين نسبة لبلال رضي الله عنه يتحولون تدريجياً نحو الإسلام الصحيح، بينما هناك مجموعات إسلامية من السود لا غبار على معتقداتهم.

وفي نيويورك مسجد للتتار صغير وفي شيكاغو مركز إسلامي منذ ١٩٥٦ وفي توليدو (طليطلة) الجمعية الإسلامية.

وفي ديترويت ثلاثة مساجد ومركز إسلامي وفي فيلادلفيا مركز إسلامي.

وفي واشنطن العاصمة مركز إسلامي ومسجد يعد من أجمل المساجد في العالم وقد أقيم فيها حديثاً المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وفي أنديانا بولس المركز الرئيسي لاتحاد الطلاب المسلمين والاتحادات المهنية أطباء ـ مهندسون ـ علماء اجتماع...

وفي لوس أنجلس مسجدان ومركز إسلامي وفي سان فرانسيسكو مركز إسلامي وفي سكرمنتو الجمعية الوطنية الباكستانية ومركز إسلامي.

ويقدر عدد المسلمين في الولايات المتحدة بثلاثة ملايين عام ١٩٧٠ ويعاني المسلمون هناك من مشكلات النزاعات الإقليمية كشأن سائر المهاجرين إلى البلدان الجديدة كأوستراليا...

وقد عقد في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ مؤتمر إسلامي أكاديمي في جامعة «مساشوستس» شارك فيه أكثر من ٣٠٠ باحث ومهتم بالشؤون الإسلامية في الولايات المتحدة[1] ذكر أنه في الولايات المتحدة اليوم أكثر من ٦٠٠ مسجداً ومركزاً إسلامياً...

وقدمت الباحثة الأميركية كارلوستون تقريراً يقول: «إن عدد المسلمين في الولايات المتحدة حالياً يبلغ حوالي ٤،٧ مليون مسلم يشكلون نسبة ١،٦ من مجموع عدد السكان الكلي. وأضافت السيدة ستون، التي استعانت في دراستها بالإحصاء الأميركي: «إن عدد المهاجرين المسلمين إلى الولايات المتحدة في تزايد مستمر في الآونة الحالية، لا سيما من الدول الآسيوية، فقد دخل الولايات المتحدة في السنوات الست الماضية أكثر من نصف مليون مسلم، أي بمعدل يقل قليلاً على ١٠٠،٠٠٠ سنوياً».

---

(١) راجع جريدة اللواء اللبنانية تاريخ ٨٨/٥/٣٠ ـ ١٨ شوال ١٤٠٨.

وعن التوزع السكاني للمسلمين في أمريكا، أوضحت السيدة ستون:
«أن ولاية كاليفورنيا هي أكبر الولايات الأميركية من حيث عدد المسلمين فيها، إذ يقيم فيها حوالي نصف مليون مسلم يشكلون ٢,٢ في المائة من عدد سكان الولاية الكلي، وتأتي ولاية نيويورك، التي يعيش فيها ٤٤٠,٠٠٠ مسلم يشكلون ٢,٤ في المائة من سكان الولاية، في المرتبة الثانية بعد كاليفورنيا. أما ثالث أكبر ولاية لتجمع السكان المسلمين فهي ولاية أيلينوي التي يعيش فيها ٢٧٥,٠٠٠ مسلم».

وفي تقرير آخر قالت الدكتورة كانيكر عن وضع المرأة في أمريكا:

«إن أبرز مشكلة تواجهها المرأة الفلسطينية الأميركية، لا سيما المسلمة، هي التوفيق بين شروط الحياة الاجتماعية الأميركية والعيش في بيت مسلم والتطلع إلى العثور على رجل مناسب كزوج لها. وقالت: أن عدداً قليلاً من المسلمات الفلسطينيات تزوجن من أميركيين، بالرغم من معارضة العائلة في أحيان كثيرة، نظراً لعدم وجود الرجل المناسب الذي يشارك المرأة الفلسطينية حياتها الاجتماعية المختلفة في الولايات المتحدة».

أكد الدكتور ستيف جونسون الأستاذ في الكلية الأميركية في شيكاغو أنه لا تزال حتى الآن المشاركة السياسية في الحياة العامة لمسلمي الولايات المتحدة محدودة وضيقة. (راجع جريدة اللواء اللبنانية تاريخ ١٩٨٧/١/١).

ب ـ كندا: يجتمع المسلمون في مناطق البحيرات وأكثرهم من الطلبة أو الذين أكملوا دراساتهم ثم انخرطوا في العمل وتعدادهم بضعة آلاف ولديهم إتحاد للطلبة يرتبط بالولايات المتحدة.

٢ ـ دول أميركا الوسطى: أعداد قليلة ومتفرقة في مختلف دول أمريكا الوسطى وتعدادهم أكثر من عشرين ألفاً.

أميركا الجنوبية:

أ ـ البرازيل: تضم حوالي ١٣٠ ألف مسلم غالبيتهم يقطنون في سان باولو ويشرف على شؤونهم الجمعية الخيرية الإسلامية التي أسست أول مسجد

في أمريكا الجنوبية عام ١٩٤١ وأكثرهم من العرب ومن بلاد الشام ومن منطقة البقاع في لبنان.

ب ـ الأرجنتين: ٧٥ ألف مسلم أكثرهم من سوريا ولبنان ويجتمعون في العاصمة بوينس أيرس ولديهم الجمعية الإسلامية الخيرية وقد أنشأت معهداً ثقافياً عام ١٩٥٤ كما أقيم مسجد في العاصمة عام ١٩٥٠.

جـ ـ جوايانا الإنكليزية: خمسون ألفاً من المسلمين أي ٩٪ من السكان وفي عاصمتها جورج تاون مسجد جامع.

د ـ مورينام: ٦٥ ألف مسلم من أصل أفريقي.

هـ ـ جوايانا الفرنسية: ٤ آلاف مسلم أو ١١٪.

و ـ ترنداد: قرب فنزويلا وهي مستعمرة إنكليزية والمسلمون فيها ٦٪ وأكثرهم من الهند.

ز ـ كوروساو: ولا تزال مستعمرة هولندية وفيها بضعة آلاف من المسلمين، أكثرهم من طرابلس لبنان وفيها مسجد.

٥ ـ أوقيانيا:

١ ـ أوستراليا: عرفت أوستراليا المسلمين الأفغان منذ عام ١٨٥٠ أتوا مع جمالهم للاستكشاف، ومع أنهم أسسوا المساجد إلا أن الأجيال التالية انصهروا في المجتمع. وفيها الآن أكثر من ٤٠٠ ألف مسلم وأكثرهم جاليات عربية وعلى الأخص لبنانية. وفيهم الأتراك واليوغسلاف والألبان والهنود والأفغان والباكستانيون ومن الفيليبين والملايو وأكبر الجاليات «اللبنانية» من لبنان الشمالي وطرابلس، وتعداد أفرادها أكثر من مائة ألف يتواجدون في سدني وملبورن والعاصمة الإتحادية وفي كل من هذه المدن مسجد جامع غير أن مسجد الإمام علي في سدني ـ لاكمبا أكبر هذه المساجد وهو ضخم يتسع لبضعة آلاف. ويشرف على شؤون المسلمين الإتحاد الأوسترالي للمجالس الإسلامية وللمسلمين جمعيات محلية كثيرة، فأبناء كل قرية، وفق الهجرة والنزوح، لهم جمعية ولكل جالية جمعية ولكل ولاية مجلس أعلى...

وهناك مئات من الأوستراليين أسلموا. ويحاول المسلمون بناء مدارس تعلمهم العربية والدين، وهناك أندية ومراكز ثقافية تتبع بعض البلدان العربية. وتعتبر أوستراليا مصدراً جيداً للحوم الضأن تصدرها إلى العالم الإسلامي وبخاصة دول الخليج.

٢ ـ نيوزيلندا: فيها ما يقرب من عشرة آلاف مسلم وأكثرهم مهاجرون ولهم جمعية تعرف باسم (جمعية حماية الإسلام النيوزيلانديين).

٣ ـ جزر فيجي: عدد المسلمين ٦٠ ألف مسلم وتصل نسبتهم ١٠٪ من مجموع السكان وللشباب المسلم رابطة تعرف برابطة الشباب المسلم الفيجية.

٤ ـ غينيا الجديدة: تقع في الطرف الشمالي لأوستراليا جزيرة غينيا الجديدة وقد وضعت الجزيرة برمتها تحت الوصاية الأوسترالية. يحكمها حاكم عام تعينه سلطات أوستراليا، والنقد فيها الدولار الإسترليني. وسمّى الحاكم الأوسترالي جزءاً من غينيا الجديدة البريطانية بإقليم بابوا وبقي الجزء الثاني يحمل الاسم غينيا الجديدة.

وفي ١٩٦٨ تأسست حكومات محلية وطنية تمثل السكان الأصليين إلا أنها لا تزال تحت الوصاية وعدد سكان إقليم بابوا ٦٥٠ ألف نسمة عام ٧٢/ ٩٠٪ منهم مسلمون أما في غينيا الجديدة فعدد السكان ١,٨٣٢ مليون ونسبة المسلمين ٩٥٪.

المجموعة الثالثة
مجموعة الدول ذات الأكثرية البوذية والهندوسية

تشكل البوذية والهندوسية والزوادتشية وسائر المعتقدات التي لا ترتبط بكتاب سماوي مجموعة ذات تأثير خاص على الأقليات الإسلامية في بلادها.

وبصورة عامة فإن أنظمة الحكم فيها ديمقراطية على النهج الغربي إلا أن منهج التضييق على المسلمين هو واحد في مختلف الدول ذات الانتماءات والعقائد المختلفة...

وتتناقل الأخبار من حين لآخر أنباء مذابح بحق المسلمين على أيدي الهندوس من أجل بقرة، وترى في الشوارع الكبيرة مجسمات للإله بوذا حيث يوليه السكان الاحترام والإجلال والقداسة.

ومن غرائب الأمور أن حكام فطامي، وهم مسلمون، في تايلاند وقعوا في فخ الإنكليز إبان الحرب الثانية فناصروهم على وعد بالحصول على الاستقلال بعد الحرب. غير أن بريطانيا نقضت عهدها وسهلت لتايلاند البوذية احتلال فطامي وإخضاعها بالقوة. وكان شأن فطامي مع بريطانيا كشأن عهدها مع الشريف حسين عندما ثار في وجه العثمانيين متعاوناً مع بريطانيا والحلفاء، كثمن مدفوع مسبقاً لوحدة بلاد العرب واستقلالهم!! فكان أن انتشر الاستعمار البريطاني والإنكليزي في ربوع بلاد العرب.

وعن القواسم المشتركة للمسلمين أن أهل الهند المسلمين وأهل فطامي وسيريلانكا قاتلوا المستعمرين ورفضوا التعاون معهم فحوربوا وأقصوا عن المدارس والمعاهد والحياة الاقتصادية وعن الإدارة والحكم بينما تعاون معظم البوذيين والهنادكة مع المستعمرين فكانت لهم الحظوة إبان الاحتلال وبعد الاستقلال وشبيه بهذا الوضع وضع مسلمي لبنان إزاء فرنسا إبان الاحتلال.

والواضح أن السكان المسلمين ضمن هذه المجموعة يرغبون في الإفادة من أجواء الديمقراطية والحرية ـ وإن كانت محدودة ـ لتنظيم أوضاعهم والإكثار من المدارس والمعاهد ويجهدون في تعلم العربية وتعليمها وربما كان المسلمون في الهند من أكثر الشعوب حباً بالعربية لغة القرآن.

ولذلك قامت في بلادهم معاهد كبيرة جداً، اللغة العربية فيها هي اللغة الأساسية والأولى...

غير أنهم في فطامي يعيشون حالة الحرب الدائمة في محاولة منهم لإعلان استقلالهم من تايلاند البوذية...

وكنموذج عن الممارسات البوذية ضد الأقليات المسلمة في الدول ذات الأكثرية البوذية نورد مثلين الأول من بورما والثاني من تايلاند.

فقد أعلن نائب أمير «اتحاد مجاهدي أراكان بورما» أن السلطات البورمية البوذية تواصل حملاتها الحاقدة التي تهدف إلى إبادة المسلمين في بورما كاملة.

إن الحملات البوذية تهدف إلى:

ـ مسخ الأسماء الإسلامية وإجبار المسلمين على استبدالها بأسماء بوذية.

ـ تحويل المساجد إلى خمارات ومراقص ومعابد بوذية وإغلاق المدارس الإسلامية وإجبار الطلاب والطالبات المسلمين إلى دخول المدارس البوذية.

ـ معاملة المسلمين كمواطنين من الدرجة الثالثة وحرمانهم من الالتحاق بأي وظائف في الجيش أو الشرطة أو الحكومة.

ـ مصادرة منتوجات المسلمين الزراعية وخاصة الأرز تحت حجج واهية وحرمانهم من أي تعويضات.

ـ منع المسلمين من حرية السفر من مدينة لأخرى أو من قرية لأخرى إلا بموافقة مسبقة من الشرطة.

وأكد نائب أمير «إتحاد مجاهدي أراكان ـ بورما» أن حركته تعتبر نفسها

جزءاً من الحركة الإسلامية العالمية. وأكد عزم مجاهدي حركته على المضي قدماً في جهادهم ضد الهجمة البوذية المتحالفة مع الشيوعيه المحلية وقال بأن الهدف الأول لحركة المسلمين في أراكان هو تحرير أراكان من السيطرة البوذية وإقامة دولة إسلامية فيها تحكم بالشريعة الإسلامية(١).

أما تايلاند:

فيمكننا أن نسلط الضوء على واقع ١٠ ملايين مسلم مضطهد فيها، يصارعون العنف السياسي ويعاركون الفقر والجوع ويعيشون في قلق مستمر على المصير والمستقبل الغامض الذي ينتظرهم إن تُركوا وحدهم يتحدون بإسلامهم النقي كل الحواجز والتحديات.

تقع تايلاند في جنوب شرق آسيا، وكانت تسمى حتى عام ١٩٢٩ مملكة سيام، يحدها من الغرب والشمال الغربي بورما، ومن الشرق والشمال الشرقي لاوس، ومن الجنوب كمبوديا وخليج تايلاند.

وقد دخل الإسلام إلى هذه المنطقة بصفة عامة عن طريق التجارة خلال القرن الثامن عشر.

ويشكل المسلمون الآن حوالي خمس جنسيات هي: العربية والفارسية والصينية والمالاوية والهندية، إلى جانب مسلمي تايلاند أنفسهم ويبلغ عدد المساجد في أنحاء تايلاند حوالي ٣ آلاف مسجد، منها ١٨٠٠ مسجد مسجل بصفة رسمية.

ويبلغ عدد المسلمين في تايلاند حوالي عشرة ملايين مسلم معظمهم يعيشون في جنوب البلاد. ويقول تقرير نشرته جريدة اللواء البيروتية(٢):

إن الحالة المعيشية للمسلمين في تايلاند تكشف عن حياة الفقر التي

(١) نشرة المستقبل الصادرة عن الندوة العالمية الرياض الصادرة عام ١٩٩٠

(٢) جريدة اللواء اللبنانية تاريخ شهر١٢/١٩٨٩.

يعيشونها، وليت الفقر وحده، بل أن السلطات تستغل المدارس الإسلامية غير الحكومية لأغراض سياسية وفي الوقت نفسه تسمح السلطات للكنائس بتنشيط عمليات التبشير في المناطق الإسلامية، وما يزيد الطين بلة أن هناك مؤامرات لترويج المخدرات بين المسلمين في القرى النائية ولكن رغم المؤامرات والظروف المعيشية السيئة للمسلمين فإن قادة المسلمين في تايلاند لا يألون جهداً من أجل دعم المسلمين وانتشالهم من حالة الفقر التي يعانون منها.

ويقول التقرير:

«ازدادت في السنوات القليلة الماضية الهجمة العنصرية على مسلمي تايلاند من قبل البوذيين الذين يشكلون غالبية سكان هذا البلد (٨٧٪ مقابل ١٠٪ من المسلمين) ولم يقتصر الأمر على التضييق على المسلمين ومحاصرتهم في إطار استراتيجية القضاء على الشخصية الإسلامية والهوية الإسلامية شيئاً فشيئاً خصوصاً في فطاني بل تعداه إلى سفك الدماء وارتكاب المجازر لإرهاب المسلمين. والمعروف أن التايلانديين ضموا فطاني بعد سلسلة من الحروب الدامية مع سكانها المسلمين في أواخر القرن الثامن عشر، وقد حاولت السلطات فرض العلمانية بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم الأمر الذي زاد الفطانيين تمسكاً بدينهم وتشبثاً بثقافتهم وعاداتهم الإسلامية، وظهر جلياً أن ممارساتها الإسلامية آخذة في الانتشار والتعمق ومن هنا بدأت الاحتكاكات والتحرشات بالمسلمين. ومنذ أشهر قليلة حدثت أزمة بسبب لبس الفتيات المسلمات في تايلاند للحجاب وسرعان ما تطورت الأحداث داخل كلية التربية للبنات بإقليم «بالا» فطردت ١٢ طالبة بسبب إصرارهن على ارتداء الحجاب ومعارضة الإدارة لذلك بالرغم من أن دستور الدولة لا يمنع أحداً من ممارسة عقيدته الدينية حيث تنص المادة ٢٩ منه على أنه:

«لكل شخص الحرية الكاملة بأن يعتنق أية ديانة أو مذهب ديني أو معتقد وأن يمارس الشعائر الدينية التي تتفق مع معتقداته». وتفاعلت الأحداث بسرعة لتؤدي إلى تظاهرات بوذية عنصرية واضطرابات وتظاهرات إسلامية مضادة تعكس تدهور الحالة وخطورتها.

ويقول التقرير:

«أزمة الحجاب ليست إلا مظهراً من مظاهر الحرب الباردة أحياناً والساخنة أحياناً أخرى التي ما انفك البوذيون يشنونها على الإسلام في تايلاند، فمما لا شك فيه أن مظهر المسلم وسلوكه ونظام حياته كلها تتفق مع عقيدته وتميزه عمن يعتنق ديانة أخرى، ولهذا لا يروق للسلطات التايلاندية هذا التمايز لأنه يعوق الدمج التام لفطاني الذي تسعى إليه ويؤكد وجود قومية مستقلة.

ولم يعدم البوذيون وسائل لبلوغ مآربهم هذه، التي منها:

١ ـ تغيير نظام التعليم واستبدال لغة الملايو التي يتكلم بها جميع مسلمي الجنوب باللغة التايلاندية وجعل هذه اللغة رسمية في جميع المدارس ويضطر أولاد المسلمين إلى تعلم التايلاندية للدراسة مع أنهم يتكلمون في بيوتهم الملايوية.

٢ ـ إدخال الأصنام إلى المدارس الحكومية ففي ولاية فطاني أدخلت الأصنام والتماثيل التي يعبدها البوذيون إلى المدارس مع أن الغالبية العظمى من تلاميذ تلك المدارس هم من أبناء المسلمين.

٣ ـ إنشاء مستعمرات استيطانية للبوذيين في الجنوب وإصرار الحكومة على تغيير الحياة الاجتماعية لسكان الجنوب المسلمين بالترغيب في الاختلاط مع البوذيين وتشجيع المسلمين بالتزاوج منهم.

٤ ـ إجبار المسلمين على تغيير أسمائهم الإسلامية بأسماء تايلاندية بدعوى تجنب الأخطاء في وثائق الحكومة.

٥ ـ شراء بعض الذمم في الوسط الإسلامي حتى يكون من المسلمين من يدافع عن مخططات الحكام البوذيين ويبرر برامجها ويؤثر على المسلمين ويقنعهم بطروحات أولئك الحكام.

٦ ـ عدم إشراك المسلمين في الحركة الاقتصادية للبلاد حيث يسيطر البوذيون على كل المحلات التجارية الكبيرة والفنادق الكبيرة حتى في الجنوب ذي الغالبية المسلمة.

٧ ـ إصرار الحكومة في جميع نشراتها الرسمية على التقليل من عدد المسلمين في تايلاند إذ أنها تؤكد دائماً أن كل مسلمي فطاني وحدها (أي ولايات الجنوب الأربع) لا يزيدون على أربعة ملايين نسمة.

٨ ـ الحيلولة دون توظيف مسلمين في وظائف إدارية كبيرة فمثلاً هناك سبعة وعشرون مركزاً إدارياً في فطاني. ولا يوجد من بين مديري هذه المراكز مسلمون عدا رئيس بلديتين. والحكومة تعتذر بعدم وجود كفاءات في المسلمين رغم أن هنالك عدداً كبيراً من خريجي الجامعات في الدول العربية والإسلامية.

٩ ـ عدم إيصال المعونات الخارجية لمسلمي فطاني إلى أصحابها ومستحقيها، حيث يعمل الحكام البوذيون على توزيعها على من يدين لهم بالطاعة ويمشي في ركابهم من الوصوليين وأصحاب النفوس الضعيفة».

* * *

أما قضية كشمير والإمارات المستقلة وتحديات الهند لإرادات المسلمين والعالم فهي من أخطر القضايا التي عرفها هذا القرن وهي متزامنة مع الهجمة الشرسة على فلسطين في ظل الاحتلال الإنكليزي الذي رعى هجوم الهنادكة على شعب كشمير المسلم. وكما تجاوزت إسرائيل كل قرارات الأمم المتحدة كذلك فعلت الهند، ولا تزال تستعمر بشراسة كشمير التي هي لباكستان كالرأس من الجسد. ويمكن أن تُوجز هذه القضية الكبرى بما يلي:

يقول محمد علي جناح قائد باكستان في كتابه «باكستان»: «نحن نأكل البقر والهنادكة يعبدونها فكيف نتفق على نظام واحد؟».

من هنا كان لا بد من تقسيم شبه الجزيرة الهندية إلى دولتين هما: باكستان وهندوستان وكان ذلك في عام ١٩٤٧ إلا أن التآمر الدولي الإنكليزي والهندي بصورة خاصة، قد أوجد باكستان مقطعة الأوصال شطر في الشرق حيث البنغال التي استقلت عن باكستان فيما بعد، وأصبحت دولة ذات سيادة ومساحتها ٥٤٥٠١ ميلاً مربعاً، وشطر في الغرب مساحته

٣١٠٢٣٦ ميلاً مربعاً وهو باكستان اليوم، ولم يكن يجمع الشطرين شريط بري، فكان لا بد من المرور في أرض هندوستان بما لا يقل عن ألف ميل، ولما كان العداء مستحكماً بين الدولتين كان المرور البحري على مساحة ثلاثة آلاف ميل هو الحل الوحيد بين شطري باكستان المسلمَيْن.

ولا بد من الإشارة إلى أن المسلمين في الهند قبل التقسيم وبعد احتلال الإنكليز لها كانوا أول من استيقظ وبدؤوا النضال من أجل التحرير بينما كان الهنود ينعمون برخاء المحتل الغاصب إلى أن جاء غاندي وأسس حزب المؤتمر الهندي...

ولا بد أيضاً هنا من الإشارة إلى أن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بإقامة دولتين مسلمة وأخرى هندية لا يشمل الإمارات المستقلة، والتي تشكل ٤٥٪ من مساحة شبه الجزيرة الهندية وكان من حقها أن تبقى مستقلة عن الدولتين، إلا أن الإنكليز نصحوا حكام تلك الإمارات بالانضمام إلى إحدى الدولتين، وبدأت حكومة الهند بمحاولات ابتلاع الإمارات ولو كان معظم سكانها مسلمين وتمكنت عبر وسائل مختلفة من القضاء على إمارة كيور شهلة بعد أن أعمل حاكمها الهندوكي السيف برقاب المسلمين هناك، وكذا القول بالنسبة لإمارة جونا كدن التي تبلغ مساحتها ١٣ ألف كلم مربع ولم تعترف باكستان بانضمام هذه الإمارة إلى الهند ولا تزال تعتبرها جزءاً من أراضيها،وتشير إليها في الخرائط الجغرافية على أنها قطعة منها.

أما إمارة حيدر آباد ـ وهي غير مدينة حيدر آباد الباكستانية ـ فهي إمارة مستقلة مساحتها ٨٣ ألف ميل مربع وعدد سكانها إبان التقسيم حوالي عشرين مليوناً وكان لأميرها امتيازات الملوك ولها نقد وطني تمكنت الهند من القضاء على استقلالها في ١٣/١٠/١٩٤٨م. بينما كانت باكستان مشغولة بدفن زعيمها ومؤسسها محمد علي جناح...

أما كشمير فهي أيضاً إمارة مستقلة و٨٠٪ من أهلها مسلمون وهي بلاد وفيرة الخيرات غير أن أهلها مضرب المثل في الشقاء والبؤس بسبب طغيان أميرها الهندوكي وتعسفه، وكان الإنكليز يشجعونه ويرسمون له الخطط

فاحتفظ بالوظائف الأساسية لأقربائه الهنادكة وأبعد عن الجيش المسلمين ولم يكن يسمح للمسلمين بحمل السلاح قط، وكان ذبح البقر ممنوعاً في الإمارة. ولكي تمنع الحكومة الهنادكة من دخول الإسلام وضعت عليهم شرطاً أن يتنازل من يريد أن يسلم للحكومة، عن كل ما يملك من أرض. وقد حاول الكشميريون مراراً القيام بالثورة طلباً للاستقلال والتحرر والانضمام إلى باكستان وكان من الطبيعي أن تنضم كشمير بفعل أكثريتها المسلمة إلى باكستان الأم لأنها تعتبر بحق امتداداً طبيعياً لها، كما أن أنهار باكستان الثلاثة تنبع من كشمير وعلاقات باكستان وكشمير الاقتصادية والاجتماعية والدينية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، غير أن أميرها الهندوكي كان يتعامل مع نائب الملك البريطاني وحاكم الهند مونتباتن، وكذلك مع نهرو وحكومة الهند في سبيل إحباط رغبة الشعب الكشميري بالانضمام إلى باكستان. وثار الكشميريون في آب ١٩٤٧ مطالبين بالانضمام إلى باكستان فأعمل جيش الإمارة فيهم التقتيل حيث قتل أكثر من ٢٧٠ ألف مسلم، وفر من فرّ إلى باكستان يروي الأحداث الدامية، فهب رجال القبائل المسلمة المعروفين بشدة البأس وحرروا قسماً من البلاد الكشميرية وأعلنوا فيها حكومة بأسم «كشمير الحرة» بينما أعلن أمير كشمير في مدينة (جمو) في ٢٢ أكتوبر انضمامه إلى الهند وطلب تدخلها فاجتاحت الجيوش الهندية كشمير وشهدت أروقة الأمم المتحدة من يومئذ قضية كبرى عرفت بقضية كشمير التي تجاوزت فيها الهند كل قرار وكل المحاولات الدولية الهادفة إلى إجراء استفتاء بين السكان لاختيار إحدى الدولتين باكستان أو الهند حيث عبر الكشميريون أكثر من مرة عن رغبتهم بالانضمام إلى باكستان ومن حين إلى آخر تشهد كشمير محاولات المسلمين التخلص من الاستعمار الهندي فهل تنجح وهل تتحرك الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإجبار الهند على الخروج من كشمير؟[١].

وبسبب هذه القضية نشبت حربان بين الهند وباكستان كما أن مجموعات من الكشميريين يصطدمون من حين لآخر بالقوى العسكرية الهندية بينما يحاول

(١) راجع كتاب (مأساة كشمير المسلمة) للدكتور إحسان حقي إصدار الدار السعودية للنشر والتوزيع.

الكشميريون في كشمير الحرة التحرك عبر الحدود مع كشمير الهندية المستعمرة في محاولة للفت أنظار العالم إلى هذه القضية العادلة.

* * *

وفي هذا السياق أعلنت منظمات كشميرية مقرها في باكستان بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩١ عزمها على القتال من أجل الاستقلال الكامل لكشمير بدلاً من الانضمام إلى الهند أو باكستان اللتين تحكمان الآن هذه المنطقة المقسمة الواقعة في الهملايا.

وقالت «جبهة تحرير جامو وكشمير» وست منظمات أخرى في بيان مشترك إن الانتفاضة الإسلامية التي تعم ثلثي أراضي كشمير الواقعة تحت الحكم الهندي هي «حرب من أجل الاستقلال الكامل لجامو وكشمير».

وتسيطر باكستان على الثلث المتبقي من المنطقة. وكان البلدان خاضا اثنتين من حروبهما الثلاث بسبب كشمير منذ أن نالت شبه القارة الهندية استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧.

وتقود «جبهة تحرير جاموا وكشمير» الانتفاضة المستمرة منذ عامين والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٥ آلاف قتيل في الاشتباكات بين الانفصاليين وقوات الأمن الهندية[١].

* * *

وفيما يلي نرى نماذج من أوضاع الأقليات المسلمة في المجموعة البوذية والهندوكية:

ـ الهند:

بدأ انتشار الإسلام فيها عام ١١ هـ/٦٣٣ م، ويبلغ عدد سكانها ٥٨٠ مليون نسمة، ونسبة المسلمين فيها ١٣٪ أي ٨٣ مليون نسمة[٢].

ويلقى المسلمون في الهند بوجه عام ضيقاً وعنتاً شديدين. وكثيراً ما

(١) «الحياة» اللندنية ١٩/١/١٩٩١.

(٢) حسب الإحصاء التقديري لعام ١٩٨٥ فإن عدد المسلمين الهنود هو مائة مليون راجع الأقليات الإسلامية في العالم صفحة ٤٠٧ المجلد الأول.

تقع ضدهم صدامات عنيفة ودامية من قبل الهندوس، الأكثرية الساحقة، غير أن للمسلمين بوجه عام لوناً من الحرية الدينية والاجتماعية فلهم جمعياتهم ومنظمات ومدارس وجامعات وبعض هذه المعاهد تدرس بالعربية وبعض المجلات تصدر بالعربية أيضاً. غير أن مشكلة كشمير تبقى إحدى أهم قضايا المسلمين في العصر الحديث منذ عام ١٩٤٧ حيث قامت الهند باحتلال قسم كبير من كشمير مع أن أكثر أهلها مسلمون يعارضون الانضمام إلى الهند ولا تزال ترفض الهند إجراء استفتاء بين السكان لتقرير مصيرهم وفقاً لمقررات الأمم المتحدة. ومن أهم الجمعيات الإسلامية في الهند الجماعة الإسلامية التي ترتبط بالجماعة الأم في باكستان.

ـ سيلان أو سيريلانكا:

بدء انتشار الإسلام فيها عام ٨٥ هـ/ ٧٤ م ويبلغ عدد سكانها ١٣,١٦٠ مليون نسمة ونسبة المسلمين فيها ٨ ٪ أي ١,٥٢ مليون.

للمسلمين في سيلان مشكلة دائمة مع التنصير إبان الحكم البرتغالي والإسباني والإنكليزي. ويتكلم المسلمون لغة تاميل وهي لغة مسلمي جنوب الهند غير أن اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة السنكلية.

وفي سيلان جمعيات إسلامية هي الجماعة الإسلامية التي تتبع باكستان والهند.

ويوجد للمسلمين دائرة أوقاف ومؤسسات تعليمية ومنها ما يدرس باللغة العربية ويعاني المسلمون عموماً من حقد الحكومة والأكثرية البوذية.

ـ اليابان:

بدأ دخول الإسلام فيها عام ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤ م. يبلغ عدد سكانها ١٠٦ مليون نسمة ونسبة المسلمين فيها ٠,١٥ ٪ أي ١٦٠ ألف.

الإسلام في اليابان حديث العهد وليس هناك إحصاء رسمي وتعدادهم حوالي ١٥٨ ألف مسلم. ومن الطريف أن عشرة آلاف مسلم

أسلموا دفعة واحدة على يد طبيب مسلم، فنظموا جمعية تعاونية طبية ملكت المستشفى الذي يديره ذاك الطبيب. وهناك مركز إسلامي ومسجد في طوكيو.

ـ كوريا:

دخل الإسلام حديثاً إليها عام ١٩٥٤ على يد إمام القوات التركية التي وصلت إلى هناك إبان الحرب الكورية. يبلغ عدد سكانها ٥٢ مليون نسمة، ونسبة المسلمين عشرة آلاف.

ـ بورما:

بدأ دخول الإسلام إليها عام ٧٨٨ هـ/ ١٣٩٢ م، يبلغ عدد سكانها ٢٩ مليون نسمة، ونسبة المسلمين ١٠ ٪ أي ٢,١٩ مليون.

كثير من مسلمي بورما يتكلم العربية إلى جانب البرمية اللغة السائدة ويعاني المسلمون عموماً عنتاً من الحكومة والأكثرية البوذية.

ـ تايلاند:

المسلمون في تايلاند يتجمعون في منطقتين: فطامي وبانكوك.

وسكان فطامي ملاويون ويكتبون الملاوية بأحرف عربية والحكومة تحاول فرض التايلاندية وأهل فطامي يرفضون ويعتبرون ذلك تذويباً لشخصيتهم.

وكانت فطامي مستقلة ووُعِدَتْ إبان الحرب الثانية، إذا ما تعاونت مع الإنكليز، الحفاظ على استقلالها فإذا بالإنكليز يشجعون تايلاند على احتلال فطامي!!! نشأت حروب طويلة لا تزال حتى الآن وتمكن التايلانديون من نقل الأسرى المسلمين إلى بانكوك في محاولة لتذويبهم ضمن الثقافة البوذية وعاداتها ولغتها...

المجموعة الرابعة

المسلمون تحت الحكم الإسرائيلي

منذ عام ١٨٨٢، وهو عام المؤتمر اليهودي الذي قرر إقامة دولة لهم في فلسطين، والهجرة اليهودية تسجل باطراد نزوح أعداد منهم وبشكل مدروس ومن مختلف أصقاع الدنيا، إلى فلسطين التي غدت مسرحاً لأضخم مأساة في قلب العالم العربي في القرن العشرين...

فلم يكن في فلسطين حتى عام ١٩٣١ سوى ١٧٤,٨٠٦ يهودي من مجموع السكان البالغ يومئذ ١٣٣,٣١٤و١.

وفي عام ١٩٣٦ ارتفع عدد اليهود إلى ٣٨٤٠٧٨ بينما وصل مجموع السكان إلى ١,٥ ٣٦٦,٦٩٢.

وفي عام ١٩٤٦ كان عدد اليهود ٦٠٨,٢٢٥ من مجموع السكان البالغ ١,٩١٢,١١٠.

وهكذا ففي عام ١٩٤٨ يوم ارتكبت الأمم المتحدة أفدح جرائمها بالمصادقة على إقامة دولة إسرائيل في قسم من فلسطين بعد أن تمكنت الهجرات الإسرائيلية المنظمة من تهجير أكثر من سبعماية ألف عربي فلسطيني وبعد أن تمكنت الميليشيات اليهودية المدعومة من المستعمرين الإنكليز من قتل آلاف المسلمين في مذابح فردية وجماعية فسيطرت على ممتلكات الفلسطينيين ومؤسساتهم تحت سمع العالم وبصره وتأييده. وصرح موشي ديان عام ١٩٦٩ بقوله: ليس هناك مكان واحد في هذه البلاد لم يكن يسكنه عربي من قبل.

وابتداء من ١٩٤٧ ظهرت مشكلة المسلمين في فلسطين السلبية بعد أن تمكن اليهود بفعل تعاون بريطانيا ووسط تأييد الدول الكبرى من طرد غالبية الشعب الفلسطيني وإقامة دولة إسرائيل التي تمكنت من احتلال القدس والضفة الغربية وغزة والجولان عام ١٩٦٧ وشريطاً حدودياً في جنوبي لبنان عام ١٩٨٢.

وتحاول إسرائيل بمختلف الوسائل تهويد الضفة والقدس وغزة وقد أعلنت ضم الجولان بقرار منها كما تعمل على زرع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق العربية المحتلة وعلى فرض التهجير على السكان وإيجاد خلل في القدس العربية بالعمل على تهديم المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان بعد أن عمدت إلى إيجاد سلسلة إجراءات تمهيدية ابتداء بإحراقه بواسطة رجل اتهمته بالجنون إلى إقامة مظاهرات يهودية متطرفة على ساحاته مع الشتائم والتصادم الدموي وأخيراً ١٩٨٥ قام ٣٧ نائباً يهودياً في الكنيست بأداء الصلاة في حرم الأقصى الشريف.

ويعيش المسلمون ممن تبقى في الأرض المحتلة عنتاً وحقداً يهوديين كبيرين. كما يعيش سكان الضفة الغربية وغزة والجولان حالة من الضيق والتشدد وسط حصار إسرائيلي خانق. فإذا علمنا أن السلطات الإسرائيلية تقيم حواجز عسكرية عند مداخل المساجد أيام الجمع في الضفة وتخضع جميع المسلمين المصلين لتفتيش دقيق أدركنا مدى العنت الذي يعيشه هؤلاء كما حاولت إسرائيل الحد من الكثافة السكانية التي تتزايد في الوسط الإسلامي. وقد تفجرت الضفة والقطاع بانتفاضة مباركة في العاشر من كانون الأول ١٩٨٧ ولا تزال تتابع في مواقف خالدة[1].

ويمنع على المسلمين الذين لم يبقوا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ممن قد

(١) تزامنت هذه الانتفاضة الشعبية العارمة مع إعلان مخطط مدروس من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد دولة فلسطين وقد تم هذا الإعلان في تونس أواخر عام ١٩٨٨ بعد أن قبلت المنظمة بوجود إسرائيل على قسم من فلسطين وهو ما نص عليه قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ م الذي أنشأ دولة إسرائيل. ويبدو أن هذا جزء من لعبة =

يفدون من الضفة أو غزة، الإقامة فيها، وقد حدث أن اعتقلت الشرطة الإسرائيلية عام ١٩٨٥ إمام مسجد أحمد باشا الجزار في عكا بحجة أنه لا يملك تصريح عمل وإقامة في المنطقة المحتلة.

غير أن إسرائيل سمحت بإبقاء قاضٍ شرعي مسلم في الأرض المحتلة يثبت هلال رمضان ويعلن الأعياد ويحكم بالأحوال الشخصية!!.

الأمم في برنامج المؤتمر الدولي لحل المشكلة الفلسطينية وقد ينتج عن ذلك حل جزئي للمشكلة بإعادة قسم من الضفة والقطاع إلى السيادة العربية متمثلة بحكومة فلسطينية ضمن ضوابط وشروط. وقد دخلت الدول العربية وإسرائيل لعبة المؤتمر الدولي للسلام الذي انعقدت أولى حلقاته في مدريد في / ١٩٩١/١١ وتتالت في واشنطن ثم في موسكو ثم في واشنطن ثم في روما بهدف التوصل إلى سلام مزعوم!!

استقراء وتأملات
في واقع الجاليات ومرتجاها

يتبين من استقراء أوضاع الأقليات الإسلامية وأكثرياتها المحكومة بإرهاب القوة أو ديكتاتورية العسكر أو الحزب الواحد أو بظلال الديمقراطية الواهمة وبرقع الحرية الممزق... أن سياسة واحدة تكاد يستهان بها عددياً وإن كانت تتحول إلى أقلية تبعاً لسكان هذه الدولة أو تلك كمسلمي الهند (مائة مليون) أو مسلمي الصين (٧٠ مليون) أو مسلمي الإتحاد السوفياتي حوالي (٥٠ مليون) أو مسلمي بلغاريا (١,٥) مليون أو مسلمي الحبشة ٢٥ مليون أو مسلمي أوغندا حوالي (٦ ملايين) أو مسلمي لبنان (مليون وسبعمائة ألف) أو مسلمي فطامي في تايلاند (٤ مليون) أو مسلمي الفيليبين في الجنوب (٥ مليون) ولكن تتفاوت هذه السياسة بين الشدة واللين تبعاً للظروف المختلفة التي يمر بها البلد ومدى علاقته بالدول الإسلامية والعربية سلباً أو إيجاباً ومدى تسرب أخباره إلى الخارج ووجود أو عدم وجود موافقة ولو ضمنية من الدول الكبرى والمنظمات الدولية. فبينما تثير الولايات المتحدة ـ تساندها أوروبا أو العالم الحر أو الأمم المتحدة ـ حمة إعلامية من أجل شخص في الاتحاد السوفياتي (السابق) بحجة خرق حقوق الإنسان تسكت عن جرائم كبرى ترتكب بحق شعوب المسلمين المختلفة في الأقطار السوفياتية أو الأخرى التي ذكرناها. ونجدها مثلاً تُعين سلطات الفيليبين على حصار المسلمين في موروكما نجدها أيضاً تساعد سلطات تايلاند لإخماد الثورة الفطامية. وتسكت عن اضطهاد هيلا سيلاسي لمسلمي

الحبشة بل تمنحه مع المجموعة الدولية السلطان على أرتيريا، في حين نرى التشويش الإعلامي يبلغ مداه على أوغندا المسلمة فَتَشُنُّ الدول الكبرى حرباً ضروساً ضد الحكم لاستبداله بحكم نصراني. وتساعد إسرائيل في مد سلطانها على الأرض المحتلة بعد تشريد شعب بكامله!!

ومن العودة إلى مفهوم هذه السياسة ضد المسلمين نجدها ترتكز على نقاط أساسية يمكن أن نميز منها ما يلي:

١ ـ الحد من الحرية الدينية والشخصية والاجتماعية:

سواء أُغلقت المساجد أو فُتحت المعاهد الدينية أو منعت أو أجيزت بعض التقاليد والآداب الإسلامية... فإن ستار القوانين والأنظمة التي يمكن أن تصدرها السلطات الحاكمة في غياب الإدارة الإسلامية أو ضمن سياسة إبعاد أو ابتعاد ممثلي المسلمين بعيداً عن الحكم أو في تطويع أمثال هؤلاء لصالح السلطات الحاكمة، فإن ستار القوانين كفيل بتحقيق المزيد من تدمير المواصفات الأساسية للمسلم أو جره ـ ترهيباً أو ترغيباً ـ إلى الابتعاد عن الجوهر الديني. وبهذا الستار القانوني تلوذ السلطات الرسمية وتحته تختبىء وتعمي مخططاتها في التذويب وتضييع القيمة الوجودية للمسلم وتغييب المعاني الصحيحة للحرية الدينية والاجتماعية. وفي بعض الأحيان لا تظهر النتائج العميقة لتلك القوانين إلا بعد فترة وعلى امتداد فترات أخرى من الزمن.

ففي لبنان مثلاً حيث توجد المحاكم الشرعية ويُعترف دستورياً بالأحوال الشخصية للطوائف، تصدر القوانين لتسلب المسلمين بعضاً من هذه الحقوق فمثلاً الحكم الذي تصدره المحاكم الشرعية في قضايا النسب لا ينفذ في دوائر النفوس والإحصاء إلا بعد أن يصدر قاضي الأحوال الشخصية المدني حكماً آخراً بالتسجيل. كما أن قوانين العمل والموظفين تَسلبُ بطريقة واضحة حق المسلمين في الإرث على الطريقة الإسلامية فتوزع تعويضات الموظف بعد الوفاة أو رواتبه

التقاعدية وفق نسب مختلفة كلياً عن الإرث الإسلامي. وصحيح أن التعليم الديني مباح إلا أن لوائح وزارة التربية وأنظمتها بحصرها له في ساعة أسبوعية وبإسقاطه من الامتحانات وعدم تكفل الوزارة بأمور المعلمين جعل من هذا التعليم هامشياً لا تأثير له. كما أن تأدية الصلاة وإن كانت مباحة والشعائر الدينية محمية قانوناً إلا أن أنظمة الوزارة تجيز العمل يوم الجمعة وإعطاء الدروس حتى في وقت الصلاة وتتعمد بعض الإدارات الجامعية والثانوية وضع أهم المواد العلمية يوم الجمعة وقت الصلاة كمحاولة لمنع الطلاب من تأديتها.

أضف إلى ذلك أن بعض المباريات لاختيار الموظفين تجري في الغالب أيام الجمع، وكل ذلك وسواه لا تظهر آثاره السيئة إلا بعد حين من الزمن...

هذا في بلد عربي عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فكيف بدول العالم الأخرى التي لا رباط بينها وبين هذه المنظمات بل هناك روابط أخرى في مفاهيم إيديولوجية تتناقض أساساً مع الإسلام تسعى ضمنها لتذويب الوجود الإسلامي وفق مخططات مكشوفة أو مستترة.

ففي الهند مثلاً وإن كان تعدد الزوجات لا منع له في نص تشريعي إلا أن من كان له أكثر من زوجة يحرم من الوظيفة الرسمية.

وفي ألبانيا قرر الحزب الاشتراكي ـ أيام حكمه قبل تخلص ألبانيا من حكم الشيوعيين ـ تزويج المسلمة من نصراني ومنع الحجاب وكذا فعل هيلاسيلاسي إمبراطور الحبشة وجعل زواجها من وثني كذلك مشروعاً وواجباً.

وكما تحاول الهند فرض تغيير أسماء الأطفال إلى أسماء هندية غير إسلامية كشرط لتسجيلهم في الدوائر الرسمية فإن بلغاريا اتبعت سياسة تغيير الاسم وإعادة توزيع السكان وتهجير المسلمين من مناطقهم ومنعت النحر في الأضحى كما فعلت ألبانيا الشعبية فضلاً عن الذبح الشرعي[1].

(١) من طريف ما ذكر عن حل مشكلة ذبح البقرة في كشمير أن اتفاقاً عملياً جرى هناك بأن يمتنع المسلمون عن ذبح البقر تكريماً للهنود فيما يمتنع الهنود عن تربية الخنازير! مع أن الغالبية العظمى من سكان كشمير مسلمون!

وبشأن التقاليد والآداب الإسلامية، إن لم نقل الإلزامات الإسلامية في الأمور الاجتماعية، فإن المخطط واضح عند فرض التجنيد الإجباري وبخاصة على الفتيات، ومنهن طبعاً الفتيات المسلمات وضمهن إلى معسكرات الشباب بغية إيجاد الشروخ الأخلاقية والتحلل الديني، فضلاً عن فرض ثقافة اجتماعية أو ما يسمى بالمفاهيم الوطنية في أجواء عسكرية صارمة لا تقبل الجدل ولا النقاش.

وإن سكتت بعض الدول التي فيها أقليات أو أكثريات إسلامية عن زيجات المسلمين على الطريقة الإسلامية إلا أن التسجيل الرسمي لا يكون وفقاً للإجراءات القانونية حيث يكون العاقد في الغالب غير مسلم! فهذه كلها وكما الزواج الطلاق وسائر القضايا المرتبطة بالعائلة من إرث ووصية ووصاية. تتم وفقاً للنموذج القانوني لا الشرعي.

ويمارس القضاة الشرعيون في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي سابقاً القضاء الديني لا القضاء الرسمي فتكون أحكامهم فتاوى غير أن الطلاق وسائر الأمور لا تكون إلا بقرار مدني من السلطة القضائية الرسمية وكذا الأمر في الجاليات والأقليات الإسلامية في مختلف دول العالم.

حتى الاسم الشخصي للفرد المسلم كان للسلطات الرسمية موقف منه!!! ولم تتورع بلغاريا قبل سقوط الشيوعية فيها مؤخراً، من فرض تغيير أسماء المسلمين إلى أسماء بلغارية إلا بقوة القانون وقوة العسكر والاعتقال بآن واحد...

٢ ـ استيعاب الإدارات الدينية والجمعيات:

وقد نجد بلاد الأكثريات الإسلامية المضمومة قهراً إلى اتحاد أو البلاد التي فيها أقليات إسلامية، أن حكومات تلك البلاد لا تستطيع إقامة إدارات دينية إسلامية أو مفتين أو شيوخ كبار أو إنشاء جمعيات اجتماعية أو

(١) في ١٩٩٠/١/١٢ اعترفت بلغاريا ببعض حقوق المسلمين البلغار ومنها حقه باختيار الاسم حيث تقرر ذلك بقانون تاريخ ١٩٩٠/١١/١٥ وأعقبته مظاهرات احتجاج عنيفة من قبل البلغار ضد الأقلية المسلمة.

دينية بسبب أن القوانين العامة تجيز إنشاء مثل هذه الجمعيات أو المراكز بشكل عام، فلا يمكن إجازتها للآخرين وحرمان المسلمين الأقليات منها. وقد تجد تلك الدول، في بعض الأحيان، أن وجود مثل هذه المراكز والجمعيات أو الإدارات يفيدها، فهو يشكل غطاء لتصرفاتها الأخرى في تذويب الوجود الإسلامي أو تفكيكه، أو يسمح لها بمراقبة الأنشطة والفاعلين والقيادات مما يجعلهم بشكل أو بآخر تحت سلطاتها فضلاً عن أن مثل هذه الأنشطة المعلنة الرسمية قد يحول دون إنشاء خلايا سرية.

وقد تعمد الحكومات إلى اعتبار هذه الإدارات أو الجمعيات ممثلاً وحيداً للمسلمين بحيث تمنع أية أنشطة أخرى خارج هذه الجمعية أو الإدارة. وقد تعين بعض الحكومات أعضاء هذه الجمعيات أو تتدخل في انتخاب مجالسهم مما يجعل بعض الجمعيات تدور على محور السلطة وتصبح جهازاً للدعاية لمصلحة السلطة مشيدة بالحرية الدينية الممنوحة للمسلمين في بعض الجوانب مما يوحي بالحرية الدينية على عمومها.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن بعض الجمعيات تتمكن من الإفادة من الحرية الممنوحة لها ضمن القوانين، فتقوم بأعمال جليلة في خدمة المسلمين والحفاظ على وجودهم وتطويره وفي ممارسة الدعوة إلى الله في صفوف الآخرين وتنشىء المعاهد العلمية والشرعية والأدبية بالجهاد المخلص والتضحية الواجبة.

٣ ـ طمس اللغات القومية ومحاربة العربية لغة وحرفاً:

ضمن المجموعات السكانية الكبرى التي تؤلف دولة اتحادية واحدة يصعب على السلطات المركزية إنجاح مخططاتها البعيدة بتذويب القوميات بل على العكس من ذلك تحاول أن تعترف بالقوميات ولغاتها في الوقت الذي تعمل على تذويب تلك القوميات في مخطط طويل الأمد والنفس عن طريق إضعاف اللغات المحلية القومية بتعليم اللغة التي اختارتها الدولة المركزية أو التي أرادت فرضها.

وكثيراً ما حاولت إلغاء اللغات القومية بحجة تطويرها فتمنع كتابتها بالأحرف العربية مثلاً وتفرض كتابتها بأحرف اللغة المركزية أو الأحرف اللاتينية، وذلك في محاولة أولى منها لقطع حاضر الأقليات بماضيها الثقافي والديني.

وهكذا وجدنا الروسيا تمنع مسلمي جمهورية شاشان - أنجوشا المتحدة مع الروسيا (٧٤ بالمئة من الجمهورية مسلمون) من كتابة لغتهم بالأحرف العربية وتفرض الروسية على سائر القوميات[1] كما وجدنا الصين تمنع أبناء القومية الويغور (٨ مليون) من كتابة لغتهم بالأحرف العربية وألزمت المسلمين جميعاً باللغة الصينية. وفي الهند أيضاً يُطلب من المسلمين كتابة اللغة العربية وهي لغة المسلمين الأولى بالأحرف اللاتينية وتمنع تدريسها في معظم المدارس حيث تولي الحكومة المركزية اهتمامها بتدريس الهندية والإنكليزية وتعتبر اللغة الهندوكية لغة الوظيفة الرسمية[2] وكذلك الأمر في تايلاند حيث أصرت الحكومة على السيطرة على التعليم في فطاني وعلى نشر اللغة السيامية بدلاً من اللغة الماوية لغة أهل فطاني وكانوا يكتبونها بالأحرف العربية - واشترطت الإلمام باللغة التايلاندية للحصول على الوظائف الحكومية!.

غير أن رفض المسلمين عموماً ترك لغاتهم القومية والإصرار على التمسك بها وتداولها واعتبارها رسمية في مقاطعات الحكم الذاتي ساعد كثيراً على حفظ وجودهم وعدم الذوبان في المجتمع الأكثري المفروض، ولو أنهم أتقنوا اللغات المركزية. مما أربك السلطات المركزية التي لا تزال تصر على الاستيعاب العام ضمن فرض اللغة الواحدة!!!

---

(١) على إثر المتغيرات في الإتحاد السوفياتي وإطلاق الحريات أجيز في بعض الجمهوريات المسلمة تعليم الأبجدية العربية كضرورة لا بد منها لتعلم القرآن الكريم، وستكون هناك متغيرات جذرية في الأعوام المقبلة بإذن الله. إلا أن الأذربيجان أجازت كتابة لغتها التركية بأحرف التركية - اللاتينية - وليس بأحرف التركية القديمة التي هي أحرف عربية!!

(٢) مجلة الوحدة الإسلامية - اللبنانية - العدد ١٦/ - ٨٥/٨/٩ وقد ورد فيها عن أحد الطلبة الهنود المسلمين (هل تبعث الأحرف العربية للغة الأوروبية بالخجل).

٤ ـ التغيير الديمقراطي والتهجير والتوطين:

تعتمد الدول سياسة تعسفية ضد السكان المسلمين سواء شكلوا أقليات أو أكثريات في مناطقهم أو في أقاليم تلك الدولة. وذلك بالتغيير السكاني لإقليم أو مجموعة أقاليم ولو أدى هذا إلى ضرب شعب من الشعوب وتشتيته في مختلف أنحاء الدولة. وقد اعتمدت هذه السياسة التعسفية - روسيا فنقلت شعوباً عديدة، تلك التي حول الروسيا، وأسكنت بعضهم في سيبيريا ثم اضطرت لنقلهم من جديد إلى مواطنهم. كما نقلت سكان القرم بعد الحرب الثانية إلى مجاهل سيبيريا وسواها من الجمهوريات السوفياتية، وأسكنت القرم الروس أو سكان بعض الجمهوريات السوفياتية من غير المسلمين. كذلك فعلت الصين وتايلاند وبلغاريا فنقلت مجموعات من سكانها وأسكنتهم في مناطق المسلمين في تلك الدول. وهكذا غدت مجموعات كبيرة روسية متواجدة في الجمهوريات الوسطى وسائر الجمهوريات ذات الحكم الذاتي في الإتحاد السوفياتي وفي الصين وفي تايلاند وفي بلغاريا، حيث لا يزال العمل في السيطرة الديمغرافية جارياً حتى يومنا هذا وبخاصة في بلغاريا وتايلاند وفطاني. فيجري في بلغاريا نقل الشباب والفتيات وعزلهم عن أسرهم وتوزيعهم على مختلف المقاطعات. وهناك أسر لا تعرف عن مصير أبنائها شيئاً[1] وقد اتبعت الحبشة نفس السياسة عندما أرادت أن تقيم حواجز مانعة بين أرتيريا التي تخوض حرباً مستمرة ضد السلطة الأثيوبية وبين الداخل الأثيوبي فأرادت تغيير ديمغرافية المناطق الإسلامية حول أرتيريا مستفيدة من أجواء المجاعة التي سيطرت هناك مانحة أرض المسلمين إلى مجموعات حبشية نصرانية أو بوذية بينما وزعت المسلمين في مناطق مختلفة!!. وكذا القول بما تفعله إسرائيل من زرع المستوطنات في الضفة والقطاع المحتلين، للمهاجرين الجدد إليها من الاتحاد السوفياتي السابق أو من الحبشة.

* * *

---

(١) من نداء لمسلمي البلغار وزعته الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٨٥.

من جميل الملاحظات أن الإسلام انتشر في كثير من أقاليم الدنيا دون فتح عسكري ودون بعثات دعوية وبواسطة أفراد وتجار قلائل. وبينما كانت ديار الإسلام في بلاد الشام ومصر تتعرض لأشد أنواع الهجوم الصليبي فإن الإسلام كان يدق أبواب أقاصي آسيا وأفريقيا السوداء على سواحلها الشرقية والغربية وأوسطها وجزرها!!

ونجد حادثة ملك يوغنده مويتا في أفريقيا جديرة بالتأمل، فقد طلب من الخديوي إسماعيل حاكم مصر (أعوام ١٨٦٥/١٨٨٢) أن يبسط نفوذه على أرضه وأن يبعث بإثنين من العلماء، لهدايته هو وشعبه، إلى الإسلام. وقد أرسل الخديوي بعض الدعاة وكان لهم أثر محمود في نشر الإسلام غير أن لعبة الأمم بين فرنسا وإنكلترا جعلت الخديوي يرتكب خطأ كبيراً (فيعهد إلى ضابط إنكليزي لتحقيق سياسته في ضم أوغنده ليوازن بالنفوذ الإنكليزي ما للفرنسيين من نفوذ بعد فتح قناة السويس ١٨٧٠)[1].

وبعدها حادثة أخرى في عهد السلطان عبدالحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) إذ أرسل إليه إمبراطور اليابان يطلب إرسال دعاة مسلمين لإبلاغه (والشعب الياباني دعوة الإسلام فاستدعى السلطان عبدالحميد جمال الدين الأفغاني واستشاره في الأمر فقال جمال الدين: يا حضرة السلطان إنك لو بعثت إليهم علماء من الطراز الموجود في السلطنة حالياً لنفّروا اليابانيين من الإسلام والرأي أن تدرب جماعة من العلماء على الدعوة في مثل هذه البلاد ثم تبعث بهم فامتنع السلطان وأرسل بردٍ ودي على إمبراطور اليابان مصحوباً بهدية ووعد بتلبية رغبة الإمبراطور[2].

ولا ريب أن الخديوي والسلطان والأفغاني قد أخطأوا!! فبينما انتشر الإسلام رغم صعوبات أوجدها الإنكليز في أوغندا نظراً لوجود مسلمين ودعاة قلائل بين الأوغنديين، نجد أن اليابان أوصدت أبوابها فيما بعد، فنصيحة

(١) محمود محمد شاكر ص ٦٧٧/٦٧٨.

(٢) المصدر السابق ٦٣٩ نقلاً عن الدعوة الإسلامية في اليابان مقال للدكتور صالح السامرائي.

الأفغاني ألغتها الأحداث فلم يُصَنّع العلماء على ما يجب. كما أنه من غير المعقول أن لا يكون في السلطنة العثمانية يومئذ من هو أهل للدعوة ويلم ببعض اللغات التي يمكن أن يخاطب بها اليابانيين. ومع هذا ففي القرن العشرين دق الإسلام من جديد أبواب اليابان ودخل في دين الله عشرة آلاف ياباني دفعة واحدة فأقاموا مسجداً ومركزاً إسلامياً وجمعية ولا بد لهذا الدين أن ينتشر هناك!!

وفي المقابل نجد في القرن العشرين حادثة أخرى. هي أن ملك الحبشة ليج أياسو (١٩١٣/١٩١٦) أعلن إسلامه وسط الحرب الأولى ١٩١٦ ووضع عبارة لا إله إلا الله على علم بلاده وتزي بالزي الإسلامي وأوقف اضطهاد المسلمين وأعلن أيضاً تبعية بلاده للسلطان العثماني في الشؤون الدينية غير أن (اللعبة الأممية) عبر دول أوروبا وتحرك الأقباط في مصر والحبشة، خاصةً بعد أن وصل عرشها هيلا سيلاسي أسقطا تجربة أياسو فاضطهد المسلمون بعده أيما اضطهاد!! وأيضاً وفي عام ١٩٧٣ أسلم ألبرت بونجو رئيس جمهورية الغابون في أفريقيا وتسمى باسم عمر وأسلمت معه أسرته وقبيلته وعدد من المسؤولين. وقبل هذين عيدي أمين في أوغندا فقد أسلم وانتحى ببلاده الوجهة العربية الإسلامية وبخاصة على الصعد العامة وقضية فلسطين إلا أنه أخطأ في تصريف شؤون البلاد، كما أن طغيانه في بعض الأحيان وسذاجته في الفعل وردة الفعل وكثرة المؤامرات الأجنبية من البلدان المجاورة والصهيونية والقوى العالمية كل ذلك عجل في إسقاطه ووضع حد لظاهرته وتعاطفه الإسلاميين غير البصيرين!!

* * *

وملاحظة أخرى نتوقف عندها إذ أن الأقليات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم كثيراً ما تتأثر بأحداث العالم الإسلامي وقضاياه وتترك هذه الأحداث بصماتها على الجاليات والأقليات جماعات وأفراداً.

وقد تكون الأحداث سلبية عليهم فتضعف من وجودهم وتسلمهم إلى مصير مجهول. وقد تكون إيجابية فتدفعهم خطوات إلى الأمام. كما قد تنقل إلى

وسطهم خلافات دول العالم الإسلامي ووجهات نظرها السياسية المتعاكسة. فيتعاكس أبناء الجاليات ويختلفون.

فعندما وهنت الأمبراطورية العثمانية اضطرت أن تسلم للروس مناطق إسلامية فضُمت إلى الأمبراطورية الروسية خاصة في مؤتمر برلين ١٨٧٨ مع أن المسلمين هناك كانوا يرفضون استقلالهم عن السلطنة. ثم على الزمن أخضعهم الروس وهجّروا أبناءهم وحملوهم إلى سيبيريا وسواها من الأقاليم البعيدة.

وأحداث لبنان اليوم بحربه المستمرة منذ عام ١٩٧٥، والتي اقتصر تفسيرها في الخارج على أنها اقتتال مستمر ودائم بين المسلمين والنصارى، تركت بصماتها على حكومات بعض الدول التي فيها أقلية إسلامية وراحت تراقب تحرك هذه الأقليات وأي دعم قد يتلقونه من المنظمات الإسلامية العالمية بحجة أن هذا الدعم قد يكون له خلفيات سياسية بتحريك المسلمين ضد حكوماتهم وهذا ما أفضى به إليّ مدير الشؤون القارية في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة الأستاذ محمود الحافظ.

وصراع أنظمة الحكم في البلاد العربية انتقلت في كثير من سلبياتها إلى الجاليات العربية في بلاد المغتربات، وأذكر على سبيل المثال أوستراليا حيث يجري الصراع مكشوفاً بين أبناء الجالية االواحدة. فهذه الجمعية تدعمها جهة عربية وتلك تدعمها دولة أخرى مضادة وهذه تشتري مركزاً ثقافياً لجمعية فترد عليها الأخرى بمحاولة بناء مركز ثان وهكذا...

وفي المقابل فإن تقارب العالم العربي من السوفييت، ودعم الإتحاد السوفياتي لقضايا العرب، وعلى الأخص المسألة الفلسطينية ـ بقطع النظر عن مدى صدق هذا الدعم وتداخله في لعبة الأمم ـ فإن هذا الأمر جعل السوفييت مضطرين لتخفيف الوطأة الاضطهادية ضد مسلمي السوفييت وحملهم أيضاً على إقامة مؤتمرات في الجمهوريات الإسلامية لدعم القضايا العربية. وهذا ما حدث فعلاً، إذ أقام مكتب العلاقات الخارجية للمنظمات الإسلامية بالإتحاد السوفياتي، كما يقول عبدالله وهابوف أحد أبرز موظفي هذا

المكتب، مؤتمر طشقند تحت شعار (في سبيل وحدة المسلمين في النضال من أجل السلام وضد العدوان الأمبريالي) الذي جرى عام ١٩٧٠ كما ساهم مساهمة فعالة في التحضير لمؤتمر إسلامي آخر في طشقند عام ١٩٧٣ تحت شعار (تأييد نضال الشعوب العربية العادل)[١].

إن التطورات المختلفة في العالم ألزم الصين على توفير قدر من الحرية الدينية والاجتماعية والثقافية لمسلمي تركستان الشرقية بهدف صرف انتباه المسلمين إلى ممارسة نشاطاتهم التي منعت عنهم خلال العنف الشيوعي، كما حرصت الصين على تحسين العلاقات الدولية والاتصالات الرسمية في دول العالم وبالأخص الإسلامية، وتشجيع الصلات الرسمية مع الهيئات الإسلامية المحلية تحت مراقبة الدولة والحزب لإيهام الرأي العام العالمي والإسلامي بتوفير الحريات والحقوق للأفراد مسلمين وقوميات وطوائف[٢]

وبعد...

إن استقراء واقع الأقليات والجاليات الذين يتجاوزن الثلاثمائة مليون مسلم يُشعر بمدى المسؤولية الشرعية والتاريخية إزاء هؤلاء الذين يعانون الصعوبات أقلها التضييق والتذويب وآخرها القتل والتدمير.

---

(١) إن التطورات في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي أجازت للمسلمين هناك قسطاً من الحرية والعمل الديني حتى أن قسماً من المساجد أعيد إلى الإدارات الدينية، كما احتفل المسلمون في طشقند باستلام النسخة العثمانية للمصحف الشريف الذي سبق أن صادرته الثورة الشيوعية ووضعته في متاحف موسكو وقد طغت على سطح الأحداث في الإتحاد السوفياتي ظهور تجمعات إسلامية لتعاطي العمل الحزبي فضلاً عن محاولات التفلت من الهيمنة السوفيتية، وقد ظهرت أحداث أخرى في يوغسلافيا وفي الهرسك والبوسنة من أجل التحرر من السيطرة الصربية. إن تسارع الأحداث في هذا الحيز من العالم بعد انهيار الشيوعية وجدار برلين وأنظمة الحزب الواحد دفع بالأقليات المسلمة إلى مزيد من التحرك وتحتاج تلك الحركة إلى مزيد من اهتمام العالم الإسلامي وقياداته ومنحه أقصى درجات الرعاية والمدد، فإن تفلت حوالي مائة مليون مسلم من قبضة الاستبداد والإلحاد مرشح لتغيير كثير من المعادلات.

(٢) راجع التهجير الصيني في تركستان الشرقية ص ١٢٦.

ولنا أن نتصور إيمان هؤلاء وهم يتشبثون بالإسلام وغالبيتهم لا يعرفون العربية ولا يتمكنون من فهم القرآن ولا قراءة كتب الفقه إلا ما تُرجم إلى لغاتهم حيث يعانون من جديد من محاولات قطعهم عن لغاتهم كطريق وحيد لقطعهم عن تراثهم وثقافتهم.

إن حالة الجهل بالإسلام سيطر على معظم المسلمين وبخاصة في عالم المغتربات أو في عالم الأقليات. ومن المفارقات أن هذا الجهل لم يقطع هؤلاء عن أمر توارثوه وهو أنهم مسلمون وكفى. فلو أنهم اختتنوا فذلك شعار الإسلام أو امتنعوا عن أكل الخنزير فهم إذن مسلمون، وإن حجّبوا نساءهم فهم مسلمون، ولو كانوا ـ في واقعهم ـ يمارسون الإلحاد على مستوى الحزب الشيوعي؟ ثم أليسوا يُدفنون في مقابر المسلمين إن كانت لهم مقابر في تلك الأمصار؟!! أليسوا إذن مسلمين؟!

وهذه الحال تتفاوت من قطر إلى مصر ومن دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام وإغراءات السلطة في استيعاب المسلمين أو ابقائهم عنصراً من عناصر الوطن...

ولكن ماذا عن العالم الإسلامي وواجباته إزاء هؤلاء؟

لا ريب أن العالم الإسلامي الذي بدأ ينهض من الكبوة الكبرى التي أصابته بإلغاء الخلافة في استنبول واحتلال أجزاء كثيرة من بلاده ثم احتلال فلسطين وأخيراً احتلال أفغانستان وما بين ذلك من حرب لبنان المستمرة والحرب الإيرانية العراقية[1] والأحداث الكبيرة التي تقع هنا وهناك فضلاً عن مخططات البعثات التبشيرية ومحاولات الدول الكبرى في فرض نفوذ أو استيعاب سياسات دول العالم الإسلامي، كل ذلك يؤثر سلباً على جهود هذا العالم في الاضطلاع بمسؤولياته الضخمة إزاء العالم الاغترابي أو عالم الأقليات.

(١) كتب هذا النص قبل انتهاء الحرب وقبل اشتعال حرب الخليج المدمرة!!! وقبل ميثاق الطائف وتوقف الحرب في لبنان.

غير أن هذا الوضع الشاذ والخطير لا يرفع الملام عن المسلمين في العالم الإسلامي، خاصة وأن الصحوة الإسلامية تشق طريقها وسط جميع الصعوبات، سواء في هذا العالم أو بين الأقليات وحتى بين عالم غير المسلمين. إذ أن أفلاس الفلسفات القديمة والمعاصرة وعجزها عن حل مشكلة الإنسان تدفع هذا الإنسان الحائر المعذب إلى عقيدة تجمع بين الأمن والاطمئنان والتعامل النفسي والبشري والتطلع نحو مستقبل راشد للإنسانية. فيجد هؤلاء ضالتهم في الإسلام الذي لم يتوقف انتشاره طيلة القرون الخمسة عشر حتى هذا القرن.

أليس من الجميل أن يسلم الفيلسوف الماركسي الفرنسي بيار جارودي منذ أعوام؟ وينقلب إلى مدافع عن الإسلام ومبشر له، وأن يسلم المغني البريطاني كات ستيفنز والذي تسمى باسم يوسف إسلام مطالباً بحقوق المسلمين بإنكلترا، ويسلم رئيس جمهورية (الغابون) ويسلم عشرة آلاف ياباني دفعة واحدة، ويسلم مؤخراً وفي صيف ١٩٨٥ سكان قرية هندية بكاملها وتعدادها ٢٢ ألف مسلم جديد[1]. فضلاً عن ألوف تسلم هنا وهناك في كل قارة وفي كل دولة وإقليم.

إن ترشيد هذه الصحوة والاهتمام بأمر المسلمين في قارات الدنيا واجب إسلامي كبير وقضية إسلامية رفيعة المستوى ومهما تكن الأمور والصعوبات فلا بد من وضع خطط وبذل جهود لتأمين الحدود الدنيا للقيام بالواجب المفروض.

إن نظرة متفحصة لخريطة انتشار الإسلام في العالم ترينا ما يملك العالم الإسلامي من شبكة كبيرة من المسلمين. ونتساءل لو أحسن ترشيد هؤلاء وتوعيتهم وتوجيههم ألا يكونون ألسِنَة قويَّة وقوة مدافعة عن حقوق العالم الإسلامي نفسه وعن قضاياه!؟.

(١) قرية مينا كشيبورام في ولاية تاميل نادو وسكان القرية من طائفة الإيجان وجدوا في الإسلام دين العدل والرحمة والتسامح فدخلوا في دين الله أفواجاً وردد سكان القرية في وقت واحد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) عن مجلة الوحدة الإسلامية عدد ١٩ تاريخ ٤/١٠/٨٥.

ثم أليست الدول اليوم تتعامل وفق مصالحها وتهتم بأمورها واقتصادها أليس بالإمكان توظيف سياسة الترهيب والترغيب الاقتصادية لدعم أقلية أو حمايتها!؟

ثم أليست لدينا وسائل كثيرة في ابتعاث البعثات، وفي استخدام الإعلام وفي استقبال أبناء الأقليات وفي تنظيم دُور العلم ووضع المناهج والبرامج لهم ولنا بحيث ندرك أن هذه الخطط، ضمن مهلة عشرة سنوات مثلاً، سوف تحدث تغييراً ملحوظاً في قدرة الأقليات الإسلامية وحمايتها!؟

وإن كان يصعب ذلك على الدول الإسلامية أو على بعضها أن تأخذ المبادرة، أفلا يمكن أن يكون موضوع الأقليات الإسلامية على جدول أعمال مؤتمرات القمة الإسلامية فتصدر بياناً أو تأخذ موقفاً قد يكون من شأنه تطوير الأمور على صعيد الأقليات فتقلع بعض الدول عن ممارسة العنف أو تحاول تحسين الصورة. . . ؟!.

صحيح أن مؤتمرات القمة ليس لها سلطان تنفيذي إزاء الدول الأخرى، إلا أن معالجة الأمر من قبلها، في أضعف الاحتمالات، يوفر ثقلاً معنوياً خاصة في عالم سيطرت عليه أجهزة الإعلام، مما يساعد على طرح مشاكل بعض الأقليات بصوت عال ومسموع[1].

فلا يعقل أن يقف مسلمو العالم الإسلامي مكتوفي الأيدي أمام مشاهد تمزيق المسلمين في سيريلانكا أو قتل مئات المسلمين في الهند من أجل بقرة، أو الالتفاف على ثورة المورو في الجنوب، أو القضاء على ثورتي فطامي وأرتيريا. إلخ. ولا ينكرون المنكر ولو باللسان والكلام وذلك أضعف الإيمان.

---

(١) بدأت مؤتمرات القمة تهتم بالأقليات وقد أدرج موضوعهم بشكل عام في مؤتمر منظمة الدول الإسلامية الذي عقد في أواخر عام ١٩٩١ ويعتبر ذلك تقدماً مهماً خاصة وأن مؤتمرات المنظمات الإسلامية المتخصصة كمؤتمر رابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي قد أوصيا بذلك.

ولا يمكن أن يرد على ذلك بأن مثل هذا الأمر قد يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، مما قد يثير أزمات دبلوماسية واحتجاجات. . .

لا ريب أن مثل هذا الأمر قد يحصل وقد تحاول تلك الدول أن تتستر وهي التي تظلم رعاياها المسلمين بمثل هذه الحجج وهي إحدى الذرائع الهامة التي يتمسك بها من يريد أن يخفي جريمته، ونحن لا ندعو، في المراحل الأولى، أن نثير العواطف على خطط حماية الأقليات المسلمة وتطويرها، ولا نريد أن نورط دولنا في العالم الإسلامي بمشكلات قد تشعر أنها في غنى عنها. ولكن الذي نريده في المراحل الأولى على الأقل فتح الجسور بين عالمنا ودولنا من جهة وبين المسلمين، رعايا الدول ذات الأكثرية غير الإسلامية، والانفتاح ما أمكن ذلك بين دولنا في العالم وبين دول تلك الأكثريات، انفتاح تعاون وصداقة ضمن حقوق الدول وسيادتها وضمن شرائع حقوق الإنسان، وبمنطق مصالح الدول المختلفة. فنحن لا نريد أن نثير في الدول اضطرابات، إنما نريد أن نحفظ على الأقليات دينها ومعتقدها الإسلامي، وأن يسمح لها بالحج وتأدية المناسك والحد الأعلى من الأحوال الشخصية الذاتية، وأن يسمح لها بتعلم الإسلام كما أنزله الله. . .

كل ذلك خطوات على الطريق الطويل.

ولا ريب أن اهتمام المنظمات الإسلامية العالمية بإخوانهم الأقليات أمر مهم لافت للنظر، ومؤتمر الأقليات في الندوة العالمية للشباب الإسلامي صورة من هذه الصور. كما أن اهتمام رابطة العالم الإسلامي لا يناقش فيه إنسان، فحسبها أنها أنشأت دوائر للاهتمام بهم ومد جمعياتهم بالخير والمال والبعثات، توازيها في الطرف الآخر الهيئة الخيرية العالمية والجمعيات الإسلامية في الكويت.

ولكن

لا بد من تنسيق الجهود ولا بد من تكامل الطاقات لتصب في اتجاه واحد فلا تتضارب ولا تتصادم.

ومن أجل هذا دَعَوْنا إلى إنشاء مجلس عالمي للجاليات والأقليات الإسلامية في العالم يوم أن كنت في زيارة الجالية الإسلامية في سدني بأوستراليا[١] وقد كتبت - يومها - بعض الحيثيات والمبررات لكن ما أثبتُّه من صفحات في هذا الكتاب يشكل بلا ريب أحد أبرز الخلفيات في وجوب إنشاء هذا المجلس العتيد.

ولا يهمني كيف يأتي هذا المجلس العالمي بالشكل البسيط الذي اقترحته أو بشكل أكثر شمولاً وإيجابية فالمهم أن يُنشأ وأن تُعطى له قدرات الدرس والتقرير والمساعدة والحركة الدائمة الدائبة وأن تكون له قيادة أمينة ومخلصة فذاك طريق النجاح وشرفه.

إن العالم يصحو على الإسلام...

وإن المسلمين، الأقليات في عالم الأكثريات غير المسلمة، صمدوا ضد كل محاولات التذويب والتنصير والتهويد والترويس والتصيين والفلبنة والتحبيش والهندكة والتبويد وسوى ذلك من محاولات الشيطنة في عالم الإنس وعلى امتداد دهور وقرون كما أن الجاليات الجديدة التي تنشأ هنا وهناك في العالم تحمل مشاكلها وهمومها وتلقي بها في أرجاء العالم الإسلامي، طالبة العون لتصمد أجيالهم الصاعدة ويسلموا من مخاطر المجتمعات الجديدة.

ومن أكبر التحديات التي قُذِفت في وجه العالم الإسلامي، حكومات ومنظمات وجمعيات، انهيار الشيوعية وزوال الاتحاد السوفياتي واستقلال دول إسلامية في آسيا الوسطى حيث كانت تشكل أكثريات - أقليات - في الاتحاد السوفياتي السابق، وباتت اليوم مستقلة وقد تلاشى فيها النظام السوفياتي وباتت تعلن احترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق وراحت تتقرب من دول العالم الإسلامي وتنتسب إلى منظمة الدول الإسلامية!!.

(١) في وثائق الكتاب نص الدعوة إلى إنشاء المجلس العالمي المحكي عنه وقد نشرت هذه الدعوة في مجلات الأمة القطرية والمجتمع الكويتية والإصلاح الظبيانية واللواء اللبنانية عام ١٩٨٥ كما وضعت في نشرة أصدرها المكتب الإعلامي في جبهة الإنقاذ الإسلامية في لبنان وأرسلت إلى العديد من المنظمات والشخصيات في العالم الإسلامي.

إن هؤلاء المسلمين، الذين عاشوا سبعين سنة أو أكثر تحت الاحتلال السوفياتي وصمدوا في وجه أخطر عملية تذويب وغسل للأدمغة، تراهم اليوم بحاجة ماسة إلى الدعوة الصادقة إلى الله وإلى المساعدة على كل صعيد. كما أن أقليات مسلمة لا تزال تعيش في وسط غير إسلامي في جمهوريات أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصةٍ في اتحاد روسيا وفي جمهوريات جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا ولتوانيا وسواها من دول البلطيق وهؤلاء هم بحاجة ماسة إلى الحماية والرعاية والترشيد ويخشى، بوجه عام، من تحرك الحركات المشبوهة كالقاديانية والبهائية وسواهما لنشر الدعاة في الوسط المسلم بهدف تحريف المسلمين عن الفهم السليم له[١] أو قيام مجموعات قومية تبطن الإلحاد تحول دون تفتح الشعوب على الإسلام الصحيح. كما يخشى من قيام محاولات مشبوهة من قوى الغرب ومنه أمريكا، لإطلاق مفاهيم ممسوخة ومشوهة عن الإسلام لإغراق شعوب تلك الدول والأقليات بشبهات وارتجاج. وقد تعمد دول الغرب على اشتراط تقديم المعونات الاقتصادية والمساعدات بضبط التوجه نحو الإسلام وحصره بحد أدنى الأمر الذي يحتم قيام مبادرات إسلامية اقتصادية لتقوية تلك الجمهوريات الفقيرة...[٢].

وكل ذلك وسواه يستدعي إعلان حالة من الطوارىء في صفوف المنظمات الإسلامية العالمية والدول الإسلامية الغنية لبذل كل شيء من أجل إنقاذ هؤلاء المسلمين، الذين تحولوا إلى دول مستقلة، أو لا يزالون أقليات في دول تدعي أنها تحترم الأديان وحريات الاعتقاد.

ونقول أن امتلاك إذاعة أو مجموعة إذاعات توجه خصيصاً وعلى الموجة المتوسطة إلى قوميات الشعوب الإسلامية في بلاد الأكثريات غير الإسلامية وبلغاتهم وفي أوقات يمكن للمسلمين أن يسمعوها بأمان واطمئنان، يمكن أن

(١) راجع في قسم الوثائق من هذا الكتاب نص الرسالة التي بعثت بها إلى وزراء الأوقاف والمنظمات الإسلامية في العالم بهذا الشأن بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٥.

(٢) راجع التقرير عن أوضاع الجمهوريات الإسلامية السوفياتية - سابقاً - الفقيرة في الصفحة من هذا الكتاب.

تشكل تثقيفاً إسلامياً طيباً وتحويلاً في مسار حياتهم كما تشكل دعوة لغير المسلمين إلى الإسلام.

إن عرض الإذاعات ليس سياسياً وإنما يقتصر على معطيات دينية وثقافية وفكرية وتاريخية وعلمية.

نحن في بلادنا العربية تُوجه إلينا إذاعات بالعربية من واشنطن ولندن وباريس وموسكو وتل أبيب، تبث الخبر والتعليق والحدث والفن والأغنية مبتذلة كانت أو غير مبتذلة... ولا يشكل ذلك إحراجاً ولا إشكالاً. حتى أن إرساليات تبشيرية تمتلك إذاعات توجهها إلى أفريقيا وإلى لبنان والعرب كما هو شأن إذاعة صوت الأمل التي تملكها إرسالية إنجيلية أميركية وتبث عليها عصابات لبنانية مسيحية متعاملة مع إسرائيل. فضلاً عن إذاعة مسيحية تبث من السودان.

لقد كان لبعض الإذاعات العربية والإسلامية تأثير طيب في نفس مسلمي أواسط آسيا وفي الإتحاد السوفياتي الذين قد يتمكنون من التقاطها. لكن هذه الإذاعات لا يسمعها إلا من فهم العربية، مع أن القرآن يسمعه المسلم فيفهمه بقلبه لا بلسانه فكيف لو وجهت إذاعة بلغاتهم تترجم معاني القرآن وتسمعهم صوت الحق وتاريخ الإسلام، وتعلمهم العربية بالراديو عبر الأثير كما تفعل لندن بتعليم الإنكليزية في برامج إذاعية....!!!

وهذه وسيلة من الوسائل المبسطة التي لا تحتاج إلى كبير جهد ولكن تحتاج إلى القرار من مجلس مسؤول واع مدرك.

ولا نقول إلا كما قال ابن خلدون (رحم الله رجلاً عرف زمانه واستقامت طريقته) هل نصحو على أنفسنا ونساعد هؤلاء وأولئك في تجميع قواهم ضمن مجلس عالمي أعلى يدرس ببصيرة ويساعد من أجل فهم الإسلام وحماية أبنائه؟ هل نكون على مستوى التحدي الكبير فنفهم المشكلة ونحسن

التصور ونطرح الصوت ونحسن استخدام تقنيات العصر ومبتكراته[1] من أجل خدمة الإسلام والمسلمين.

أم نستمر في الكتابة والبحث والجدل والحوار وعقد المؤتمرات[2] إلى أن تتوافر الساعة وتتهيأ الظروف، وحتى يأتي الله بالفرج أو بقوم آخرين؟!؟.

تلك هي المسألة؟!!

أصحاب المعالي وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية في دول العالم الإسلامي أصحاب السماحة المفتين في العالم الإسلامي.

سماحة الدكتور جادالحق علي جادالحق شيخ الأزهر، القاهرة.

معالي الدكتور عبدالله نصيف الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

سعادة الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة.

سعادة د. عبدالصبور مرزوق رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

---

(١) تقول مجلة إرساليات التبشير البروتستانتي في سويسرا أن ما ينفق على التبشير في أندونيسيا يبلغ ١٣٥ مليون دولار سنوياً ولهذا فإن المؤسسة التبشيرية في إحدى الجزر الأندونيسية تمتلك ٥ طائرات من ذوات الـ ٥ ركاب وأن المبشرين في جزيرة (كالفتان) يملكون ١٧ مطاراً تبشيرياً و١٠ مدارس و١٠ مستشفيات وما زالوا يبنون الكنائس ويزرعون الأشجار، إذ قرروا تنصير أندونيسيا خلال الخمسين سنة القادمة لا سمح الله فإن كان هذا الأمر أي حسن استخدام وسائل العصر يتم بواسطة إرساليات تبشيرية في وسط إسلامي كأندونيسيا ألا يحق للمسلمين أن ينظموا أمورهم لمقاومة التبشير ولحماية الأكثريات والأقليات والجاليات الإسلامية في العالم؟

(٢) من المنتظر أن ينعقد في مكة المكرمة في نهاية عام ١٩٩٢ مؤتمر للأقليات المسلمة في العالم بدعوة من خادم الحرمين الشريفين وقد جاءت دعوته تلك في أعقاب مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في إستنبول في أواخر أغسطس ١٩٩١ ووفق الدلائل والمؤشرات فإنه من الممكن أن تتمخض عن هذا المؤتمر مقررات عملية ومهمة على صعيد دعم وحماية الأقليات وتوفير الإمكانيات وحشد الطاقات.

معالي الأستاذ يوسف الحجي رئيس الهيئة الخيرية العالمية، الكويت.

سعادة الدكتور مانع حماد الجهني الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

تعلمون أن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتفككه إلى دول مستقلة وزوال النظام الشيوعي أدى كل ذلك، إلى مواجهة الأقليات الإسلامية في دول الاتحاد السابق مصيرها بمفردها وباتت مسؤولة مباشرة عن أوضاعها الدينية المختلفة.

إن المسلمين في تلك الأصقاع والأمصار وقد كانوا ـ سحابة سبعين عامة ـ تحت الاحتلال والابتعاد القسري عن الإسلام. الأمر الذي شوّه نشأة الأجيال المسلمة هناك، وأصبح الإسلام عندهم اسمي لا محتوى له ولا يعرفون عن أحكامه وتعاليمه شيئاً.

وقد تواردت إلينا الأنباء من بعض الطلبة المسلمين الذين يدرسون في جامعات الاتحاد السوفياتي السابق إن فئات من الحركات الهدامة والمنحرفة الخارجة عن الإسلام كالقاديانية والأحمدية والبهائية تعمل على إرسال مبعوثين لها إلى مدن مختلفة في الاتحاد السابق ويقدمون أنفسهم إنهم دعاة إسلاميون أتوا لتعليم المسلمين دينهم، وهو أمر كما ترون خطير للغاية ويستدعي تدخلكم لدى الجهات المعنية هناك. كما نطلب إرسال مبعوثين مسلمين موثوق بإسلامهم ليستلموا المساجد ولتعليم الناس دينهم الحنيف، كما يتطلب استقبال عدد من أبناء تلك الجاليات ليتعلموا دينهم في مختلف المعاهد والجامعات في العالم الإسلامي لينذروا قومهم إذا ما رجعوا إليهم.

مطلوب سرعة القرار ورصد الموازنات وتعبئة الجهود وحث مختلف المؤسسات الإسلامية في العالم للتلاقي والعمل قبل أن تنحرف المسيرة والله غالب على أمره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أخوكم

د. محمد علي ضناوي

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول	
الهجرة والاستيطان	١١
أسباب الهجرة في القرن العشرين	١٥
علاقات المهاجرين ـ الجاليات والأقليات ـ بالعالم الإسلامي	١٩
محاولات الدول المضيفة في استيعاب الهجرة	٢١
الفصل الثاني	
شرعة حقوق الإنسان والتحديات الدينية والثقافية والاجتماعية في وجه الأقليات والجاليات المسلمة	٢٥
ـ أحكام الإسلام للأقليات غير الإسلامية	٢٥
ـ الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨)	٢٨
ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعة الإسلام الخالدة	٣٢
ـ الأحكام الشرعية بين دار الإسلام ودار الحرب	٣٧
ـ التحديات المرفوعة في وجه الأقليات والجاليات الإسلامية	٤١
أولاً: المشكلات التي تواجه ممارسة العبادة	٤٢
ثانياً: التحديات-أو المشكلات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية	٤٤
ثالثاً: التحديات أو المشكلات المتعلقة باللغة العربية وبالتعليم عموماً	٤٧
ندوة تعليم أبناء المهاجرين في باريس	٥٢

الموضوع	الصفحة

رابعاً: التحديات الاجتماعية ٦٩
أ ـ الاختلاط والحجاب ٧١
ب ـ مراسم الدفن ٨٤
جـ ـ الأطعمة والأشربة ٨٩
د ـ الزي واللباس ١٠٣
هـ ـ ظاهرة الجمعيات ١٠٨
و ـ مؤسسات وهيئات رسمية ١١١

الفصل الثالث

واقع الجاليات والأقليات المسلمة في العالم ١٣١

المجموعة الأولى

ـ الأكثريات الإسلامية والأقليات في الدول الاشتراكية والشيوعية (سابقاً) ١٣٨
الدولة الأولى: الاتحاد السوفياتي السابق ١٣٨
أولاً: جمهورية روسيا الاتحادية ١٤٥
ثانياً: جمهوريات شمالي القفقاس/القوقاز ١٤٨
ثالثاً: جمهوريات آسيا الوسطى وقازقستان ١٤٩
رابعاً: جمهورية أرمينيا ١٥٢
الدولة الثانية: الصين ١٥٢
الدولة الثالثة: الاتحاد اليوغسلافي ١٥٦
الدولة الرابعة: بلغاريا ١٥٩
الدولة الخامسة: ألبانيا أو (الجمهورية الألبانية) ١٦٢
الدولة السادسة: ـ الحبشة ـ أثيوبيا وأرتيريا ١٦٥

المجموعة الثانية

مجموعة الدول ذات النظام الرأسمالي والديمقراطي ١٦٩
١ ـ آسيا ١٧١
٢ ـ أفريقيا ١٧٢

الموضوع	الصفحة

٣ ـ غرب أوربا ١٧٨
٤ ـ أمريكا ١٨٠
٥ ـ أوقيانيا ١٨٣

المجموعة الثالثة

مجموعة الدول ذات الأكثرية البوذية والهندوسية ١٨٥

المجموعة الرابعة

المسلمون تحت الحكم الإسرائيلي ١٩٦
استقراء وتأملات في واقع الجاليات ومرتجاها ١٩٩
١ ـ الحد من الحرية الدينية والشخصية والاجتماعية ٢٠٠
٢ ـ استيعاب الإدارات الدينية والجمعيات ٢٠٢
٣ ـ طمس اللغات القومية ومحاربة العربية لغة وحرفاً ٢٠٣
٤ ـ التغير الديمقراطي والتهجير والتوطين ٢٠٥